وحدة وادي النيل

تأليف

مجموعة كتاب

تقديم ومراجعة

د. عبد المنعم محفوظ

الكتاب: وحدة وادي النيل

الكاتب: مجموعة كتاب

تقديم ومراجعة: د. عبد المنعم محفوظ

الطبعة: ٢٠١٩

صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٤٧

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

وحدة وادي النيل / مجموعة كتاب ، تقديم ومراجعة: د. عبد المنعم محفوظ – الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٢٢٧ ص، ١٨ سم.

الترقيم الدولى: ٢ – ٩٥٢ – ٤٤٦ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٧١٤٤ / ٢٠١٩

وحدة وادي النيل





مدخل للقراءة

ترتبط مصر والسودان بعلاقات طويلة وممتدة منذ القدم، وتوصف هذه العلاقات بأنها «أزلية ومُتشعبة» في جميع الاتجاهات والمجالات، ويزكّي هذه العلاقات ويدعمها أن البلدين يجري فيهما شريان واحد يمد كُلاً منهما بالحياة، مُتمثلاً في نهر النيل الذي يُمثل لهما مرتكزاً وأساساً قوياً للعديد من مشروعات التعامل، والبلدان عبر التاريخ.

وقد يقع البعض في خطأ تاريخي ضخم عندما يربط علاقة مصر والسودان بفترة الاستعمار الإنجليزي لمصر والسودان، وكأن العلاقة بين مصر والسودان كدولة واحدة كان سببها الاستعمار الإنجليزي، وهذا خطأ تاريخي؛ فالعلاقة بين مصر والسودان كدولة واحدة كانت من قبل ميلاد السيد المسيح بأكثر من ٣٠٠٠ عاما قبل الميلاد.. ولكن الاستعمار الإنجليزي رحل، ولكنة ترك بين المصريين والسودانيين فتنة؛ فهي سياسة المستعمر (فرق تسد) فقد تورطت المخابرات الإنجليزية في عمليات كذب وادعاءات كبيرة ضد مصر للوقيعة بين مصر والسودان ونشرت أخبارا تُثير حفيظة السودانيين ضد مصر، وورثت بعض الأفكار المغلوطة التي كان سببها الاستعمار الإنجليزي.

تطورت الحضارة المصرية وعرفت اللامركزية في حوالي عام ٣٢٠٠ قبل الميلاد عندما قام الملك مينا بتوحيد القطرين الشمالي والجنوبي، وتوحدت مصر حتى في اللغة والكتابة وهي الهيروغليفية؛ كما تم تأسيس مدينة ممفيس كأول عاصمة لمصر، واهتم الفراعنة بحركة التجارة بين مصر والسودان، وتطورت مصر ودخلت بعدها في عصر بُناة الأهرامات والذي عرف قوة ومجد الدولة المصرية القديمة..

وضعفت الدولة المصرية القديمة في عصر الدولة الوسطى والتي حكمت مصر من الأسرة الـ ١٣ حتى الأسرة الـ ١٧ وكان نتيجة هذا الضعف احتلال مصر من قبل قبائل تسكن شرق البحر المتوسط تُدعى بالهكسوس، وفي عام ١١٥٠ قبل الميلاد استطاع الملك المصري أحمس الأول طرد الهكسوس خارج حدود مصر الشرقية، وعرفت الدولة المصرية حاجتها لجيش قوى للدفاع عن الدولة المصرية كمفتاح لإنشاء دولة حديثة قوية، وتم إنشاء جيش مصري قوى لإنشاء دولة قوية حديثة وإمبراطورية ضخمة امتدت من نهر الفُرات شرقاً إلى الشلال الرابع على نهر النيل جنوباً لتُصبح مصر بذلك أول قوة عُظمى في تاريخ البشرية.

من هنا كان الاندماج بين مصر والسودان وإثيوبيا والشام وبعض أجزاء العراق والقرن الإفريقي، وهي أول صورة للدولة المصرية الحديثة قبل ميلاد السيد المسيح بـ ١١٠٠ عاما، وظلت مصر التاريخية كأول دولة

عُظمى في العالم والتي قُسمت بعد هذا في آخر ثلاث قرون سابقة، أي أن العلاقة بين مصر والسودان كدولة واحدة وكيان واحد في ظل دولة حديثة لها حدود كان قبل ميلاد السيد المسيح، وقبل أن يكون هناك إنجليز أو إمبراطورية إنجليزية بعشرات القرون..

وهذه الدولة الحديثة هي رؤية الفراعنة لمصر وللأمن القومي المصري الذي يرتبط بمنابع النيل والقرن الإفريقي والسودان وإثيوبيا جنوباً والشام وبعض أجزاء العراق شرقاً وما يقرب من نصف مساحة ليبيا حالياً غرباً فهذه هي الدولة المصرية وحدود أمنها القومي الذي لا يتجزأ، واستمرت الدولة المصرية على هذا الشكل حتى جاء الرومان وفصلوا مصر عن الشام، وأصبح لا يخضع لمصر سوى الأردن وفلسطين حديثاً الآن والسودان فقط؛ واستمرت مصر على هذا الشكل حتى دخول الإسلام عندما توحدت كل الدول العربية والإسلامية في كيان واحد تحت يد صحابة رسول الله صلىالله عليه وسلم أو الخلافة العباسية أو الأموية أو الفاطمية أو العثمانية..

حتى جاء مُحَّد علي باشا وأسس الدولة المصرية الحديثة في العصر الحديث عام ١٨٠٥ ميلادياً؛ ووقتها عرفت الدولة المصرية في عهد مُحَّد علي باشا نفوذا كبيرا تفوق واتسع عن الخريطة المصرية التي أسسها الفراعنة في عصر أحمس الأول، حيث استطاع مُحَّد علي باشا إرجاع الشام للنفوذ المصري بعد أن رفضت الدولة العثمانية إعطاءه حكم الشام، وأعطي للمصرين ومُحَّد علي باشا حكم جزيرة كريت في البحر المتوسط

تعويضا لخسارة مُحَّد علي باشا في حرب المورة، وعرضت الدولة المصرية على العثمانيين إعطاء الشام لمصر ولمحمد علي باشا مقابل دفع مال ولكن رفض العثمانيون هذا لخوفهم من طموح مُحَّد علي المتزايد..

ونتيجة فرض الضرائب في مصر اتجه بعض الفلاحين المصريين للهروب للشام، وطلب مُحَّد علي باشا إرجاعهم باعتبارهم رعايا مصريين في الدولة المصرية ورفض حاكم عكا هذا، واتخذ مُحَّد علي باشا هذا ذريعة للاستيلاء على الشام، وأرجع الشام من جديد للدولة المصرية، وانتصر المصريون على العثمانيين الأتراك عام ١٨٣٣ م وتم ضم الشام لمصر من جديد، بل وصل نفوذ مُحَّد علي أنه كان على مقربة من الاستيلاء على الآستانة نفسها، وهي عاصمة العثمانيين لولا تدخل بريطانيا وفرنسا وروسيا فانسحب، ولم يبق معه سوى سوريا وجزيرة كريت وفلسطين والأردن ضمن الدولة المصرية؛ فذهب للجزيرة العربية واستطاع أن يُسيطر على منطقة الحجاز بعد أن حارب النجدين وفرض سيطرته على الحجاز بالكامل وعلى مكة والمدينة المنورة وطارد فلول المماليك في النوبة وجنوب السودان وأحكم سيطرته لتمتد الدولة المصرية في العهد الحديث ويتسع نفوذها لأول مرة ويتعدى حدود الدولة القديمة في عهد أحمس الأول.

جاء الاستعمار الإنجليزي للمنطقة، فوجد الدولة المصرية هي أكبر دولة في المنطقة وحدودها مُترامية وهى الحدود التي تجعلها دولة قوية فسعى لتقسيمها؛ فبعد أن نجح الفرنسيون في أخذ سوريا ولبنان من حضن الدولة

المصرية قسم الإنجليز فلسطين وأعطوها لليهود بوعد بلفور وأبعدوها عن الدولة المصرية..

ولم يستطع الإنجليز تمزيق العلاقة وتقسيم الدولة المصرية والسودانية لارتباطهما الوثيق وصعوبة تقسيمهما؛ فسعى الإنجليز لنشر الفتن والأخبار والأكاذيب بين السودانيين بحكم بشرتهم السمراء، وكان توجها عنصريا من الإنجليز للوقيعة بين أبناء شمال وجنوب الوادي، وقامت الاستخبارات الإنجليزية في هذا بالوقت بعمل أكبر حملة من الافتراءات والتضليل ونشر الأكاذيب في جنوب الوادي عن مصر والمصريين مما أثار حفيظة أهل جنوب الوادي ضد مصر، وساهم الإنجليز في نشر بعض الأخبار المغلوطة وتصريحات مفبركة على لسان وزراء ومسئولين مصريين يسخرون من السودان وأهله؛ وهذا ما أثار غضب السودانيين..

ومع مزيد من المؤامرات لمحاولة فصل السودان عن مصر لأول مرة في التاريخ لتُصبح السودان دولة مُستقلة عن مصر في خمسينيات القرن الماضي وتستقل.

وهذا الكتاب يهتم بالعلاقة الوطيدة بين الأخوين مصر والسودان، وما يجمعهما من أواصر محبة ونسب ودين مُنذ القدم وحتى الآن، فهو يُلقي الضوء على هذه العلاقة الوطيدة مُنذ القدم وحتى الآن، ولا تنفصم عراها أبدا.

د. عبد المنعم محفوظ



مقــدمة

تتناول هذه الرسالة موضوع وحدة وادي النيل ببيان الأسس الطبيعية، والإثنوجرافية والثقافية والاقتصادية التي قامت عليها هذه الوحدة ووصف المظاهر التي اتخذتها أو تجلت فيها في خلال العصور التاريخية قديمها وحديثها

وقد نهج مؤلفو الفصول المختلفة التي تتكون منها مادة البحث المنهج الجغرافي التاريخي لاعتقادهم بأن اتخاذه كفيل بإعانة طالب الحقيقة في أمر مصر والسودان على تحقيق بغيته، وتوخوا الاقتصار على المسائل الرئيسية حرصا منهم على إظهارها بارزة، واستمدوا حقائقهم مما اهتدى إليه التحقيق العلمي الحديث في أوروبا وأمريكا.

وتولى الدكتور عباس عمار درس الأسس الجغرافية للوحدة فأكد توقف الحياة في أولياتها ومكملاتها معا على ارتباط أجزاء الوادي بعضها بالبعض الآخر وأظهر أن ليس بحوض النيل عقبات منيعة تحول دون سهولة انتقال الجماعات الإنسانية والفصائل الحيوانية أو النباتية من مكان إلى آخر فيه، ومما يتصل بذلك ما ذكره الدكتور عمار عن تدرج الظواهر الطبيعية تدرجا لطيفا من الشمال إلى الجنوب أو العكس مما جعل الانتقال هينا والاستيطان في المواطن الجديدة مقبولا.

وقد شرح الدكتور عمار ما كان لهذه الخواص وغيرها من آثار في تكوين الجماعات الإنسانية ومواردها المعاشية وأحوالها الاقتصادية وحياتها الثقافية، وانتهى إلى الحكم العام المستند إلى واقع الملاحظة بأنه كلما خلص أمر الوادي إلى سكانه فلم يرتبط فريق منهم بوحدات بعيدة عنه غريبة عنه في اقتصادياتها وثقافتها، كلما تم التوازن بين بيئة الوادي الطبيعية وبيئته البشرية فتوطد الأمن وسعد الناس وارتقت مستوياتهم المادية والمعنوية، وأود أن أوجه نظر القارئ للتطبيق الرائع لهذا الحكم العام في الصفحات التي خصصها الدكتور عمار لأحوال الجماعات البدائية التي تسكن الأقاليم الجنوبية من الوادي، كما أود أن أوجه نظره أيضا لتطبيق قيم آخر يجده في القسم الذي خصصه المؤلف للأسس الاقتصادية للوحدة.

وقد تجلت تلك الوحدة في التاريخ، وهي وإن اتخذت في العصور المختلفة مظاهر تتنوع باختلاف الأزمنة فإنها واحدة جوهرا وينبوعا؛ ففي العصور القديمة نالت مصر لظروفها الخاصة ميزة السبق في إقامة صرح الحضارة، فكان نصيبها في تلك العصور أن تتولى نشرها في أرجاء الوادي.

وقد وصف الدكتور إبراهيم نصحي والدكتور أحمد بدوي كيف تم هذا وكيف انتقلت نحو الجنوب أنظمة مصر الإدارية وفنونها وعلومها ومعتقداتها الدينية ومثلها العليا الروحية والخلقية، وكيف بذل رجال الحكم والدين والتجار والصناع المصريون ما بذلوا في رفع بنود الأمن والرخاء في الأقاليم الجنوبية والنهوض بأهله لمستوى المصريين. وقد بلغ الأمر في ذلك

أن امتزج أهل الشمال وأهل الجنوب امتزاجا حقيقيا في وطن واحد. يدل على هذا كله ما لا يزال قائما من الآثار في شمالي السودان وما سجله التاريخ عن أن مصر نفسها كانت كلما أضعفت الاعتداءات الخارجية روحها القومية تستمد من الحيوية القومية من الجنوب ما يعينها على النهوض، وأروع الأمثلة على هذا ما ذكره المؤلفان عن إمارة نباطا وعما لاقته الحركات القومية المصرية الثائرة على النفوذ اليوناني من تأييد وعون من أمراء الجنوب.

والثابت في التاريخ أنه كلما اندمجت مصر سياسيا في دول عامة كالدولة الفارسية أو المقدونية أو الرومانية أو العربية أو العثمانية كلما ضعفت روابطها السياسية بأقاليم الوادي الأخرى، ولكنها تبقى لها بتلك الأقاليم صلات أقوى وأمتن تتصل بالحياة الاقتصادية والثقافية، وآية ذلك ما حدث بعد الفتح الإسلامي من تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية، وهو تحول لم تنظمه حكومة ولم تجربه خطة موضوعة بل تم وجرى بفعل دوافع الوحدة الأبدية.

وقد عقد الدكتور عمار لهذا الموضوع الخطير فصلا خاصا ينقل القارئ إلى نهاية القرن الثامن عشر ومستهل عصر الوحدة الشاملة في القرن التاسع عشر.

قام بناء الوحدة على يدي مُحَّد علي وإسماعيل، ووضع المصريون عندما أطلق مُحَّد علي قوى مصر من عقالها قواعده وشاركهم السودانيون

في توطيده ورفعه وزالت من مصر كما زالت من السودان العصبيات الخصوصية وحلت محلها في الوادي حكومة واحدة لوطن واحد.

وقد وجهنا عناية القارئ لإدراك أمر خطير هو أن ما قام به مُحَّد علي وإسماعيل أنقذ وادي النيل نهائيا من المصير الذي أصاب القارة الإفريقية في أطرافها وفي أقاليمها الداخلية، في أممها العربية وجماعاتها البدائية عندما امتدت إليها موجة الزحف الأوربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ أن تلك الموجة لما امتدت إلى شمالي وادي النيل وجنوبيه وجدت فيهما بناء راسخ القواعد فلم تقو على هدمه وعلى تحطيم قوى أهله المعنوية.

وقد شرحنا وصول تلك الموجة لمصر أولا وللسودان ثانيا فأشرنا إلى التدخل الأوربي في شئون مصر وإلى الاحتلال البريطاني لأرضها والهيمنة البريطانية على حكومتها وإلى ما ترتب على هذا من اختلال أمر السودان وتفشي الفوضى المهدية في أقاليمه. وسجلنا "وصمة العار" اللاصقة بترك أهل السودان لتلك الفوضى وبالحيلولة بين حكومة مصر واستخدام ما لها ورجالها للقيام بواجبها نحو السودان وأهله .

ثم بينا ما حدث عند استرداد السودان بجهود المصريين والسودانيين من رجال الجيش المصري تعينهم فرق إنجليزية من إقامة الحكومة الثنائية في السودان في سنة ١٨٩٩ وسجلنا الفرق بين التحديد البريطاني الرسمي

لذلك الاتفاق وأغراضه وما جرى عليه الموظفون البريطانيون في السودان من العمل على الفصل الفعلي بين مصر والسودان.

وقد عقد عبد الرحمن زكي فصلا خاصا لتقدم السودان في القرنين التاسع عشر والعشرين وما بذله المصريون في سبيل ذلك التقدم اختتمنا به هذه الرسالة وإنا لا نقصد به منا أو مباهاة، بل لا نرمي به إلا وضعا للحقيقة في نصابها وردا على حملة التشويه التي يرددها المالكون لوسائل التشهير والتشويه الباسطون أيديهم في وقتنا الحاضر على السودان والمسيطرون على أهله.

وإن مصر لتستغني عن هذا كله، فإن سندها هو ذلك الرباط الخالد المقدس، هو ذلك النهر المبارك الذي عاصر أقوى ما عرف التاريخ من إمبراطوريات وقد فنيت كلها الواحدة بعد الأخرى ولم يفن هو، وفي هذا عبرة لمن اعتبر.

محمد شفيق غربال

القسم الجغرافي

١ـ وحدة وادي النيل

الأسس الطبيعية والإثنوجرافية والثقافية والاقتصادية

الأسس الطبيعية:

ليس في العالم كله نهر ارتبطت به حياة السكان الذين يعيشون في حوضه ارتباط سكان حوض النيل بالنهر الذي يجري فيه، وليس هناك أراض تدين بوجودها أولا، ثم بخصوبتها ثانيا، كما تدين تربة مصر والسودان بوجودها وخصوبتها لنهر النيل.. وليس هناك أقاليم تتوقف حياتها على ماء نهر كما تتوقف حياة وادي النيل على ما يحمله إليها النهر وروافده من الماء، بل وليس هنالك شعوب يتوقف مستقبلها الاقتصادي – من حيث التوسع في أراضيها واستصلاح الصحاري والبراري فيها – كما يتوقف المستقبل الاقتصادي لشعب وادي النيل على المشروعات التي يمكن أن تقام للتحكم في النهر، تحكما يزيد من كمية الماء الذي يمكن تخزينه من فصل الفيضان إلى أشهر التحاريق، وأخيرا فليس هناك نهر لعب في توحيد واديه وتشابك مصالح سكانه مثل ذلك الدور الذي لعبه نهر النيل في مختلف عهود التاريخ.

ذلك أن نهر النيل يجري – في جزء كبير من حوضه الأدنى – في أقاليم صحراوية جافة لا يصيبها من المطر كميات يمكن أن يعتمد عليها في

الزراعة، وهو كذلك نهر يفيض في فصل فيملأ مجراه ويطغي أحيانا على جوانبه، ويغيض في فصل آخر فيجف ماؤه أو يكاد، ويصعب على السكان أن يضمنوا الماء لشربهم وشرب حيواناتهم في بعض أوقات الصيف، وهو فصل التحاريق. من أجل هذا تفاوتت أهمية النهر بالنسبة لسكانه، واختلفت درجة الاعتماد عليه بحسب قرب الإقليم أو بعده عن منابع النيل، فأما الأراضي الصحراوية أو شبه الصحراوية وهي لهذا أقاليم جافة لا يكاد يسقط فيها مطر يذكر، ومن هنا كانت أهمية النهر له أهمية حيوية وكانت حاجتها إلى ماء النيل حاجة ماسة، واستحال على أهلها أن يعيشوا عيشة استقرار بغير ماء النيل الذي تعتمد أراضيهم عليه اعتمادا تاما، وأما الأراضي التي تقع إلى جنوب التقاء العطبرة بالنيل فأقاليم يصيبها من المطر كميات أكبر، وزراعتها في الواقع أقل اعتمادا على النهر، وهي فوق هذا أقاليم يكاد يتوافر لها ماء الري على مدار السنة، إذ أن للنيل منبعين: منبع استوائي، ومنبع حبشي، وقد نظمت الطبيعة جريان الماء في النهر بشكل يضمن للزراعات المختلفة حاجتها من الماء.

وهذا التباين – بين الأجزاء العليا في حوض النيل والأجزاء الدنيا منه – في درجة أهمية النهر لزراعتها، أدى إلى اشتباك مصالح الجزأين، وارتباط المنافع ارتباطا لا يمكن فصله بحال من الأحوال، ذلك لأن أي تعارض بين مصلحة شمال الوادي وجنوبه، وأي تضارب في اتجاهات سكانهما، وأي تغليب لوجهة نظر معينة، إنما يؤدي حتما إلى تهديد مباشر وصريح لمصالح أحد الفريقين، وهذه حالة أكثر بروزا ووضوحا في الشق الأدنى من الوادي عامة وحالة القطر المصري بشكل خاص.

على أن توقف رفاهية مصر، واعتماد تقدم إنتاجها الاقتصادي على ضمان مصالحها في الجزء الأعلى من وادي النيل، وحسن الاستفادة من الماء الذي يجري إلى النهر من منابعه الاستوائية والحبشية، قد تحول تحولا خطيرا منذ أوائل القرن التاسع عشر، وأخذت هذه الخطورة تزداد منذ ذلك الوقت عاما بعد عام. ذلك أن مصر كانت – إلى عهد حكم مُحَمَّد علي في ١٨٠٥ – تكاد تكتفي بزراعتها الشتوية التي تعتمد على ماء الفيضان السنوي، وهو ظاهرة لم تكن مصر لتخشى تهديدها من الجنوب، ثم أحدث هذا العاهل الكبير انقلابا زراعيا في مصر، عندما عني بتوسيع المساحات الصيفية توسيعا زاد في عهد خلفائه وأصبحت سياسة مصر الزراعية ترمي إلى تعميم هذا النوع من الزراعات في الأراضي التي لم يتم تحويلها إلى نظام الري الصيفي في بعض مديريات الصعيد.

هذا التحول في سياسة مصر الزراعية يتطلب ضمان الماء الصيفي للمساحات الواسعة، والتحكم في مائية النيل بحيث تخزن كميات كافية من ماء النهر ويحال بينها وبين أن تضيع في البحر مدة الفيضان.. وإذا كانت مصر قد ضمنت حاجتها من الماء عندما كانت تعتمد على الزراعات الشتوية، ولم يكن هنالك ما يهددها، فإن الموقف الآن قد تغير، إذ لا يصعب إطلاقا أن يحال بين مصر وبين ضمان حاجتها من الماء الصيفي، وقد يجد من الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية ما يتخذ ذريعة لتبرير مثل هذا العمل الذي لا تستطيع مصر أن تتفادى نتائجه الخطيرة، سيما وأن المنشئات والمشروعات التي تضمن لها حاجتها من الماء لا يمكن أن

تقام داخل حدود مصر، وإنما يمكن أن تقام في جهات مختلفة من أراضي السودان.

والواقع أن شمال الوادي مدين بوجوده وخصوبته للجنوب، فقد كان مجرى النيل فيه كما كان الوادي لسانا بحريا في العهود الجيولوجية القديمة، ثم انحسر البحر عنه، وبدأت مياه النيل تجري فيه، وتحمل إليه من الجنوب تلك العناصر التي كونت أراضيه، فتربة مصر تربة منقولة لم تتكون محليا، والمعادن التي تتركب منها إنما يمكن أن ترد إلى تكوينات معينة في الأراضي التي يجري فيها النيل قرب منابعه المختلفة؛ فمن أراضي المنابع الحبشية وصل إلى مصر الصلصال والجير من تحلل الفلوسبار والجير من صخورها البركانية، كما وصل الفسفور من تحلل فوسفات الكالسيوم في الأراضي الحبشية، ووصل إلينا الكوارتز الرملي من تحلل الصخور التي يجري فوقها النيل الأزرق وروافده، وإلى تكاوين النيس والجرانيت في الهضبة الاستوائية ترجع التكاوين الصلصالية المحمرة في أرض مصر، كما ترجع المواد الحديدية فيها إلى ما يحمله النيل الأبيض من تحلل الصخور في منطقتي بحر الجبل وبحر الغزال، ولا تزال هذه المصادر – التي خلقت تربة مصر – تمدنا مع كل فيضان بما يجدد حيوية الأرض ويعوضها عما فقدته من الخصوبة؛ فإذا عجز الجنوب عن أن يبعث إلينا عنصرا من العناصر الضرورية لحياة نوع من النبات، فليس هناك مصدر طبيعي آخر يستطيع أن يمدنا به، ولهذا تحتم أن نكمل هذا النقص بالمخصبات الصناعية التي تكلف مصر ملايين الجنيهات في كل عام، ومن هنا كانت حاجة الزراعة المصرية ماسة إلى

استيراد مخصبات الآزوت والبوتاس، وهما من العناصر التي لا تتوافر بكميات كافية فيما يحمله إلينا النيل وهو يجري من الجنوب إلى الشمال.

بل إن فضل الجنوب على الشمال وارتباط مصالح شطري الوادي أحدهما بالآخر إنما يتلمس حتى في حياة الجماعات اليدوية وسكان معظم الواحات المصرية، ذلك لأن حياة مثل هؤلاء السكان إنما تعتمد اعتمادا كليا على ما يحفرون من آبار يغذيها الماء الباطني الموجود في بعض الطبقات، والثابت أن هذا الماء الباطني في النصف الجنوبي من الصحراء الشرقية مثلا إنما مصدره الأساسي تلك الأمطار التي تسقط جنوبا في السودان ثم تغور في طبقات الخراسان النوبي وتنحدر إلى الشمال تبعا لانحدار السطح العام، وكذلك الحال في آبار الواحات الجنوبية الموجودة في الصحراء اللوبية داخل الحدود المصرية؛ فالرأي الغالب الذي يرجحه معظم الكتاب أنها تعتمد على ماء باطني ينحدر في الطبقات نتيجة لسقوط الأمطار جنوبا في بعض جهات السودان، ومن هنا كان عماد الحياة اليدوية والمستقرة لسكان مصر جميعا مياه الجنوب سواء أكانت جوفية أم سطحية، وسواء أحصلنا عليها دون جهد أم تكبدنا في سبيل حصولنا عليها بعض النفقات وبعض العناء.

والملاحظ أن الطبيعة قد أكدت هذه الوحدة بين شطري الوادي بما هو واضح من تداخل كثير من المظاهر الطبيعية في الشمال والجنوب؛ فمظاهر السطح تكاد تجري بنظام واحد، وحالة المناخ والنبات إنما هي حالة تدرج طبيعي لا يحس الإنسان فيه بانتقال فجائي بين مصر

والسودان، وليس هنالك عقبات لم يمكن التغلب عليها حتى في تلك العهود الأولى التي كان يوقف الإنسان فيها أبسط الموانع وتصده أقل العقبات:

(أ) أما من حيث مظاهر السطح فهنالك سلاسل جبال البحر الأحمر النارية الحديثة تتجاوز حدود مصر إلى شرقي السودان وإلى الهضبة الحبشية، وهنالك الصحراوان – الشرقية والغربية – يجري بينهما وادي النيل بسهله الفيضي المحدود يكونان ظاهرة واحدة بارزة في طبوغرافية مصر والسودان.

(ب) وأما تدرج الحالة المناخية والحياة النباتية فواضح وضوحا تاما من خرائط المناخ والنبات لحوض النيل، فظاهرة الحرارة والمطر مثلا تكاد تكون متشابهة في جميع خصائصها في جنوب صعيد مصر وشمال السودان كما تدل على ذلك الأرقام الخاصة بدرجات الحرارة ومداها وبكميات المطر ونظمه، وكذلك الحال في نوع النبات الطبيعي، والغلات الزراعية.

(ج) ولم تكن هنالك عقبات طبيعية حالت بين ربط الشمال بالجنوب، فالنيل نفسه كان طريقا رئيسيا تبعته الموجات البشرية والهجرات المختلفة في تنقلها وحركتها لتعمير القارة، والجنادل القائمة في جنوب مصر وشمال السودان لم تعطل هذه الوظيفة للنهر، إذ أن المصريين في أقدم عصور تاريخهم وفي أوائل أدوار حضارتهم قد استطاعوا أن يستفيدوا من النهر وألا يهابوا تلك الجنادل، وسكان الجنوب أنفسهم، وقد كانوا أقل

حضارة وأضيق حيلة، كثيرا ما تحركوا بطريق الوادي ولم تعقهم الجنادل، ومن هنا كان النيل عامل ربط قوي ووسيلة اتصال بين شطري الوادي منذ أقدم العهود، وكذلك لعبت الصحاري الواقعة في شرقي النيل وغربيه دورا مهما في ربط أجزاء الوادي واندماج سكانه، وكانت الطرق فيها كثيرة ومطروقة منذ أزمنة بعيدة، سلكتها الهجرات البشرية التي كونت سكان الوادي وأوجدت الأسس الجنسية المشتركة بين شعوبه، سواء أكانت هذه هجرات من الجنوب إلى الشمال أم كانت حركات مضادة من الشمال إلى الجنوب، وتبعتها القوافل التجارية التي كان يتم بواسطتها تبادل السلع وتصريف الإنتاج، كما كانت تلك الطرق هي الوسائل التي وصلت بها المؤثرات الثقافية المختلفة إلى أجزاء الوادي، بل وتجاوزت حدوده في كثير من الأحايين.

والملاحظ في دراسة الاتصالات المختلفة التي كانت قائمة بين أقاليم حوض النيل والعالم الخارجي أنها كانت تتم غالبا عن طريق النهر نفسه، ولهذا كان توجيه الوادي إلى الشمال، ومرجع هذا – من جهة – إلى أن الظروف الطبيعية المحيطة لم تكن لتسهل كثيرا الاتصال عن غير هذا الطريق، فالغابات في الجنوب والمرتفعات في الشرق كانت عقبات لا يمكن تجاهلها، على أننا من جهة أخرى نستطيع أن نرجع هذا التوجيه ناحية الشمال إلى أن مصر قد سبقت غيرها من الأقاليم الإفريقية في التحضر، وكان موقعها على البحر المتوسط موقعا فريدا جعلها حجر الزاوية في العالم القديم، وهيأها لأن تكون حلقة الاتصال الثقافي والتجاري بين أقاليم هذا الجزء من المعمورة.

وليس من شك في أن مصر قد خطت خطوات إيجابية في تعرف مجاهل هذا الوادي، وإخراج سكانه من العزلة التي كانت من الممكن أن يعيشوا طويلا فيها، فالبعثات الكشفية عن منابع النيل ليست ظاهرة حديثة وإنما ترجع إلى عهد الأسرات القديمة، ولم تنقطع محاولات مصر في هذه الناحية طوال فترات التاريخ، وقد سجلت الوثائق التاريخية أخبار هذه البعوث، وبينت المدى البعيد الذي وصلت إليه في توغلها جنوبا، وهو توغل لم توقفه إلا صعوبات إقليم السدود الذي كان من المتعذر على المكتشفين قديما أن يتغلبوا عليها، سيما وأنه لم تكن هنالك تلك الحاجة الملحة التي تدعو إلى بذل الجهود الخارقة لتذليل مثل هذه العقبات.

وكما كان لمصر فضل قديم في الكشف عن منابع النيل، وكان المصريون القدماء قد بذلوا مجهودا ليس باليسير في إزاحة القناع عن جزء عظيم من مجراه، فهم كذلك أصحاب الفضل الأول في إخراج حوض النيل من عزلته إخراجا نهائيا، وفتح أبوابه للتيارات الخارجية المختلفة، والفضل في هذه الجهود الحديثة إنما يرجع إلى مُحَمَّد علي، هذا الرجل الذي كان له في استكشاف أعالي النيل يد كبرى، فقد كان عهد هذا العاهل العظيم من غير أدنى مبالغة عصر جديدا في تاريخ الاستكشاف الإفريقي عامة والنيل بنوع خاص. ولكي نقدر هذا حق قدره لا بد لنا أن نذكر أن جميع المحاولات والمخاطر التي أقدم عليها المستكشفون كانت تنتهي دائما عند أعالي النيل الأبيض في منطقة السدود، ولهذا بقي النيل فيما وراء ذلك سرا غامضا قد أغلقت دونه الأبواب، حتى نهض في وادي النيل ذلك الرجل القوي البعيد الآمال ومد يده جنوبا فبسطها على بلاد السودان، ثم أراد

أن يكشف الحجاب عن ذلك السر الغامض فأرسل بعثة أولى عام ١٨٣٩ فاجتازت منطقة السدود، وما نعرف تاريخ بعثة أخرى اجتازت تلك المستنقعات من قبل، ثم أردف هذه ببعثة أخرى عام ١٨٤١ وهذه وصلت إلى بلدة غندكرو، وللمرة الأولى اتصلت مصر اتصالا مستمرا بأعالي النيل، على أن محمد علي لم تكن له فقط يد كبرى في كشف القناع عن جزء عظيم من أعالي النيل كان العلم يجهله تماما، بل كان عهده سببا غير مباشر لكثير من الاستكشافات التي توالت في النصف الثاني من القرن الماضي، فإن بسط نفوذ مصر على السودان سهل على الكثير من الباحثين وسائل السياحة والاستكشاف لدرجة لم يكن للناس بها عهد.

وإذا كان هذا التوجيه لحوض النيل ناحية الشمال قد أصابه في العهود الأخيرة شيء من الضعف، وبدأنا نرى تحولا في هذا التوجيه شرقا إلى البحر الأحمر وموانيه، فمن الضروري أن ندرك أن هذه سياسة متعمدة لجأ إليها الإنجليز كحلقة في سلسلة محاولاتهم لإضعاف ما بين السودان ومصر من صلات، ولفصم تلك العرى الوثيقة التي تقوم على أساس طبيعي لا تصنع فيه، هذه السياسة التي ترمي وتعمل على تسهيل المواصلات بين جهات السودان وموانئ البحر الأحمر (بورسودان بوجه خاص) وتسهيل المواصلات في السودان، سياسة كان يمكن ألا يكون عليها اعتراض لو كان الداعي إليها هو العوامل الاقتصادية البحتة، ولو كان قد روعي فيها التوازن، فما يقابل الاهتمام بمنطقة تعمد إهمال المواصلات في منطقة أخرى، لكن الملاحظ أن الإنجليز في حكمهم للسودان لم يأخذوا خطوات جدية في تنفيذ المقترحات المختلفة الخاصة

بتسهيل المواصلات بين مصر والسودان عن طريق حلفا، ولم يبالوا بما في ذلك من أضرار تمس مصالح المديريات الشمالية من السودان، فالمعروف مثلا أن "بربر" التي كانت مركزا تجاريا في الماضي، و"الدامر" التي كانت مركزا دينيا مهما و"شندي" وغيرها، كل هذه المدن فقدت أهميتها، وضعف مركزها، ولم يعد كثير منها إلا شبحا يرمز لما كانت عليه في الماضي من أهمية ونشاط، وذلك في رأي (پرڤس) أحد رجال حكومة السودان الإنجليز، مرجعه إلى: تركيز تجارة الصادر من السودان في الخرطوم وأم درمان وبورسودان، وتحويل طرقه التجارية عن وادي النيل إلى البحر الأحمر".

ويمكننا أن نقرر – على ضوء هذه المناقشة السابقة – أن الحدود الفاصلة بين الأراضي المصرية والأراضي السودانية لا يمكن أن تكون إلا حدودا صورية أو اتفاقات إدارية، إذ أن الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة لا يتوافر منها أساس واحد يمكن أن يستند إليه، فليس هنالك تضاريس تستدعي هذا الفصل، وليس هنالك انتقال طبيعي فجائي يمكن أن نبرر به هذا التحديد، وإنما تؤيد العوامل الطبيعية كلها الاتصال والاندماج، سيما وأن هذه الحدود القائمة إنما تقسم أراضي القبيلة الواحدة براعيها وآبارها، فتترك جزءا منها داخل حدود مصر وتترك الجزء الآخر منها في حدود السودان، وستتضح هذه الحقيقة من دراسة توزيع جماعات "البشاريين" الذين تفرق بطونهم دون مبرر، وتفكك وحدتهم دون داع، وتخلق المشاكل بينهم بسبب تقسيم الآبار ومناطق الرعي التي تعودوا أن يستفيدوا منها فائدة مشتركة، وجرى العرف بينهم على أن تكون مصادر

الماء ومواضع الرعي ملكا مشاعا للجميع، هذا مع ملاحظة أن مثل هذه الجماعات إنما هي وحدات ترتبط بروابط الدم واللغة بباقي قبائل "البجاه" الأخرى التي تسكن شمالها في مصر وجنوبها في السودان.

الأسس الإثنوجرافية:

إن الدراسة الإثنوجرافية لسكان وادي النيل على أساس علمي صحيح، وتوضيح ما بين هؤلاء السكان من روابط جنسية قوية، وبيان العناصر المشتركة التي تدخل في تكوين مختلف الجماعات في الشمال والجنوب، كل ذلك يتطلب تأكيد بعض الحقائق العامة التي لا غنى عنها لفهم هذه الناحية العامة من نواحي مقومات الوحدة بين مصر والسودان:

١- إن الكلام في وحدة الجنس لا يفهم منه الآن اشتراك جميع السكان في مميزات جنسية خاصة، وانتفاء وجود مجموعات بين السكان تشذ في بعض مميزاتها عن هذا الطابع الجنسي الذي نتصوره، لأن معنى هذا التسليم بنقاوة الأجناس وهو أمر ينكره البحث العلمي الحديث، ويتعارض مع تلك الحركات البشرية المستمرة التي عدلت في كثير من الصفات الأساسية للجماعات التي أثرت فيها، تعديلا يختف قوة وضعفا باختلاف الظروف الطبيعية والبشرية التي تحيط بكل جماعة من الجماعات، إنما تفهم وحدة الجنس على أساس "التغلب" والاشتراك في الأصول الجنسية الأولى، وعدم وجود تلك الفوارق المنفرة التي تجعل الاختلاط أو التزاوج أمرا متعذرا ومستحيلا. ولو أنا أخذنا بفكرة نقاوة الأجناس وتمسكنا باعتبارها

أساسا للوحدات القومية ما توافر لنا هذا في غير تلك الجماعات الصغيرة المنعزلة التي حصنتها ظروفها الطبيعية من وصول الموجات الخارجية إليها، أو التي تعيش في بيئات فقيرة ليس فيها ما يغري تلك الموجات بها.

٢- إن الخطوط التي يرسمها بعض الكتاب للفصل بين المجموعات الجنسية المختلفة إنما هي خطوط تقريبية عامة لا يقصد بها التحديد بقدر ما يقصد التبسيط وتقريب الصورة للأذهان؛ فالملاحظ أن هنالك أقاليم انتقالية تتداخل فيها الجماعات، وتختلط فيها الأجناس، ويصعب في الواقع أن نحدد الطابع الجنسي لسكان مثل هذه الأقاليم، ومن هنا كان الانتقال من إقليم جنسي إلى إقليم جنسي آخر انتقالا تدريجيا بطيئا لا يحس به بسرعة، اللهم إلا إذا قامت عقبات طبيعية تجعل الاختلاط أمرا متعذرا، وتوقف الجماعات عند حدود لا تتعداها، فبهذا يستحيل عليها أن تتزاوج وأن تختلط بما يجاورها من السكان.

٣- إن تقسيم الجماعات إلى وحدات جنسية إنما يقوم الآن غالبا على أسس ثقافية أكثر مما يقوم على الأسس الجنسية التي تعتمد على الصفات التشريحية البحتة المنحدرة بالوراثة من جيل إلى جيل، ومن هنا تداخلت الأسس اللغوية ومقومات الثقافة الأخرى كثيرا في تقسيم الجماعات، وأصبحت تلعب الآن دورا رئيسيا في هذه الناحية قد يغلب على الدور الذي تلعبه الأسس الجنسية بمعناها التشريحي المحدود.

٤- إن وجود مجموعة صغيرة متميزة في صفاتها الجنسية ومميزاتها الثقافية داخل مجموعة كبيرة تختلف عنها في الجنس والثقافة أمر ممكن وحقيقة معروفة لمن يدرس تكوين القوميات في مختلف جهات العالم، إذ أن هذه الناحية كثيرا ما تخضع للضرورات الاقتصادية والإستراتيجية، وليس في هذا الاتجاه ما يعيبه إذا توافرت العدالة والمساواة في معاملة مثل هذه الجماعات، وإذا روعيت مصالحها المختلفة، ولم تستغل استغلالا سيئا بالجماعات الأخرى التي تكون الغالبية الكبرى من السكان، والمعروف أن مثل هذه الأقليات الجنسية والثقافية لا تتمرد ولا تطلب الانفصال إلا إذا جاورتها كتلة كبيرة تمت إليها بروابط الجنس والثقافة، وكان لهذه الكتلة الكبيرة مصلحة في أن تثيرها وسياسة مقررة في تشجيعها على التمرد ضد الغالبية التي تعيش بينها، أما إذا تركت هذه الجماعات الصغيرة لنفسها فالغالب أنها تعيش هادئة تأخذ نصيبها في الحقوق وتؤدي ما عليها من الالتزامات، وتندمج في الحياة العامة اندماجا يقضي بالتدريج على ما كانت تعيش فيه من انعزال، وكثيرا ما تكون مصلحة مثل هذه الأقليات في هذا الاندماج، إذا كان مستواها الثقافي والحضاري أقل من المستوى العام للوحدة التي تعيش فيها، إذ أن المصلحة سوف تقضي برفع مستوى تلك الجماعات وتقريبها من المستوى العام بقدر الإمكان.

على ضوء هذه الحقائق الأولية يمكن أن يفهم الوضع الإثنوجرافي لسكان وادي النيل، ويدرك الغرض الذي نقصده ونرمي إليه من إبراز ما بين الجماعات المختلفة التي تسكن حوض النيل من روابط الدم والجنس، ولعل أول ما يسترعي النظر عندما يتمعن الإنسان في خريطة طبوغرافية

لحوض النيل انعدام الحواجز الطبيعية التي يمكن أن تفصل بين سكانه أو أن تجعل الاختلاط والتزاوج بينهم أمرا متعذرا أو صعبا، اللهم إلا في بعض المناطق المحدودة في جهات السدود، وعلى ذلك فسنرى أن مثل هذه العقبات لم تحل دون وصول المؤثرات الجنسية والثقافية فيه إلى أشد هذه المناطق انعزالا.

يشغل حوض النيل في معظم جهاته منبسطات متشابهة وأقاليم طبيعية متداخلة، لا يحس المتنقل فيها بتغيير فجائي، بل يراها امتدادا طبيعيا للأرض التي عاش فيها، واتصالا حقيقيا لا يلمس فيه اختلافا أو تغييرا، ومن هنا كان التداخل الشديد بين الجماعات والقبائل المختلفة، وكانت عملية المزج المستمرة بين السكان منذ أقدم العصور، ونظرا لملاءمة معظم هذه البيئات لحياة الرعي والانتقال، وكانت الموجات الأولى التي عمرت معظم أجزاء الوادي لجماعات رعوية، فقد امتدت حركتها وتعمق أثرها وعم انتشارها غالبية أراضي حوض النيل، وكذلك كان الحال مع الجماعات الإسلامية الأخيرة التي وصلت إلى مصر مع الفتح الإسلامي ثم تحركت جنوبا في الصعيد، وامتد أثرها إلى أراضي السودان التي وجدت فيها بيئة رعوية صالحة لا تختلف عن البيئة الرعوية التي عاش فيها الأجداد في الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام بوقت طويل.

وإذا كانت بعض هذه الجماعات الرعوية قد استقرت على ضفاف النيل واشتغلت بالزراعة في السهول الفيضية، فما تختلف هذه الجماعات في الواقع عن الجماعات المجاورة التي ظلت تشتغل بالرعي وتحيا حياة

الانتقال، وكل ما حدث هو خطوة طبيعية في طريق الدورة الحضارية، من المنتظر أن يخطوها – مع الزمن – جماعات أخرى لا تزال حتى الآن ترعى الإبل والماشية بعيدا عن النهر الذي لا تزوره إلا في أوقات محدودة من العام.

نحن إذن في حوض النيل أمام تدرج بطئ لمسناه في المظاهر الطبيعية بمناخها ونباتها، وسنلمسه هنا ونحن نتعرض للجماعات المختلفة التي تسكن وادي النيل وتتوزع بين أقاليمه في الشمال والجنوب، وسواء أخذنا لون البشرة أو شكل الأنف أو تركيب الشعر فسنظل هذه الحقيقة قائمة، إذ من المستحيل أن نرى تغيرا فجائيا في أحدها ونحن ننتقل من منطقة إلى منطقة أخرى مجاورة، وعلى هذا فإن ذلك الخط الذي يرسمه بعض الكتاب فاصلا بين ما يسمونه إفريقيا الزنجية وأفريقيا القوفازية (ممتدا من السنغال إلى جنوبي الخرطوم ثم ينحني جنوبا إلى غرب الهضبة الحبشية ليصل إلى المحيط الهندي عند ممبسه)، ويقسمون السودان على أساسه إلى: سودان شمالي قوقازي، وسودان جنوبي زنجي، هذا الخط ينبغي ألا نغالي في أهميته العلمية وأن ننظر إليه كمحاولة من تلك المحاولات التي تقرب بها صور الأشياء إلى أذهان العامة أو صغار التلاميذ، أما إذا أراد ذوو الأغراض من رجال السياسة والاستعمار أن يتخذوه تكئة لتحقيق مطامع استعمارية، وأن يتعسفوا فيطالبوا – على أساسه – بشطر وادي النيل وتمزيق وحدته، فإن من السهل هدم هذا الأساس الذي اعتمدوا عليه دون اعتبار للحقائق العلمية المقررة.

إن التاريخ الجنسي لإفريقيا – شمال مدار السرطان عامة، والجزء الشرقي منها بوجه خاص – يرتبط كل الارتباط في أصوله بالعناصر التي جرى عرف العلماء الأنثروبولوچيين على أن يسموه بالعناصر الحامية، وما يعنينا بالطبع أن ندخل في مناقشة النظريات التي تعرضت للموطن الأصلي لهؤلاء الحاميين، فسوف أكان هذا الموطن في جنوب غربي بلاد العرب أم في مكان ما يجاور الخليج الفارسي أم في القرن الإفريقي، فقد تحركوا في موجات مختلفة متعددة.

فأما الحركات الشمالية فقد وصلت إلى مصر، وأعطت لسكانها طابعهم الأساسي، مع دخول تعديلات ثانوية بدرجات مختلفة نتيجة لتأثر جهات القطر المختلفة بما وصل إليها من عناصر أخرى دخيلة، لكن كل هذه المؤثرات – الحديثة نسبيا – لم تغير تغييرا جوهريا في الطابع الجنسي الذي تأثر أساسا بالمميزات الجسمانية التي حملها إلى مصر الحاميون منذ أقدم العصور.

وهذه المؤثرات الحامية هي التي طبعت سكان النوبة القدماء أيضا بطابعهم الجنسي، إذ دلت الكشوف الأركيولوچية والأنثروپولوچية التي وصلت إليها بعثة النوبة على أن هذا الإقليم الذي كان يسكنه منذ أقدم عصوره عناصر تتفق في صفاتها الجسمانية مع تلك العناصر التي سكنت مصر فيما قبل التاريخ، ورغم وصول مؤثرات أخرى كثيرة عدلت بعض التعديل في صفات أهل النوبة، فإن الطابع القديم ظل محتفظا بغالبية صفاته، وظل الأثر الحامي هو الأثر الواضح في صفات السكان.

أما السودان فما ينبغي أن نتجاهل الأثر الحامي القديم في سكانه، وما ينبغي أن تخفي النواحي الظاهرة ما يوجد تحتها من أثر حامي عميق، ذلك لأن الموجات الحامية التي انبعثت من المواطن الأولى للحاميين لا شك في أن منها ما وصل إلى السودان وساهم مساهمة أساسية في التكوين الجنسي لسكانه على اختلاف ما يسكنون من أقاليم، لكن موقع السودان قريب من موطن الزنوج في وسط أفريقيا وغربيها، وعدم وجود الحواجز الطبيعية التي تمنع وصول الأثر الزنجي إلى جهات السودان، واستبعاد قيام قوى تستطيع أن تحول بين هذه الموجات الزنجية وبين انتشارها في السودان في بعض العهود، كل هذا كان من العوامل التي جعلت الأثر الحامي في هذا الجزء من وادي النيل أقل وضوحا مما هو في بلاد النوبة وجهات القطر المصري المختلفة، ومن هنا تصبح المؤثرات الزنجية أظهر كلما تحركا جنوبا في حوض النيل. لكن هذا لا ينفي مطلقا أن العناصر الحامية أساسية في تكوين الأجداد الأقدمين لسكان السودان، وكذلك كان الحال عندما وصلت المؤثرات الإسلامية، فهذه أيضا قضت – ولو ظاهريا – على كثير من المؤثرات الحامية القديمة وصبغت السكان بالصبغة السامية التي أصبحت الطابع الغالب للسكان في كثير من أراضي السودان.

على أن تقدير مدى الأثر الحامي في جهات السودان المختلفة أمر لا يمكن الجزم به الآن، نظرا لقلة الحفائر التي عملت في السودان، ولانحصار ما تم منها في جهات محدودة في الشمال غالبا، على عكس ما تم في إقليم بلاد النوبة مثلا من حفائر كشفت لنا عن نتائج استطعنا أن نكون – على ضوئها – صورة واضحة كاملة للسلالات المختلفة التي ساهمت في تكوين

سكانه منذ أقدم العصور إلى الآن. ومع ذلك فإن الدراسات التي قام بها العلماء في النواحي الحضارية والإثنوجرافية واللغوية تؤكد كلها هذا الأثر الحامي القوي، وتنفي عن السودان – تبعا لهذا – تبعية أي جزء منه للنطاق الزنجي في إفريقية، وها هو الأستاذ "سليجمان"، أكبر ثقة إنجليزي في النواحي الإثنولوچية للسودان، يبرز هذه الحقيقة – التي يتفق معه فيها جميع الثقاة في الدراسات الإفريقية – في كل كتاباته منذ **١٩١٣** إلى أن مات منذ سنوات قليلة. ويكفي أن نقتبس هنا الفقرات التالية من مقال له عن "المشكلة الحامية في السودان المصري الإنجليزي" نشر بمجلة المعهد الملكي للعلوم الإثنولوچية بالمجلد (الثالث والثلاثين من صفحة **٥٩٣** إلى **٧٠٤**) وأن نحيل القارئ إلى محاضرته عن "مصر وإفريقيا الزنجية" وإلى مؤلفه الضخم عن القبائل الوثنية في أعالي النيل:

"إن مقارنة المادة التي جمعت قادتني إلى الاعتقاد بأنه في الأساس الحضاري الذي تقوم عليه الحضارات الحالية لشرق وشمال شرق إفريقيا بقايا لحضارة تبدى من أوجه الشبه الجوهرية بحضارة مصر القديمة ما لا يمكن أن يثار معه اعتراض مقبول على أن نعتبرها حامية"، ثم يستطرد الكاتب فيقرر:

"وفكرة وجود أساس من الحضارة الحامية لا يؤخذ بها مرتبطة بالدلائل الطبيعية وحدها، بل يؤيدها بطريقة بارزة البحوث الحديثة للأستاذ (وسترمان) في لغات (الشلوك) وغيرها من اللغات (النيلوتية)".

وسنترك نحن الناحية الثقافية من الأثر الحامي إلى أن يجئ موضعها من الدراسة لنركز على الناحية الجنسية، ولنؤكد أن هناك من الدلائل ما يثبت وجود هذا الأثر الواضح حتى بين سكان السودان الجنوبي، مما يتعارض تماما مع إطلاق اسم السودان الزنجي على تلك الأقاليم الجنوبية من وادي النيل. وهنا أيضا يكفي أن نقتبس من (سليجمان) في مقاله السابق الفقرات الآتية:

"فإذا التفتنا الآن إلى القبائل شبه الزنجية التي يبدو فيها مظاهر الدم الحامي، فإن الجماعات (النيلوتية) – وهي التي تسكن أعالي النيل – أول ما يستحق الاعتبار، فليس من شك في وجود عنصر غريب غير زنجي بين (الشلوك) – أشد الجماعات النيلوتية تطرفا نحو الشمال – وعلى الرغم من أن هذا العنصر الغريب لا يظهر بنفس الوضوح في (الدنكا والنوير) فلا يمكن أن يكون هنالك شك في وجوده فيهما أيضا، وأن صلتهم الوثيقة بالشلوك في صفاتهم الجسمانية وفي حضارتهم، لما قد يبين أن نفس العناصر – وان كانت بنسب مختلفة نوعا ما – قد تغلغلت في القبائل الثلاثة كلها".

وقد أشار الكاتب إلى أن العالم الإيطالي (موخي) قد لاحظ وجود العنصر الحامي بين جماعات الدنكا، وفي الإمكان أن نرجع إلى الصور الملحقة بمقال (سليجمان) لنرى أن بين الشلوك عنصر يتميز بأن تقاطيع وجهه ملطفة، يغلب أنه يمثل الأرستقراطية، ومثل هذا العنصر موجود أيضا بين (الأنواك) الذين يسكنون حوض نهر (بيبور) والذين يقربون جدا من

(الشلوك)، فيما يلي اقتباس من خطاب الكابتن (كومنز) ورد ضمن مقال (سليجمان):

"لقد استرعى (الأنواك) نظري لأول وهلة على أنهم شعب خليط جدا، فهم متفاوتون بدرجة عظيمة في اللون والتقاطيع؛ فبعض وجوههم أوروبية تماما سواء في انتظام التقاطيع أو اتساع الجبهة، والبعض منهم ذوو أنوف دقيقة جدا مع فتحات ضيقة وشفاه رقيقة".

ولا أدل على تعدد العناصر غير الزنجية في الجماعات النيلوتية من أن دائرة الاختلاف في المقاسات الجسمانية دائرة متسعة جدا كما تدل الجداول الملحقة بالمقال، وإذا نحن أغفلنا المفارقات الشنيعة فسنجد مثلا أن النسبة الرأسية للدنكا تتراوح بين ٦٦ و ٨٠ والنسبة الأنفية تتراوح بين ٨٤ و ١٠٢، ومثل هذا الاختلاط – الذي أوجد هذه الدائرة الواسعة في الاختلاف بين سكان هذه المنطقة – لا شك في أنه يرجع إلى تلك العناصر غير الزنجية التي أثرت في هذه المناطق منذ أقدم العصور.

فليس من شك في أنه في فترة بعيدة نسبيا كان هنالك شعب – يمكن أن نطلق عليه اسم السابقين للحاميين – يتحرك أساسا نحو الجنوب والغرب، فيختلط بسكان إفريقيا الذين سبقوه، والذين كانوا أغمق منه لونا، ومن هذا وجدت عدة شعوب تختلف اختلافا بينا في صفاتها الجسمانية، ولكنها تتحد في أن لها تراثا لغويا مشتركا.

ولعل هذا هو الذي دعا إلى أن يطلق الكتاب على سكان هذا الجزء الجنوبي من السودان اسم "أشباه الزنوج" ليتحاشوا بهذا الخلط بين سكانه وبين الزنوج الحقيقيين، لكننا لا نرى ضرورة لهذه التسمية التي تحمل في ثناياها تغليب الطابع الزنجي، وتخلق في عقل غير المتخصص لونا من الخلط أدى إلى أن أصبحنا الآن نرى الساسة من رجال الاستعمار يتحللون من هذا التعديل ليطلقوا على السودان الجنوبي اسم (السودان الزنجي) مع أن سكانه بعيدون عن صفات الزنوج الحقيقيين. وإذا كان بعض العلماء قد تحللوا من هذه التسمية في جماعات تقرب في صفاتها من صفات سكان جنوب السودان وتتفق في كثير من تاريخها الجنسي مع هذه الجماعات، فسموا سكان الهضبة الاستوائية مثلا (أنصاف الحاميين)، وسموا سكان شرقي إفريقيا باسم (البانتو)، وأبعدوا الاصطلاح الزنجي فلم يجمعوا بينه وبين هذه التسمية الخاصة، فإن الأوان قد آن للتخلص من إطلاق اسم السودان الزنجي على الجزء الجنوبي من حوض النيل، سيما وأن هناك مؤثرات أخرى غير زنجية وغير حامية قد وصلت إلى سكان المنطقة، فعدلت في صفاتهم، ولطفت تقاطيع وجوههم، إلى جانب ما أدخلته على حضارتهم وثقافتهم من تغيير وتعديل.

فإذا نحن تركنا جنوب السودان فإن الأثر الحامي قوي جدا في الجزء الشرقي من وادي النيل، سيما في ذلك الجزء الذي يحده من الغرب نهر العطبرة إلى نقطة اتصاله بنهر النيل، ويحده من الشرق البحر الأحمر، فهنا تسكن جماعات (البجاه) التي تتوزع قبائلها في جنوب شرقي مصر وشرقي السودان، وتمتد إلى الإريترية وحدود الحبشة، وهي بهذا لا ترتبط في توزيعها

بهذه الحدود التي اصطلح عليها الساسة، ولم يراعوا فيها ما أكدته الطبيعة وأكده التاريخ من ربط واتصال.

هؤلاء "البجاه" يمثلون الصفات التي عرفت في مصر منذ عهود ما قبل الأسرات أحسن تمثيل وهم يقسمون إلى أربعة أقسام رئيسية:

(أ) العبابدة: الذين يسكنون صحراء مصر الشرقية.

(ب) البشاريون: الذين تقسمهم الحدود الإدارية بين مصر والسودان – كما سبق أن أشرنا – فتترك جزءا منهم داخل الحدود المصرية وتترك جزءا آخر يسكن إقليما يمتد حوالي ٨٠ ميلا إلى الجنوب

(ج) الهادندوه: الذين ينتشرون جنوب أرض البشاريين في منطقة تصل إلى طوكر وخور بركه.

(د) بنو عامر: يسكنون المنطقة جنوب خور بركه، ممتدين إلى أرض الإريترية، بل وإلى الحبشة نفسها حيث يعرفون باسم آخر .

لكن على الرغم من أن هؤلاء (البجاه) يمثلون – أحسن من غيرهم – العناصر الحامية القديمة، فإن هناك مؤثرات جنسية وثقافية قد وصلت إليهم، فليس من شك في أن الأثر السامي القديم قد أثر فيهم بطريق الموجات التي وصلت إلى شرق إفريقيا عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وليس من شك في أن بعض المؤثرات التي وصلت إلى مصر عبر شبه جزيرة سيناء قد وصل تأثيرها إلى أرض البجاه، سيما هذا الأثر

السامي الذي حملته القبائل العربية المختلفة التي وصلت إلى مصر منذ الفتح الإسلامي وتحركت جنوبا في الصعيد، وكان عليها أن تحتك بقبائل البجاه الذين كانوا يهددون سكان تلك الجهات، وقد أدى هذا الاحتكاك إلى لون من الاختلاط والتأثير، سيما عند ما تحالف العرب والبجاه على إسقاط المملكة المسيحية في بلاد النوبة كما سنرى.

ويمكن أن يتلمس الإنسان مظاهر هذه المؤثرات السامية فيما طرأ على لغة العبابدة مثلا، فقد كان هؤلاء يتكلمون أولا لغة (البداوة) وهي اللغة التي لا يزال يتكلم بها البشاريون والهادندوة، لكنهم الآن قد هجروها وأصبحوا يتكلمون اللغة العربية، وكذلك الحال في بني عامر الذين يتكلمون (النيجري) وهي لغة سامية، والملاحظ أن غالبية (العبابدة) قد طبعوا بالطابع المصري السائد في الأقاليم القريبة منهم، ومع ذلك فلا تزال هنالك جماعات تسكن الجبال المرتفعة المساحلة للبحر الأحمر، تحتفظ بكثير من مظاهر ثقافتها القديمة وعاداتها السابقة.

فإذا نحن استثنينا أرض (البجاه) في شرقي السودان، وتركنا الأجزاء العليا للنيل التي ناقشنا عناصر سكانها القدماء، فإن الجزء الباقي من السودان هو هذا الجزء الذي (استعرب) وصبغ بالثقافة الإسلامية، وسنرى أن الجماعات التي تسكنه مما يمكن ربطها بجماعات لا تزال تسكن إلى الآن جهات القطر المصري المختلفة. على أن اصطباغ هذا الجزء الكبير من السكان بالصبغة العربية والثقافة الإسلامية لا ينفي نفيا تاما انعدام الأثر الحامي الذي لا شك في أنه كان يكون طبقة مهمة، سبقت وصول

المؤثرات العربية، وكانت جزءا متصلا بالطبقة الجنسية التي ربطنا بها السكان الأصليين في معظم شمال إفريقيا بما في ذلك سكان النوبة ومصر في أقدم العصور، ولا أدل على وجود هذا الأثر الحامي قويا من أن نشير إلى أن تحليل أسماء القبائل إلى يتكون منها (الكبابيش) — وهم أشد سكان السودان تأثرا بالعرب والثقافة الإسلامية — يدل على أن هنالك ٢٤ قسما من ٨٠ تبدأ كلها بالمقطع (آب) ومعناه في لغة (البداوة) — لغة البچاه — ابن أو سليل، مع إضافة أن عددا من هذه الأسماء يتشابه مع أسماء شائعة ومعروفة عند (البچاه) في شرقي النيل، وهذا الأثر الجنسي الذي يمكن أن نرجعه إلى البچاه يتفق مع وجود عدد من العادات والخصائص الحضارية التي تتفق مع عادات البچاه وخصائصهم الحضارية.

والملاحظ في تحليل ثقافة هؤلاء الكبابيش وحضارتهم أنها غير متأثرة إطلاقا بالمؤثرات الزنجية، إذ أننا في الواقع أمام ثلاثة عناصر ثقافية، أقدمها العنصر الحامي، يعلوه عنصر يرجع إلى ثقافة العرب في الجاهلية التي لم يستطع الإسلام أن يمحوها محوا كليا من تراث العرب الثقافي، أما أحدث العناصر وأبرزها فهو الطابع الإسلامي. وما نريد أن نقطع برأي في طريقة وصول المؤثرات الحامية إلى الكبابيش، لكن يصح أن نشير إلى أنه لا يشترط أن تكون جماعات من البچاه قد هاجرت فعلا إلى أرض الكبابيش، بل إن التفسير المعقول هو ما يشير إليه (سليجمان) في مقاله السابق إذ هو يميل إلى ترجيح أن الكبابيش "قد وصلوا بعد أن أقاموا مع بعض القبائل الشرقية التي تنزل على ضفاف النيل، وهي قبائل توجد بينها أسماء تبدأ بالمقطع (آب)".

وما يقال عن "الكبابيش" يمكن أن يقال عن الجماعات العربية الأخرى المنتشرة في ربوع السودان وبخاصة في جزئه الشمالي، مع فارق واضح وهو أننا كلما تحركنا جنوبا كلما ظهرت بعض المؤثرات التي يمكن أن تربط بالموطن الزنجي في وسط أفريقيا وغربيها، وهو أثر لا يمكن إغفاله إذا تذكرنا العلاقات التجارية وغير التجارية التي كانت تربط بين سكان هذه الأقاليم جميعا منذ أقدم العصور.

هذا هو الأساس الجنسي الأول الذي اشتركت فيه كل الجماعات التي تسكن حوض النيل، وهنالك عنصر آخر كان له أثر قوي في ربط هذه الجماعات برباط الدم إلى جانب تلك الصلات الروحية والثقافية التي ارتبطت بانتشار هذا العنصر في إقليم وادي النيل، هذا هو العنصر العربي بخصائصه السامية وثقافته الإسلامية، ومن الضروري – قبل الدخول في تفاصيل هذه الناحية – أن نشير إلى ثلاث نقط عامة لا بد منها لفهم انتشار العرب والإسلام في وادي النيل وأثر هذا الانتشار في تعديل التكوين الجنسي للسكان الذين تأثروا بذلك الانتشار:

أولا – إن وصول المؤثرات السامية إلى حوض النيل أقدم بكثير من ظهور الإسلام وانتشاره خارج الجزيرة العربية، فقد كان هنالك تجار من العرب ينتقلون إلى إفريقيا بحثا عن الذهب والعاج والعبيد والبهار، وقد عبروا البحر الأحمر وباب المندب وبرزخ السويس منذ عهود بعيدة ونشطت حركتهم بصفة خاصة أيام الرومان والبطالسة، ولا شك في أن عددا غير قليل من هؤلاء قد استقروا في مصر والسودان، ولحق بهم عدد

كبير من أقاربهم وأهليهم، كذلك يلاحظ أنه في القرنين السابقين للعصر المسيحي – وفي القرون الأولى لظهور المسيحية – عبر عدد كبير من "الحميريين" – وهم عرب الجنوب – مضيق باب المندب فاستقروا في الحبشة وتحرك عدد آخر متتبعا النيل الأزرق ونهر العطبرة ليصلوا عن هذا الطريق إلى بلاد النوبة، بل لا يبعد أن يكون منهم من اتخذ طريقه غربا إلى كردفان ودارفور.. وعلى هذا ففي الوقت الذي بدأت فيه القبائل العربية الإسلامية حركتها في مصر جنوبا بعد الفتح الإسلامي بعدة قرون، لم يكن السودان قطرا يجهله العرب كل الجهل، إذ كان النيل طريقا تجاريا مهما، عرفه أسلافهم منذ أمد بعيد.

ثانيا – نظرا للتباين في سقوط المطر في جهات السودان المختلفة فإن الملاحظ أن الأقاليم النباتية – التي تؤثر في حياة الحيوان والإنسان – تسير متدرجة في اتجاه من جنوب الجنوب الغربي إلى شمال الشمال الشرقي؛ ففي أقصى الشمال إقليم صحراوي لا يوجد فيه النبات بصفة دائمة إلا قرب الآبار، وهو لهذا قليل السكان بشكل واضح. وإلى الجنوب من ذلك منطقة من نوع السهوب التي تقل فيها الشجيرات ويتوافر العشب والمرعى الذي يكفي الإبل والماعز في بعض أشهر السنة، ولهذا استطاع (الأبالة) من العرب – وهم الكبابيش رعاة الإبل – أن يعيشوا بكثرة متنقلين في هذا الإقليم. وتوجد الساڤانا جنوبي الخرطوم حيث تنمو الحشائش إلى ارتفاع واضح في زمن المطر كما يتناثر بعض الشجر في هذه المناطق، والمطر هنا كاف لزراعة الذرة والدخن، ولذلك كان هذا الإقليم صالحا جدا لتربية الماشية وإنتاج الصمغ الذي يلعب دورا مهما في حياة السكان في

وسط كردفان، وهنا يسكن (البقارة) من العرب الذين يربون الماشية، كما يعيش (الشلوك) الرعاة، وإلى الجنوب من ذلك توجد الساڤانا المكشوفة التي تنمو بها الحشائش الطويلة، والتي تتميز بالسهول المكشوفة التي لا تكاد الأشجار تنمو فيها، وفي هذا الإقليم يعيش (الدنكا) و(النوير) الذين يسكنون أيضا في إقليم السدود الذي يحد إقليم الساڤانا من الجنوب.

وإلى الغرب والجنوب من هذه السهول نجد إقليما تختلط فيه الحشائش بالأشجار، وإن كانت الأشجار هنا تنمو إلى ارتفاع كبير، وهنالك ترعى الماشية إلى أن يظهر الذباب المعروف فيجعل حياة الرعي مستحيلة، وهذا الإقليم الأخير تقوم فيه مملكة (الزاندي) في جنوب بحر الغزال، أما الغابات الاستوائية فهي توجد في السودان الأعلى جوانب مجاري المياه في أقصى الجنوب.

هذه الخصائص المناخية لعبت دورا مهما في انتشار القبائل العربية في جهات السودان المختلفة، فقد رأى العرب في أقاليم الإبل الشمالية بيئة مشابهة للبيئة التي عاشوا فيها في بلادهم بشبه الجزيرة، لكن انتشارهم في منطقة رعي الماشية سار أبطأ إلى أن اعتادوا هذه الحياة الجديدة وتركوا رعي الإبل ليرعوا البقر، ولعل هذا هو السر في تأخر انتشارهم في أرض (النيلوتيين)، وهي أرض لا تختلف – إلا في الموقع –كثيرا عن المنطقة التي سكنوها واشتغلوا فيها برعي الماشية، لكن الأمور لو سارت طبيعية ولم تجد ظروف خارجية لاستمر العرب في انتشارهم إلى الجنوب، ولصبغوا تلك الأراضي البعيدة بنفس الصبغة العربية الإسلامية التي صبغوا بها الجزء

الأكبر من شمال السودان ووسطه، إذ ليس هنالك من العوائق الطبيعية ما يمكن أن يقف دون انتشارهم، أو يمنع من توغلهم الذي كان يسير باطراد صوب الجنوب، فهذه المناطق كلها مناطق رعي، والعرب أصلا أهل رعي، ولم يصعب عليهم في السودان أن يتحولوا من رعي الإبل إلى رعي البقر الذي تمتد منطقته إلى أن يظهر الذباب المعروف في أقصى أطراف السودان الجنوبية.

ثالثا: إن من الضروري أن نشير إلى أن الحاميين والساميين سلالات ترتبط في خصائصها الجنسية بالمجموعة القوقازية التي اصطلح على تسميتها بجنس البحر المتوسط، والتمييز بينهما إذن إنما يقوم أساسا على اختلاف الثقافة، بما في ذلك اللغة بطبيعة الحال، وإن كان هذا لا ينفي وجود بعض اختلافات تفرق بين مجموعة وأخرى، جاءت نتيجة المؤثرات التي خضعت لها كل مجموعة في الوطن الثاني الذي اتخذته لها موطنا. ولعل هذه الفوارق الأخيرة هي التي حدت بكثير من الكتاب إلى أن يميز بينهما من الناحية الجنسية، وأن يعتبرهما مجموعتين مستقلتين، تغلب أولاهما في إفريقيا الشمالية وتوزع الأخرى في الجنوب الغربي لقارة آسيا بوجه خاص.

وهذه النقطة مهمة في دراسة الأثر الجنسي لدخول القبائل العربية في السودان، واختلاطها بالعناصر التي سبقتها في سكناه، فأينما احتكوا بالحاميين وتزاوجوا معهم فإن الأثر البارز لا يكون واضحا في الصفات الجسمانية – التي رأيناهم يشتركون معهم في الصفات الأساسية منها – وإنما يكون التأثير أقوى وأوضح في اللغة وغيرها من مظاهر الثقافة.

رابعا: على أن دخول العرب المسلمين إلى السودان بعد فتحهم لمصر لم يكن أمرا ميسرا أول الأمر، إذ حالت بين العرب وبين السودان (مملكة النوبة المسيحية) التي كانت (دنقلة) عاصمتها، والتي كانت تمتد إلى أرض الجزيرة الحالية، وهذه المملكة المسيحية قامت على أنقاض (الأسرات المروية) منذ عام ٦٠٠ م، عندما تم تحول سكانها إلى هذه الديانة على يد قديس أرسلته (ثيودورا) زوجة (جستنيان). والغريب أن هذه المملكة المسيحية قد انقسمت إلى قسمين، في ظروف غامضة ولأسباب لم يكشف عنها إلى الآن، مملكة (علوه) في الجنوب ومملكة (مقره) في الشمال، وكانت بلدة (أبو حمد) هي الحد الفاصل بين القسمين، وقد قاومت مملكة (مقره) التوغل الإسلامي جنوبا إلى أن انهارت في القرن الثالث عشر، كما غلبت مملكة (علوة) على أمرها بواسطة (الفنج) الذين تحركوا شمالا من الجنوب، وتحالفوا مع المسلمين ضد المسيحيين.

وتاريخ هؤلاء (الفنج) تاريخ غامض، ومعلوماتنا عن ماضيهم محدودة، وأول الحقائق الثابتة التي وصلتنا عنهم لم تعرف إلا بعد أن كانوا قد دانوا بالإسلام وتكلموا اللغة العربية. وهناك نظريتان في تحديد الأصول التي يرجعون إليها: فسلالة الفنج أنفسهم يرجعون بأنسابهم إلى بني أمية، ويذهبون إلى أنهم قد جاءوا من بلاد العرب عبر بلاد الحبشة إلى سنار، وهنالك من يرى أن الفنج يرجعون إلى نفس الأصول التي يرجع إليها (الشلوك)، مع اختلاطهم الكبير بالعرب، وأخذهم بكثير من مظاهر الحضارة والثقافة العربية. وأيا كانت حقيقة أصولهم فالرأيان متفقان على أن طابع العربية كان هو الطابع الغالب، مع احتمال وصول مؤثرات أخرى

إليهم عن طريق التزاوج والاختلاط بالسكان الأصليين أو الجماعات المجاورة.

والثابت أن عملية "التعريب" التي حدثت في السودان قد تمت بطرق سليمة وكان الاختلاط والاندماج والانصهار وسيلتها في غالب الأحيان، وهذه نقطة يؤكدها (ماكمايكل) الذي درس تاريخ العرب في السودان دراسة تفصيلية، إذ يقرر ما يأتي:

"إن كل الدلائل تشير إلى أن النصر – باستثناء أقاليم معينة كإقليم جبال (النوبا) حيث لا يزال العرب يمتلكون السهول، على حين يسكن الزنوج التلال – قد تم غالبا بالاتفاق والتزاوج أكثر مما اكتسب بالقوة والسلاح، ويمكن أن يقال باختصار إن الظاهرة الأساسية في التاريخ الجنسي لشمال السودان ووسطه – منذ أواخر القرن الثالث عشر – كانت ظاهرة الاندماج التدريجي بين العرب والسود (!!)

وهذه النقطة التي تؤكد الاندماج والانصهار بين العرب ومن سبقوهم في سكنى السودان نقطة منطقية تتفق وتعاليم الإسلام، وتساير السياسة التي سار عليها المسلمون في جميع الأقطار التي سكنوها، فالإسلام لا يعرف تفرقة بين مسلم ومسلم على أساس من الجنس أو اللون، والمسلمون جميعا أخوة لكل منهم ما لأخيه من حقوق، بغض النظر عن مستواه الاجتماعي ودرجته الحضارية، وبغض النظر عن عوامل القومية واختلاف البيئات، ولذا فليس بأظلم للعرب والمسلمين من أن يوصفوا

بأنهم يكونون طبقات في مجتمعهم، أو أنهم يعرفون الانعزالية فيما بينهم، وعلى هذا فمن التعسف البالغ أن يطعن في وحدة وادي النيل على هذا الأساس الذي لا يستند على أساس تاريخي، ولا يقيم للوقائع الحقيقية في مثل هذه الدعوى وزنا.

وليس هنالك إذن أبلغ في الجرأة والمغالطة مما ورد في نشرة (الفابيين) عن السودان عن "الحاجز اللوني" Colour Bar وموقف الأوروبيين وغير الأوروبيين منه، فقد جاء بتلك النشرة التي طبعت أخيرا ما يأتي:

"... إن السودان لم يكن مطلقا قطرا موحدا، وإنما كان جزءا من إفريقيا، أزاح العرب الفاتحون – منذ مئات السنين – سكانه الأصليين، ولم تكن حدوده هي الحدود الحالية، بل كانت هي الحدود الفاصلة بين العرب والسود، وهي حدود لم يكن ليعبرها أحد إلى الشمال – رجلا كان أو امرأة – إلا كعبد من الأرقاء... إن "الحاجز اللوني" لم يخترعه الأوروبيون، بل هو متغلغل كذلك في الطبيعة البشرية في الشرق الأوسط يقدر ما يتغلغل في أي جهة أخرى في العالم".

لا أظن أن التحيز في هذا الكلام يحتاج إلى توضيح، ولا أظن أن المغالطة وقلب الحقائق يمكن أن يصلا إلى أسوأ من ذلك المنطق، إذ كيف يتفق هذا مع ما نقلناه عن كاتب انجليزي – له بشئون السودان خبرة ليست للفابيين – من أن تعريب السودان لم يكن عن طريق إزاحة العناصر الأصلية وطردهم أمام زحف العرب، بل كان عن طريق الاختلاط

والاندماج، وكيف يتفق هذا مع ما يشير إليه كل كتاب الإنجليز من أن هناك جماعات سودانية تدين بالإسلام وتتكلم العربية وتأخذ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية بنصيب كبير، ومع ذلك فأثر الاختلاط بين العرب والعناصر الأصلية كبير جدا، بدرجة أن المميزات الجنسية للعرب تتعدل تعديلا يكاد يبعدها عن مميزاتها المعروفة، ويكاد يقربها جدا إلى صفات السكان الأصليين..

لو أن الأمر كان أمر إزاحة لهؤلاء السكان أمام زحف العرب لوجدنا هنالك حدودا جنسية فاصلة، ولاستطعنا أن نقسم السودان إلى أقاليمه الإثنوجرافية التي يتميز كل منها بطابع لا يتعدى الدائرة المرسومة له، مع أن هذا في رأي الأنثروبولوچيين الإنجليز أنفسهم أمر مستحيل! وفيما يلي ما كتبه الأستاذ (ڤنزپرتشارد) – رئيس المدرسة الأنثروپولوچية بأوكسفورد الآن والذي عاش بين سكان السودان وخبرهم – نثبته هنا على علاته لندحض به منطق الفابيين ومغالطتهم:

"... إننا لن نقوم بأي مجهود لتقسيم سكان القطر (السودان) إلى أقسام جنسية فرعية، فالاختلاط كان مستمرا منذ زمن طويل جدا، ويندر أن نصادف شيئا يقرب من العناصر النقية، وكثير ممن يسمون (عربا) متأثرون قطعا بالزنوج، كما هو الحال في قبائل (البقارة) والشعوب الإسلامية في دارفور، على حين أنه بين الشعوب السوداء قد يتصادف وجود أفراد يبدون تقاطيع قوقازية كما هو الحال في (الشلوك)، لهذا وجب أن ننظر إلى شعب السودان على أنه "تشكيلات مختلفة". "إن العادة لم تجر

على أن نتكلم عن سكان السودان الجنوبي السود على أنه زنوج، بل يشار إليهم على أنهم متأثرون بالزنوج".

فإذا نحن تجاوزنا عن بعض ما جاء في كلام الأستاذ (برتشارد) من مغالاة ومغالطة – يتضحان الآن على ضوء مناقشة الموضوع – فإنا نرى الكاتب يناقض (الفابيين) على خط مستقيم، ويوضح – باعتدال بطبيعة الحال – أن سكان السودان إنما كانوا في الواقع في طريق الانصهار الجنسي، وكان في الإمكان أن يتكون لكل سكان السودان طابع جنسي خاص بهم جميعا، لو تركت عملية التعمير والانتشار والخلط تسير على النحو الذي بدأت به، ولم يحل الإنجليز دون اتصال سكان الشمال بسكان الجنوب حيلولة لا هوادة فيها ولا تساهل.. إن ما حدث في الشمال إنما كان في الواقع الحلقة الأولى في تكوين شخصية السكان الجنسية ووحدتهم الإثنوجرافية، وكان من الواجب لمصلحة السودانيين أن تترك الأمور تجري في مجراها الطبيعي، فيتقارب سكان الجنوب وسكان الشمال، وهو الوضع الطبيعي لمن يدرس ظروف السودان ومقوماته دراسة عادلة موضوعية.

أما موضوع "الحاجز اللوني" الذي أثاره (الفابيون) واتهموا العرب به في نشرتهم، واتخذوه أساسا لتمزيق وحدة السودان وتقسيم أجزائه، فإنا نحب أن نناقشه في النواحي الآتية:

أولا – تبين من دراسة تاريخ العرب في جميع البلاد التي نشروا الإسلام فيها أنهم لم يقيموا بينهم وبين باقي الشعب الذي نزلوا بينه حواجز تحرم التزاوج معه، أو تمنع الاختلاط به، ولعل هذا من أكبر العوامل التي ساعدت على انتشار الإسلام والثقافة الإسلامية، إذ أن الدخول في هذا الدين كان يضمن للشخص المساواة في الحقوق والواجبات، ويزيل من طريقه كل ما كان يفرق بينه وبين المسلمين قبل أن يعتنق دينهم. وإذا كان قد حدث شيء من هذا التفريق في أول عهود الفتح فذلك لأن العرب كانوا لا يزالون في شبه "تجنيد عام" لإتمام رسالتهم في نشر الإسلام، وكان من المنطقي إذن ألا يرتبطوا في ذلك الدور بما يقيدهم بأرض معينة أو يحدد لهم روابط خاصة، وهذا هو الذي حدث أيضا في ذلك الدور من منع العرب الفاتحين من امتلاك الأرض أو الاشتغال بالزراعة، فإن ذلك لم يكن – كما قد يبدو – ليقصد به خلق طبقة أرستقراطية منهم ترتفع عن مستوى الشعب، وتقيم بينها وبينه حجابا، وإنما كان القصد من ذلك الاحتفاظ بهم لشئون الجندية مما يتطلب تحللهم من الارتباط بالأرض ويستدعي عدم اشتغالهم بالزراعة، فإذا قدم العهد بهم، واستتب الأمر لهم، صرف النظر عن كل هذا، وتحللوا من هذه القيود، فاختلطوا بالسكان وتزاوجوا معهم، واشتبكت أنسابهم وأصولهم بأنساب الجماعات التي عاشوا بينها، وإن كان منهم من ظل يتمسك بالصلة الرمزية بقبيلة من قبائل قريش التي منها بيت رسول الله.

ثانيا – لسنا بحاجة إلى أن نسهب هنا في أصول النظرية العنصرية التي نبتت في أوروبا، واستمدت قوتها من فلسفة فكرية نادى بها بعض

الكتاب الأوربيين، ولازمت الحركة الاستعمارية في كل الأراضي التي وصل إليها نفوذ دول أوروبا المستعمرة، باعتبار أنها الأساس النظري الذي يبرر ما ارتكبه المستعمرون من مساوئ وسط الجماعات البدائية التي استبعدوها في أوروبا وأمريكا، وباعتبار أن التفريق بين ما يتوارث من الخصائص العقلية والمواهب الفكرية بين الشعوب هو الذي يحلل لهم الاحتفاظ لأنفسهم في المستعمرات بمركز السادة والزعماء، مع وضع العناصر الوطنية في مرتبة العبيد الذين ينبغي أن يتفانوا في خدمة السادة الزعماء. فإذا بذلت جهود لتعليم هذه الجماعات الوطنية أو رفع مستواها، فما كان المقصود في الواقع مصلحتها هي وإنما كان ذلك وسيلة لزيادة قوة الأهالي الإنتاجية والشرائية، فيزداد بهذا نفع المستعمرين منهم، كمستغلين يسخرونهم في استخراج كنوز بلادهم، وكمستهلكين يبيعون لهم السلع التي يصنعون.

ومن هنا كانت تلك الصفحات السود التي تلطخ تاريخ الاستعمار الأوروبي بامتصاص دم الشعوب البدائية، واستنزاف حيويتها بكل الوسائل غير المشروعة، ومثل هذا التاريخ الأسود لا تعرفه الإمبراطورية الإسلامية في علاقتها بالشعوب التي دخلت فيها وحكمتها طوال عصور ازدهار الإسلام، مهما كان مستوى تلك الشعوب، ومهما بغت بلادهم من الثروة والغنى. ولعل من الضروري أن نشير هنا إلى أن المسيحية لم تستطع أن تقضي على هذه الظاهرة، فدخول تلك الجماعات في دين المسيح لم يكن ليغير من مرتبتها في المجتمع أو ليقربها من السادة المستعمرين، وعلى هذا كانت رسالة المبشرين رسالة منفصلة عن مهمة الحكام والمستغلين، ووصل الأمر إلى أن يفرق بين الناس في العبادة، فلم يسمح للوطنيين المسيحيين

بأن يصلوا في الكنائس التي يصلي فيها سادتهم، ومن يدري فقد يكون هنالك إله للسادة وإله للعبيد! وعلى عكس هذا تماما كان الإسلام كما أشرنا، فالمسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم، ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى، وغير ذلك من الأحاديث التي تؤكد المساواة التامة بين المسلمين رغم اختلاف اللون والجنس والقومية، وكانت وظيفة الدعاة إلى الإسلام ووظيفة الحكام وظيفة واحدة، فالفكرة التي قام عليها الفتح الإسلامي ليست قائمة على الاستغلال والاستعمار، بل كانت قائمة على نشر تعاليم الإسلام وإخراج الناس من الظلمات إلى النور.

على ضوء تاريخ الاستعمار والفكرة العنصرية التي لا تزال مسيطرة على أفكار الأوروبيين عامة والأنجلوسكسونيين بوجه خاص – نستطيع أن نرد على (الفابيين) بأن فكرة الحاجز اللوني لم تنبت في بلاد الشرق، وإنما نبتت في أوروبا وسايرت استعمار الأوروبيين في جميع مراحله ومختف جهاته، وسن من القوانين في بلاد جنوب أفريقيا وغيره ما يجعلها أمرا شرعيا تقره القوانين والدساتير هناك، بل لقد سخر من العلماء من كتبوا في ضرورة هذه الحواجز وأهميتها لسيادة الجنس الأبيض، باعتبار أن الاختلاط بين هذا الجنس وغيره من الأجناس السوداء أو المولدة مما يضعف في مواهب هذا الجنس الأبيض وينحط بسلالته، وبهذا تنكب الحضارة الأوروبية ويتراجع العالم في مدنيته إلى الوراء!! ومثل هذا الكلام ليس في الواقع إلا تبريرا لإبقاء هذه العناصر المستعمرة والشعوب المستغلة في عزلتها، حتى لا تتفتح أعينها إلى حقوقها، وحتى لا تطالب بالتخلص من

هذا الاستعباد الذي فرض عليها وهوى بها إلى الحضيض، وإذا فهم "الحاجز اللوني" في ناحية الاختلاط الجنسي على أنه ضرورة فسيولوچية يمكن أن يتعسف في تفسيرها بمغالطات في علم الوراثة ومقاييس الذكاء، فما حكمة هذا الحاجز اللوني في منع الشعوب غير البيضاء من أن ترتاد ما يرتاده البيض من الحدائق ودور التسلية، ومن أن تركب نفس العربات التي يركبها البيض أو أن ننزل نفس الفنادق أو تسكن نفس الأحياء؟ قد يكون أساس هذا أن مثل هذه العناصر لا تخرج من صدورها هواء وإنما تخرج غازات خانقة لا تقوى على احتمالها صدور البيض، وقد يلجئها السماح لتلك العناصر بأن تقترب منها إلى استخدام (الكمامات) التي لم يعرفوها إلا وقت الحروب!!

والإنجليز – أكثر من غيرهم – أكبر دعاة الحاجز اللوني، وأشدهم تمسكا به ومغالاة في تطبيقه، وهم أشد المستعمرين ترفعا عن الشعوب التي يستعمرونها، لا يحتكون بهم ولا يعاشرونهم، ولا يسمحون بالتزاوج حتى مع الشعوب السمراء إلا في حالات وظروف شاذة، وهم مع ذلك يعتبرون هذا خروجا على تقاليدهم وينظرون إليه نظرة كلها سخط وازدراء، فأين من هذا موقف الجماعات العربية التي سكنت السودان، وعلى أي أساس تقوم دعوى (الفابيين) باتهام العرب والمسلمين بصفة امتزجت بدماء الإنجليز، ونقطة تعتبر من أشد النقط سوادا في صفحة الإنجليز الاستعمارية؟ وعلى أي أساس أيضا يرتب (الفابيين) على هذا المنطق الخاطئ ما ذهبوا إليه من تقسيم حوض النيل إلى ثلاثة أقسام: قسم في مصر ينظر سكانه إلى سكان القسم الثاني – وهو شمال السودان – نظرة

الاحتقار والازدراء، وما يعتبرونهم إلا عبيدا: "لقد كان الاسم الذي يطلق في شمال السودان – لوقت قريب – على العبد هو (سوداني) ومعناه الرجل الأسود في اللغة العربية".

"وكذلك الحال في سكان شمال السودان، فهم لا ينظرون إلى سكان الجنوب – في رأي الفابيين – إلا على أنهم رقيق لا يستحقون أن يعاملوا معاملة الآدميين!!"

(ثالثا) والظاهر أن هذا الموقف الذي حمل مثل هؤلاء الكتاب المغرضين على مسح العلاقة بين سكان الوادي، إنما يعتمد على ما كان موجودا فيما مضى من تجارة الرقيق وبيع الزنوج في بعض الأسواق الشرقية، ونحن من جانبنا لا نود أن ننكر أن مثل هذه التجارة كانت قائمة، وأن العرب قد اشتركوا فيها، لكنا نود أن نؤكد أن دول العالم المتمدين (!) كان لها أيضا ضلع كبير فيها، وكان نشاط كثير من الدول الأوروبية أعظم من نشاط العرب، كما يشير إلى ذلك كتاب الإنجليز أنفسهم كما يجب أن نؤكد أن نظام الرق هذا كان أمرا مرتبطا بالنظام الاجتماعي الذي عرفته الجماعات الرعوية، ولم يكن ليقصد به استعباد طائفة من الناس وتسخيرهم لمصلحة طائفة أخرى، وإنما اعترف لهؤلاء الرقيق بحقوق كثيرة في ظل هذه الأنظمة، على عكس ما تعرض له الرقيق الذين سخرهم البيض في المزارع المدارية والاستوائية، واستعبدوهم استعبادا لم يعترفوا لهم فيه بأي حق، ولم يعاملوهم معاملة إنسانية في كثير من الأحيان.

ويكفي أن نذكر المتحاملين بمأساة سكان (الكنغو) البلچيكية، تلك المأساة التي أثارت ثائرة العالم كله، لكن بعد أن ذهب ضحيتها ملايين من سكان تلك البلاد، ومع ذلك لا نجد صوتا يرتفع مطالبا هذه الدول بترك مستعمراتها على أساس هذا التاريخ القديم، وعلى أساس أنها أتجرت في الرقيق وأساءت إليهم في قرون ماضية. إن تجارة الرقيق كانت عملا لا تنكره القيم التي كانت قائمة وقتئذ بنفس الشدة التي تنكره بها في العصر الحديث، ولم توصف وقتئذ بهذا الوصف الإجرامي، بل إن (نابليون بونابرت) في حملته إلى مصر، وكان قريب العهد بالثورة الفرنسية، وبما أذاعته من مبادئ الحرية والإخاء والمساواة، لم ير في تجارة الرقيق يومئذ أمرا غريبا، بدليل أن العبيد كانوا من الهدايا التي طلبها لنفسه من حكام بعض الإمارات السودانية، وكان يتشوق إلى أن تصل إليه على جناح السرعة، وفيما يلي خطاب من خطاباته نقلناه عن كتاب "تاريخ السودان" لنعوم بك شقير:

"بسم الله الرحمن الرحيم.. لا إله إلا الله.. إلى السلطان عبد الرحمن سلطان دارفور.. تناولت كتابكم وفهمت فحواه واعلموا أن قافلتكم قد وصلت في حين كنت متغيبا في بلاد الشام أعاقب أعداءنا وأدمرهم. والآن طلبي إليكم أن ترسلوا إلي مع أول قافلة ألفي عبدا من العبيد الأشداء المتجاوزين السنة السادسة عشرة من العمر، إذ مرادي أن أبتاعهم لنفسي والأمل أن توعزوا إلى القافلة بسرعة القيام ومواصلة السير الحثيث وها أنا أمرت من يلزم بحمايتها ووقايتها حيث تكون".

(الإمضاء) بونابرت القائد العام للجيش الفرنساوي

ولم يكن الرقيق هو أقبح مظاهر العلاقات بين الشعوب البدائية ومن اتصل بها من الشعوب الأخرى، ويكفي أن نشير مجرد إشارة إلى أن الدول الأوروبية المستعمرة قد صوبت في كثير من جهات العالم أسلحتها المختلفة لإبادة هذه الشعوب البدائية، كطريقة سهلة للتخلص منها وإفساح المجال للمستعمرين، حدث هذا في تسمانيا وأستراليا وجزائر المحيط الهادي، كما حدث في جنوب إفريقيا وفي بعض جهات أمريكا، وكان للإنجليز دورهم الخطر في هذا ونشاطهم الكبير في حركة الاستئصال وعملية الإبادة، لكنهم قد نسوا كل هذا التاريخ الحافل، ولم يجدوا في تسويئ حكم العرب والمسلمين للسودان، وفي إثارة عواطف الرأي العام ضد مطالب المصريين العادلة بوحدة وادي النيل، إلا أن ينبشوا في قبور الماضي ليصورونا بالنخاسين وليصفوا هذه الوحدة المطلوبة بأنها لن تكون إلا من نوع ما كان جاريا في الماضي من تحكم الأحرار في رقاب العبيد. وقد نسوا أن مصر كانت أولى الأمم التي حاربت هذه التجارة، وكانت لها جهود موفقة في ذلك الاتجاه. ولعل من أنصع حسنات الحكم المصري في السودان أنه خلص أهله من هذا الوباء الذي كان يجتاحهم وأنه ضرب على أيدي تجار الرقيق بيد من حديد، وقد يكون من الضروري أن ننبه هنا إلى خطأ شائع في أذهان الغربيين الذين يربطون كثيرا بين الإسلام والرق مع أن الواقع أن روح الإسلام كانت دائما تعارض الرق وتشجع فك الرقاب، وإذا لم تجئ تعاليم الإسلام صريحة بتحريم الرقيق فذلك لأنه كان ظاهرة متعمقة في حياة العرب عند ظهور الإسلام، متأصلة في تقاليدهم، فكان من الحكمة إذن أن يتدرج في تحريمه، وأن يزين للناس حسن التخلص من العبيد، وأن يتخذ

ذلك كفارة عن الذنوب وزلفى إلى الله، هذا إلى جانب تلك الحقوق التي كفلها الإسلام للرقيق حتى لقد قرر له حق الميراث والملكية. وأغلب الظن أن ثورة الحضارة على الرق وتجارته، واعتبار هذا أمرا مكروها، إنما يرجع إلى هذا الاتجاه الذي اتجهت إليه تعاليم الإسلام، وإلى تلك النزعة الإنسانية التي نزع إليها هذا الدين في عصر لم يعرف العالم فيه إلا التحكم والاستعباد.

الأسس الثقافية:

فإذا انتقلنا إلى الناحية الثقافية، فنحن أمام روابط قوية لا ترجع إلى مؤثرات حديثة، بل تعود إلى صلات متناهية في القدم، وما يقف أمرها عند تلك الأقاليم القريبة من مصر، بل يمتد إلى أبعد جهات الوادي في الجنوب، وليس في هذا غرابة، فقد رأينا الطبيعة نفسها تساعد على هذا الاتصال، ورأينا الارتباط بين المجموعات المختلفة التي تعمر الوادي مستمرا والاختلاط بينها دائما.. ودراسة هذا الاتصال الثقافي في مختلف عهود التاريخ يبين بوضوح أن مصر كانت دائما المصدر الذي انبعثت عنه كل تلك التيارات الثقافية في أشكالها المختلفة، وأنها كانت عامل التحضير الذي أعطى لحضارات الوادي وثقافاته ومقوماتها المادية والروحية، وأن من الصعب أن نرد كثيرا من هذه المقومات إلى غير حضارة مصر وثقافة الجزء الأدنى لحوض النيل.

وإذا كانت هنالك مدرسة من علماء الحضارة تتعصب لمصر، باعتبارها المركز الذي انبعثت منه كل نواحي الحضارة، وانتشرت عنه كل ألوان الثقافة، فأولى بمصر أن تبعث بحضارتها إلى تلك الأقاليم التي ترتبط بها برابطة الجوار، وأن تنشر ألوان ثقافتها بين مختلف الشعوب التي يصل بينها هذا النهر العظيم. بل إنا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك فتقرر أن نواحي الحضارة المصرية التي وصلت إلى غربي أفريقيا ووسطها إنما اتخذت طريقها إلى تلك البلاد البعيدة عبر الأقاليم السودانية في الوسط والجنوب، ومن هنا صدق قول الكاتب الإنجليزي الذي أشار إلى أن "تاريخ السودان كان دائما مرتبطا بتاريخ مصر".

أما شمال السودان قديما فقد ارتبط تاريخه وحضارته ارتباطا تاما بتاريخ مصر وحضارتها القديمة، وكانت النوبة وما يتصل بها من الأقاليم السودانية جزءا لا يكاد ينفصل عن مصر طوال التاريخ – بل وفيما قبل التاريخ – فالوثائق القديمة تشير دائما إلى كثرة القوافل التجارية التي كانت تسير بين مصر والسودان، وهي قوافل وصلت جنوبا – أيام الدولة الوسطى – حتى (كرمة) وأدت العلاقات في عهد الدولة الحديثة إلى ما عبر عنه (أديسون) في استعراضه للنواحي الأركيولوچية في السودان بأنه "تمصير تام للمنطقة التي تضم الآن إلى مديريتي حلفا ودنقله"، بل إن هنالك ما يؤكد وصول مثل هذه القوافل التجارية المستعمرة إلى كردفان من ناحية وإلى حدود الحبشة وشمال منطقة السدود في الجنوب من ناحية أخرى.

وإذا كان ذكر القوافل التجارية قد ارتبط دائما بالحملات الحربية، فمن الضروري أن نتذكر أن مثل هذا كان أمرا لازما لتأمين التجار وهم يقطعون الصحاري الشاسعة بما معهم من سلع ومتاجر.

ولسنا بحاجة إلى أن ندخل في تفاصيل أثر مصر في "تحضير" الأقسام الشمالية للسودان، فهذا أمر أسهب فيه الأركيولوچيون والمؤرخون وكشفت عنه الحفائر والبحوث، وإنما يكفي أن نشير إلى أن مصر في صلاتها بهذه المناطق كانت ترمى – ضمن ما ترمي إليه – إلى أن تؤدي رسالة ثقافية، استطاعت في عهد الدولة الوسطى أن تخلق حضارة مصرية معدلة بطابع النوبة المحلي في الفترة حوالي (٢٠٠٠ و ١٦٠٠ ق.م)، وأن تصبغ (إثيوبيا) – وكانت تمتد في وادي النيل جنوب مصر إلى الخرطوم وإلى شرقي النيل حتى حدود الحبشة الحالية – بالصبغة الحضارية المصرية حوالي (١١٠٠ و ١٠٩٠ ق.م)، وقد كان لهذا الأثر من القوة ما أدى إلى قيام الدولة الأثيوبية (٧٥٠ – ٣٠٠ ق.م)، وما مكنها من أن تسترد الجزء الشمالي في عهد "بعبخي" وغيره من ملوك الجنوب. وفي الإمكان أن ننظر إلى ظهور تلك القوة في الجنوب على أنه لون من البعث القومي تزعمه إقليم كان – بحكم موقعه المتطرف – بعيدا عن عوامل الضعف والانحلال التي أصابت حكومة مصر المركزية وقتئذ، وإذن فهي ظاهرة من تلك الظواهر التي ارتبط بها البعث القومي في مصر بعد عهود الاضمحلال، وقد كان يتم غالبا بزعامة إقليم متطرف، كما حدث في زعامة (طيبة) أحيانا وغربي الدلتا أحيانا أخرى.

والواقع أن هذه الفترة لا يمكن أن نعتبرها من الناحية الحضارية منفصلة – بحال من الأحوال – عن الحضارة المصرية، إذ أنه لا يبدو فيها أي مظهر لحضارة محلية أو ثقافية قومية، فقد كان الطابع المصري غالبا منذ مدة طويلة، وقد أصبح ملوك (إثيوبيا) في عهد ازدهار دولتهم فراعنة لمصر، فاستطاعوا أن يفيدوا من رجال الفن والبناء فائدة كبيرة، ولهذا تميز عهدهم بتدفق المؤثرات الثقافية واتجاه التيارات الحضارية من الشمال إلى الجنوب. وليس أدل على هذا الارتباط القوي بين حضارة مصر وحضارة شمال السودان، من أنه بعد تراجع ملوك (إثيوبيا) وردهم إلى بلادهم حوالي ٦٦١ ق.م ، وما أدى إليه ذلك من قطع الصلة بين مصر وإثيوبيا، أصيب الجنوب بانحلال تدريجي في نواحي حضارته التي كان يغذيها ويقويها حضارة مصر وثقافتها، وقد عاد الأثر الشمالي فظهرت قوته أيام البطالسة والرومان، وبدأ الطابع الخاص بثقافتهم يبرز في (الفترة المروية) التي تبعث (الفترة الإثيوبية) إلى دخول المسيحية في القرن السادس للميلاد. والملاحظ أنه عندما حاول سكان هذه الأقاليم اختراع كتابة خاصة بهم – بعد أن ضعفت اللغة المصرية والكتابة المصرية نتيجة لحكم الإثيوبيين – لم يستطيعوا أن يتخلصوا من الأثر الشمالي أو يتحللوا تماما من الطابع المصري، بل اضطروا إلى أن يقتبسوا من الكتابة الهيروغليفية، وأن يأخذوا منها كثيرا.

هذا عن شمال السودان، فما أثر الحضارة المصرية وثقافة أهل الشمال في حضارة أعالي النيل وثقافة أهل الجنوب؟.. لقد أشرنا ونحن نستعرض الروابط الجنسية لسكان وادي النيل إلى أن الحضارة الحالية في

شمال شرقي إفريقيا وشمالها إنما ترتكز على أساس حضاري مشترك، يمت بصلة قوية جدا إلى حضارة مصر القديمة، وهذا الأساس المشترك هو الذي يميل غالبية الأنثروبولوچيين إلى أن يطلقوا عليه اسم "الثقافة الحامية"، وهي ثقافة ربطناها بتلك العناصر الجنسية التي عمرت كل هذا الجزء من إفريقيا في أدوار التعمير الأولى.

لقد أثار هذا الموضوع بشكل قوي الأستاذ (سليجمان) – الحجة العالمي في إثنوجرافية الشعوب الإفريقية عامة وشعوب حوض النيل بوجه خاص – فبدأ بما كتبه عن (المشكلة الحامية) في ١٩١٣، ثم عاد فتوسع في الموضوع في محاضرة له ألقاها في ١٩١٥، ورجع فأكد نظريته في محاضرته التي ألقاها في ١٩٣٣ عن "مصر وإفريقيا الزنجية"، وقد استطاع هذا الكاتب أن يصنف نواحي التشابه بين حضارة مصر القديمة وحضارة ما يسمى تجاوزا إفريقيا الزنجية الحالية (يدخل في هذا جماعات أعالي النيل، وقد فندنا إطلاق هذه التسمية عليهم في مناقشتنا السابقة) تحت واحد وستين قسما، يمكن أن نهمل عددا منها لكن "هنالك عددا من الوقائع التي توحي بذلك، فإذا أضيف إليها طبائع وعادات مشتركة في مصر القديمة وإفريقيا الزنجية، أصبح هنالك عدد كبير من الشواهد التي تشير بكل تأكيد إلى أثر مصري".

"وعندما ندرس الشواهد الإثنولوچية، فلن يكون في إمكاننا إلا أن ننتهي إلى أن الأفكار المصرية، والوسائل الفنية المصرية قد وصلت إلى

إفريقيا الاستوائية وإفريقيا الغربية، وربما كان الجدل أقل في الجانب الفني، كما هو الحال مثلا في الأدوات الموسيقية وغيرها"

وفي موضع آخر من محاضرته يشير صراحة إلى تأثر قبائل وادي النيل وجماعاته الجنوبية بالثقافة المصرية القديمة إذ يقرر: "إن من الصعب علينا أن نشك في أن عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمنطقة الشرقية (من إفريقيا) قد ظهر في مصر، ثم انتقل إلى القبائل شبه الزنجية التي تسكن النيل، وإلى القبائل الزنجية التي تعيش في الكنغو"

وما ينفرد الأستاذ (سليجمان) بتقرير هذه الحقائق، فهناك علماء آخرون لا يقلون عنه تحمسا لهذا الرأي، ويكفي أن نذكر بصفة خاصة (سير هاري چونسون) الذي عاش في إفريقيا زمنا طويلا، والذي كتب عدة مؤلفات في الموضوعات الإفريقية، وأن نقتبس بعض فقرات من كتابه "تاريخ استعمار إفريقيا بأجناس أجنبية" كنماذج توضح لنا فكرته في هذه الناحية.. لقد أشار هذا الكاتب إلى أن نشر المصريين القدماء لثقافتهم عن طريق البحر كان محدودا، فلم يتعدوا خليج عدن في الجنوب، لكن أثرهم الحضاري في إفريقية الزنجية كان رغم هذا عظيما:

"لقد كانت تجارة مصر منذ ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ ق.م تتوغل بطريق النوبة إما إلى كردفان ودارفور وبورنو وتبستي وأغادس والنيجر، وإما إلى بحر الغزال وأقاليم النيل المرتفعة حيث يعيش الأقزام...

"لقد ظهر المخاطرون المصريون في أراضي الزنوج المتوحشين قرب منابع النيل، وكان ينظر إليهم كأنهم (أنصاف آلهة)، ولا يزال يطلق على سلالتهم الحالية – بما تبديه من صفات كصفات الفراعنة الجثمانية – اسم "أرواح" أو "آلهة"

"وقد أتوا معهم من مصر بالحيوانات المستأنسة والنباتات المزروعة، بالإضافة إلى صناعة المعادن.

"إن من المحقق بوجه عام أن إفريقيا الزنجية كلها قد حصلت على أول حيواناتها الرئيسية المستأنسة من مصر، ومن مصر وحدها".

لا جدال إذن في أثر مصر في تحضير شعوب وادي النيل منذ أقدم العصور، ولا شك في أن أسس الثقافة المنتشرة في أرجاء الوادي إنما هي مستمدة أصلا من هذا المصدر الشمالي الذي سنراه مستمرا في إمدادها وتغذيتها في أدوار التطور الحضاري التالية، بل وسنرى أن التقدم الحضاري للجماعات التي تعيش في أعالي النيل أن يتحقق بشكل جدي سريع على أيدي الأوروبيين الذين تفصل بينهم وبينها هوة عميقة جدا لا يمكن معها تفاهم أو تفاعل.

وقد كان لمصر الفضل في دخول المسيحية إلى الحبشة والسودان، أما الحبشة فما يعنينا أمرها في هذا البحث، لكن يكفي – للدلالة على هذا الارتباط الديني القوي بينها وبين مصر – أن الكنيسة الحبشية تتبع الكنيسة القبطية في مصر، وأن مسيحيي الحبشة يتجهون في زعامتهم

الروحية إلى بطارقة مصر ورجال الكنيسة فيها. ولم يجد في إضعاف هذه الصلة بين القطرين بما قام به الإيطاليون أثناء احتلالهم الأخير للحبشة من جهود، كان هدفها فصل الكنيسة الحبشية عن الكنيسة المصرية، وإزالة معالم الزعامة الروحية التي تتمتع بها مصر بين الأحباش بتعيين رئيس ديني مستقل لا يعينه بطريق الأقباط ولا يستمد سلطته منه.

أما السودان فقد دخلته المسيحية من مصر عن طريق مبشرين من النصارى، بدأوا دعوتهم في حوالي منتصف القرن السادس، وتم لهم تنصير بلاد النوبة كلها في حوالي سنة ٦٠٠ للميلاد. وتاريخ هذه الفترة يكتنفه شيء من الغموض، فلسنا نعرف مثلا كيف ومتى تقسمت النوبة إلى قسميها، النوبة السفلى وكانت (للمقره) والنوبة العليا وكانت فيها مملكة (علوه) التي امتدت من الشلال الرابع إلى أعالي سنار، لكن كتابات المؤرخين من العرب تشير إلى أن مسيحيي النوبة كانوا يتجهون في زعامتهم الروحية إلى الكنيسة المصرية، فكان (مطارنة) النوبة يرسلون إليها من قبل بطريق الأقباط إلى أن زالت النصرانية منها، والمقريزي في كلامه عن اليعاقبة في مصر في خلافة هشام بن عبد الملك (٧١٤ – ٧٤٣ م) يقول:

"وبعث إليهم أهل النوبة في طلب أساقفة فبعثوا إليهم من أساقفة اليعاقبة فصارت النوبة من ذلك الوقت يعاقبة". والغالب أن لغة كنائس النوبة بقسميها كانت كلغة الكنائس في مصر: القبطية واليونانية.

ولم يخلف العهد المسيحي في شمال السودان حضارة مادية متميزة، إذ لا يرجع إليه إلا بعض آثار لكنائس وأديرة، معظمها في الواقع من بقايا العهد السابق للمسيحية ثم حوله أهل النوبة – بعد اعتناقهم للمسيحية – إلى كنائس، وطلوا النقوش الهيروغليفية والنقوش القديمة بالطين ورسموا على الطلاء صور المسيح والقديسين.

ومع هذا استطاعت النوبة أن تصمد أمام المسلمين في الشمال قرونا طويلة كما قدمنا، لكن لم يمنع ذلك من تسرب المسلمين وثقافتهم إلى النوبة وأهلها، فالمعروف أن عددا كبيرا من العرب المسلمين قد أخذوا يهاجرون منذ الفتح إلى بلاد النوبة، وكان أكثرهم من جهينة وبني العباس، إلى أن كانت الغلبة للمسلمين، فضعف طابع النوبة واصطبغت البلاد وسكانها بالصبغة العربية الإسلامية، فكان هذا إيذانا بانقلاب ثقافي سنراه يربط السودان بالعالم العربي وثقافته الإسلامية، وسنراه ينزع السودان وأهله من طابع الثقافة الإفريقي إلى هذا الطابع الأسيوي، لكنه سيظل يولي وجهه في زعامته الثقافية والروحية إلى نفس القبلة الشمالية التي اتجه إليها دائما باعتبار أن هذا هو المدخل الطبيعي لتلك المؤثرات، وباعتبار أن مصر الآن زعيمة العالم العربي كله، والمركز الذي يشع منه نور الثقافة الإسلامية إلى الشعوب الإسلامية جميعا.

دخل الإسلام إفريقيا مع الفتح العربي لمصر في القرن السابع الميلادي، وأصبحت مصر القاعدة التي ارتكز عليها المسلمون في نشر الدعوة الإسلامية في الشمال والجنوب، وقد رأينا كيف تسربت الجماعات

الإسلامية إلى بلاد النوبة منذ دخول المسلمين مصر، ثم كيف تدفقت القبائل العربية إلى السودان منذ القرن الثالث عشر، حاملة معها ثقافتها وحضارتها التي أصبحت بمرور الوقت حضارة الغالبية الكبرى من السكان وثقافة الجزء الأكبر من أقاليم السودان، كما يظهر في اللغة التي يتكلمون بها والدين الذي يعتنقون، وكما يبدو في نواح كثيرة من مظاهر حياتهم الروحية والمادية.

والكتاب كلهم مجمعون على أن شمال السودان وحدة ثقافية منسجمة تتصل اتصالا تاما بالعالم الإسلامي وثقافته، وتكون جزءا لا يتجزأ من هذه الكتلة الحضارية التي تجاورها في شمال إفريقيا وغربيها وفي الغرب والجنوب الغربي للأقاليم الأسيوية؛ فالأستاذ (نادر) – وهو من موظفي الحكومة السودانية – يشير إلى شمال السودان وإلى ما قد يلمس فيه من بعض الاختلافات بين سكانه، لكنه يعقب على هذا بقوله:

"لكن هذه اختلافات سطحية في معظمها، فقد صهر الشمال في كل واحد، وأساس مشترك من جنس عربي (!) ومن لغة ومن دين هو الإسلام، مع ما ترتب على ذلك من وحدة في الأفكار الاجتماعية والسياسية.

"وعلى الرغم من أن شمال السودان واقع في إفريقيا، فإن في الإمكان أن ننظر إليه من الناحية الثقافية على أنه جزء من آسيا، فالسكان تظهر فيهم نسبة غالبة من دم أسيوي، يتكلمون لسانا أسيويا، ويدينون بعقيدة

سامية، وهم يتصلون بالعالم الحديث عن طريق الكتابة والصحافة في مصر وسوريا والعراق".

والأستاذ (پرتشارد) – الذي أشرنا إليه في سياق المناقشة – يشير إلى شمال السودان على أنه وحدة ثقافية منسجمة "تتكلم العربية، وتدين بالإسلام، ولهذا كانت – لحد كبير – منسجمة من الناحية الثقافية، ذلك لأن الإسلام ثقافة كما هو عقيدة".

لكن ما الحد الجنوبي لهذه الوحدة الثقافية المنسجمة، وإلى أي مدى أثر الإسلام وحضارة المسلمين بين الجماعات التي تسكن أعالي النيل؟.. لقد بينا – عند الكلام على انتشار الجماعات العربية في السودان – أنها سكنت غالب السودان الغربي والسودان الشرقي (مع استثناء أرض البجاه المحدودة على ساحل البحر الأحمر) كما استقرت على جانبي النيل حتى أرض (النيلوتيين) التي تبدأ من أعلى النيل الأبيض. وهذا التوزيع للأثر الجنسي للعرب يرينا أن تقسيم السودان إلى شمالي وجنوبي فيه لون من التعمية المكشوفة والمغالطة المقصودة، لأن الدائرة التي لم يصل إليها الأثر العربي دائرة لا تشغل إلا جزءا محدودا من جنوب السودان، ومن التعسف إذن أن ننظر إلى السودان والسودانيين على أنهم مقسمون مناصفة بين المؤثرات العربية والمؤثرات غير العربية.

بل إن انتشار الثقافة الإسلامية في جنوب السودان إنما يتجاوز الحد الذي وصل إليه الأثر الجنسي للقبائل العربية، فالاتصال مستمر في الناحية

الطبيعية، ووصول التجار وغيرهم من أهل الشمال إلى أقصى الجنوب قد حمل معه دين الشمال ولغة الشمال وحضارة الشمال، كما أن الاتصال المستمر بين جماعات رعوية كالشلوك وغيرهم من سكان أعالي النيل، وجماعات رعوية أخرى كالبقارة في غربي النيل أو الفنج في شرقي النيل لا بد وأن يؤدي إلى مؤثرات إسلامية في الثقافات القائمة في أقصى جنوب وادي النيل، حتى أن بعض الكتاب الحديثين ليرى أن هذه العملية استمرت تحت الإدارة الحالية في السودان "حيث انتشرت الثقافة الإسلامية ببطء – لكنه كان انتشارا مؤكدا – وكانت واسطة ذلك الموظفين والتجار".

والواقع أن عملية صبغ السودان بالثقافة الإسلامية كانت عملية مستمرة، وكان وصول مؤثراتها إلى الجنوب يسير منتظما ومطردا، وما كان يقيده إلا عامل الزمن الذي كان وحده يعين الحد الذي يستطيع أن يصل إليه الإسلام في انتشاره، ما دمنا قد أكدنا انعدام الحواجز الطبيعية التي كان يمكن أن تلعب دورا في وقف تقدم المسلمين، ووضع حدود لا يستطيعون أن يتعدوها جنوبا مهما طالت بهم السنون.

وهذا الذي نقرره هنا، يمكن أن نحققه على ضوء انتشار المسلمين في كل شمال إفريقيا، وتحركهم جنوبا من سواحل البحر المتوسط إلى إقليم الغابات، إذ لم يحل بينهم وبين الانتشار إلا هذه البقية التي لا تعرف الجماعات الرعوية كيف تتغلب عليها، نظرا لصعوبة انتقال الإبل والماشية في الأقاليم التي تتكاثف أشجارها وتنتشر فيها المستنقعات وما يعيش فيها

من حشرات ويتسبب عنها من أمراض، وأينما خفت كثافة هذه الأشجار – لظروف محلية خاصة – استطاع المسلمون أن يأخذوا طريقهم عبر الغابات متتبعين هذه (الدهاليز) التي هيأتها الطبيعة، ومتفادين المناطق الأخرى المجاورة، وأمثلة هذا واضحة في غربي إفريقيا، حيث استطاع الأثر الإسلامي أن يتجاوز الصحراء جنوبا ليصل إلى ساحل غانة عبر إقليم الغابات.

وإذا كنا نرى أن هذه الحركة الطبيعية لانتشار الإسلام بين باقي الجماعات السودانية التي لم تدن به قد ضعفت ووقفت، فمرجع هذا إلى تلك السياسة التي تتبعها إنجلترا في حكمها المنفرد في السودان، توطئة لإبقاء أقليات شاذة في ثقافتها تستطيع أن تشجع باسمها تقسيم السودان وتقطيع أوصال وحدته، باسم حماية الأقليات، والمحافظة على حقوق الجماعات، وقد ينتهي بها الأمر قريبا فتعلن هذه الخطة المستترة، وتتمسك بمبدأ تقرير المصير لما يحلو لها أن تسميه السودان الزنجي، وما ذلك المصير إلا ما تعمل له بكافة الطرق من خلق كتلة إفريقية (زنجية!؟!)، تضم إليها ما تشاء من أراض، ومن تريد من شعوب الله الذين قد لا يرتبطون بالعناصر الزنجية إلا في عقول هؤلاء السادة المستعمرين من الإنجليز!! لا لأن لهذه الجماعات مصلحة في ذلك ولا لأن هنالك من الدواعي ما يبرر اتباع هذه الخطة (وسنتعرض لهذا فيما بعد)، بل لحاجة في نفس الإنجليز يمكن أن يتبينها الإنسان دون كبير عناء.

أما مظاهر هذه الخطة المقررة في أذهان الساسة الإنجليز لمنع وصول المؤثرات الشمالية الإسلامية إلى الجماعات التي تعيش في مديريات أعالي النيل فواضحة في:

(أ) تلك القيود الشديدة التي تقيد بها الحركة والانتقال بين الشمال والجنوب، وهذه العقبات التي تقام في طريق السودانيين أنفسهم إذا طلبوا حتى مجرد زيارة هذه الأقاليم الجنوبية من بلادهم. وليس لهذا من داع اقتصادي أو صحي أو اجتماعي، وإنما الدافع إليه الرغبة في عزل هذه الجماعات الجنوبية عزلا ينسيها صلاتها بالشمال، ويقضي بمرور الوقت على هذا القدر من الثقافة الإسلامية الذي استطاع أن ينفذ إلى الجنوب قبل أن تتقرر هذه السياسة الانفصالية الكريهة.

(ب) عدم السماح بنشر الدعوة الإسلامية بين سكان الجنوب مع تشجيع الحركة التبشيرية المسيحية بينهم، بل إن حكام الجنوب لا يسمحون للجاليات الإسلامية هنالك بحرية العبادة، إذ هم يقيدونهم حتى في طريقة الآذان (!) ، ويعملون ما استطاعوا على الحيلولة دون أن تتعدى دعوتهم تلك الدائرة الضيقة التي يعيشون داخلها، ذلك أنهم يعلمون – كما سنرى – كيف تستهوي الدعوة الإسلامية قلوب السكان، وكيف يتذوقون تعاليمها ويستسيغون مبادئها، ويسارعون – حتى بعد تنصيرهم – إلى الذين يستطيعون الاتصال بهم من رجال الدين المسلمين.

(ج) التباطؤ الشديد تسهيل سبل الاتصال، وعدم إنشاء الطرق والخطوط الحديدية، لتضعف بهذا الصلة بين سكان الوادي، ويستحيل تحقيق الانصهار بين الجماعات المختلفة، ولو أن الإنجليز عنوا بالمواصلات هنا عنايتهم بها في بعض جهات شرقي السودان إذن لحدث في الجنوب لون من الانقلاب في أفكارهم وثقافتهم، ولقربت حضارات الجماعات النيلية من حضارة باقي السودان، ولأصبحنا الآن أمام وحدة منسجمة تماما، تتكلم لغة واحدة وتدين بدين واحد، لكنها السياسة الإنجليزية المقررة كان همها إبقاء هذا الفصل وتشجيعه، دون أن تهتم بما يتبع هذا من ضرر محقق بمصالح السودان الحيوية مادية كانت أو روحية.

لكن الغريب أن الإنجليز يبررون سياستهم هذه بمبررات يتمسحون بها في المصلحة العامة، المحافظة على كيان السودان الجنوبي (!) ويقضون على هذا الفضل الكبير لمصر التي حققت بفتحها وحدة السودان لأول مرة في التاريخ... إذ علام يعارض الإنجليز في أن يصل الإسلام إلى هذه الجماعات الوثنية ليعلمها مبادئ دين هو أحد الأديان الثلاثة التي لا مراء في أنها رفعت قيم الحضارة وسمت بالناس فوق ما كانوا يعيشون فيه من جهل وضلالة!.. وما نريد نحن أن نصور المدى الذي كان يمكن أن يصل إليه السكان الوثنيون من تقدم لو أن الإسلام قد بلغهم، وإنما نكتفي بأن ننقل هنا ما كتبه (سير هاري چونسون) وكرره في مؤلفاته الكثيرة، عن أثر الإسلام في رفع مستوى الشعوب الإفريقية التي انتشر فيها، وعن فضل المسلمين على العالم كله بما تركوه من أثر كبير في الأقطار الإفريقية التي فتحوها:

"لقد كان الاستعمار الإسلامي لإفريقيا هو الحادث الأول الذي أوصل ذلك الجزء من القارة – فيما وراء الصحراء ومصر العليا – إلى علم العالم ذي الحضارة والتاريخ.....

"لقد نشر العرب في ثلث القارة الشمالي لغة مشتركة – هي اللغة العربية – وعلموا القرآن، وهو ما أدخل الشعوب البربرية والزنجية في دائرة تلك الأمم المتحضرة التي بنت آمالها وثقافتها وفلسفتها على الكتب الدينية السامية.

"كان العرب هم الواسطة في زيادة الموارد الغذائية، وترقية وسائل النقل بين الزنوج والجماعات المتأثرة بهم، كما وسعوا دائرة الحيوانات المستأنسة في إفريقيا الزنجية كالحصان والحمار والماعز والغنم والدواجن... الخ".

والواقع أن مصلحة السودان عامة – والجماعات الجنوبية من سكانه بوجه خاص – هي في أن يعمم الإسلام فيه، وأن يترك هذا الجزء من أعالي النيل ليصبغ بالصبغة الإسلامية، وأمام الجماعات التبشيرية المسيحية ملايين عديدة من الوثنيين في إفريقيا وآسيا وأمريكا يمكن أن تركز جهودها فيها بعيدا عن هذا الجزء الوثني المحدود من السودان إلى جانب هذه الملايين من الأوروبيين والأمريكيين الذين تشكو الكنيسة المسيحية من ضعف عقيدتهم وإهمالهم شعائر الدين. وإذا كان هنالك رأي في تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ يختص بكل منطقة منها مذهب من المذاهب

المسيحية، فماذا يمنع من أن يترك للإسلام منطقة نفوذ تشمل هذا الجزء من الأراضي السودانية، فيحرم التبشير المسيحي فيها كما يحرم في بعض جهات في إفريقيا الغربية ؟ إننا ندعو إلى هذا لأن المصلحة تقتضيه، ولأن هنالك أسبابا قوية تدعو إليه، ويكفي أن نقتصر من هذه الأسباب الكثيرة على ما يأتي:

أولا – إن الاتجاه المنطقي هو إلى أن نعمل على توفير الانسجام الثقافي من الناحيتين اللغوية والدينية بين سكان الوحدات السياسية المختلفة، كضمان لحسن التفاهم وقوة التعاون، وكوسيلة لإزالة ما قد يسبب الاحتكاك والتنافر إذا قامت أقلية – أو أقليات – تشذ في لغتها وثقافتها عن الغالبية الكبرى للسكان. وما دمنا قد رأينا أن المقومات الطبيعية والعوامل الجغرافية توحي كلها بوحدة وادي النيل، وكانت الأغلبية العظمى من السكان تتكلم العربية وتدين بالإسلام، فالأمر الطبيعي هو توجيه الجهود إلى تقريب ثقافة الجنوب من ثقافة الشمال، وإلى أن يكون الاتجاه نحو إتمام عملية التعريب، التي بدأت منذ القرن الثالث عشر في شمال السودان، لتعم الشمال والجنوب، سيما وأن حضارة الجنوب لا يمكن أن يكتفي بها، أو يترك الناس عند مستواها، بل لا بد من عملية بعث ثقافي تخلص سكان أعالي النيل من كثير من عاداتهم ومعتقداتهم، وترفعهم إلى مستوى يستطيعون معه أن يسايروا العالم في اتجاهاته وأفكاره.

ثانيا – إن الجماعات التي تعيش في أقصى الجنوب لا تكون بأي حال من الأحوال وحدة ثقافية، يمكن أن نغذيها وننقحها، ونحافظ على

خصائصها، بل إنها على العكس من ذلك جماعات تتميز بأنها لا تنسجم مطلقا في ثقافتها، ولا يتفق بعضها مع بعض في كثير من خصائص تلك الثقافات. وها هو الأستاذ (برتشارد) يؤكد هذه الحقيقة تأكيدا قائما على دراساته الأنثروبولوچية العميقة في جنوب السودان، فهو يصرح بأنه من الصعب جدا في الوقت الحاضر أن نضع تقسيما مقبولا لحضارات السودان الوثني. ثم هو يقسم هذا السودان الوثني إلى المجموعات الرئيسية الآتية:

(أ) النيليون ويضمون أربعة أقسام فرعية .

(ب) الحاميون النيليون ويضمون خمسة أقسام فرعية.

(ج) قبائل تسكن الهضبة وتضم سبعة أقسام فرعية.

(د) الزاندي.

(هـ) الجماعات الوثنية في كردفان وتضم عشرة أقسام فرعية .

(و) دارفنج وتضم ستة أقسام فرعية .

ولكنه يلفت الأنظار إلى أن أسس التقسيم فيها متباينة، فما هي دائما بالثقافة ولا الجنسية ولا اللغوية؛ فإذا كان هذا هو الموقف، وكان هذا هو التعقد الثقافي في تلك المنطقة المحدودة، فكيف يمكن أن يرتفع المستوى الثقافي أو يوجد الانسجام الفكري الذي لا بد منه لجماعات تريد

أن تعيش متجاورة متعاونة؟ لا بد إذن من وسيلة مشتركة، توحد بين هذه الجماعات المختلفة، وتكون هي العامل الموحد بينها، ولسنا نقول هذا لنخدم به وجهة نظر معينة لنا، بل إن كل الذين درسوا هذه الناحية يثيرون هذه المشكلة ويعتبرونها نقطة على جانب كبير من الأهمية، وفيما يلي ما كتبه (نادر) الذي أشرنا إليه سابقا:

"لن يكون هناك تقدم ما دامت هذه اللغات المتعددة قائمة تجعل التفاهم أمر مستحيلا. إن من الواجب وجود لغة مشتركة، كلغة السواحيلي التي أصبحت لغة عامة في الشرق الأوسط بقارة إفريقيا".

ومثل هذه المشكلة واجهت العرب في انتشارهم في إفريقيا، وفي بث تعاليم الدين والثقافة الإسلامية بين سكانها، فقد كانت هنالك لغات متعددة، وكان لا بد من وجود لغة مشتركة تكون لغة الثقافة بين الجميع، وقد أدت العربية هذه المهمة على أحسن وجه، وكانت الوسيلة في إخراج الشعوب الإفريقية من عزلتها وتحقيق اتصالها بالعالم الخارجي، فلم لا تكون هذه خطوة أولى لرفع مستواهم، والقضاء على ركودهم الفكري وتأخرهم في نواحي الحضارة، سيما وأن اللغة العربية ليست مجهولة تماما في الجنوب، بل إن هنالك لونا من اللغة العربية الدارجة هي بمثابة اللغة المشتركة في جنوب السودان.

وإذن فمن الواجب أن تنتشر هنالك، وأن تكون أساس التعليم في كل جهات السودان الجنوبي، سيما وأن التقدم الاقتصادي لهذه الإقليم

مرتبط – كما سنرى – بالأقاليم الشمالية، وسيحتاج التبادل التجاري إلى مثل هذه اللغة المشتركة بين سكان السودان جميعا.

ثالثا – إن الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية، كانا دائما أقرب إلى عقلية الجماعات البدائية، وأسهل انتشارا بينها من الديانات والثقافات الأخرى. وليس الأمر هنا أمر تفضيل أو تحيز، بل الأمر أمر تقارب وتباعد بين الثقافات التي تتقابل وتتفاعل، فالمعروف أن العقائد الإسلامية عقائد غاية في البساطة، والذين يدعون إليها عناصر لا تحترف التبشير، ولا تحاول أن تدخل في تفاصيل معنوية عميقة يستحيل على كثير من الناس أن يهضموها، ومن هنا كان سر انتشار الإسلام السريع وسبب قوته في التأثير على الجماعات البدائية والشعوب البسيطة. وهذا أيضا ليس رأي المسلمين حتى لا يفسر بالتحيز والتعصب، وإنما هو رأي كثير من الغربيين فيما يشير (هكسلي) في كتابه عن إفريقيا:

"هنالك عدد كبير من الناس يعتقدون أن الإسلام هو أحسن الأديان للرجل الإفريقي لأنه يشجع على استقرار أعظم، ويغرس فيه احتراما أكثر لنفسه للسلطة الحاكمة، كما أنه لا يشجع على القلق والمراءاة بقدر ما يشجع التحول إلى المسيحية"

وإذا كان (هكسلي) لا يوافق على وجهة النظر هذه موافقة تامة، فهو يسلم بها لحد كبير، ثم يتعرض لبعض نواحي الإسلام تعرضا لا يدل على أنه يدرك روح هذا الدين، أو يفهمه على وجهه الصحيح.

إن المسيحية تستطيع أن تؤدي رسالة جليلة بين هذه الشعوب البدائية الإفريقية، لكن بشكل آخر غير الشكل الذي يبشر به الآن، والذي يجعلها أبطأ في الانتشار وأقل ذيوعا بين هذه الشعوب، ولسنا هنا نناظر بين دينين عظيمين تقدسهما ونحترم تعاليمهما، بل كل ما في الأمر أننا ندرس الموقف في جماعات أعالي النيل، على ضوء الظروف المحيطة، والملابسات القائمة، وكلها تشير إلى أن الاحتمال في نجاح نشر الثقافة الإسلامية أقوى في هذه البيئة بالذات، لتلك العوامل الكثيرة التي أشرنا إلى أهمها في إيجاز.

رابعا — وربما اتصل بهذه النقطة السابقة، كل ما يثار ضد التبشير المسيحي بالشكل الذي يمارس به الآن، وبالطريقة التي يدعى بها إلى تعاليم السيد المسيح، وكل هذه المآخذ التي يأخذها الكتاب عليه لا نعرف أنها ارتبطت بنشر الدعوة الإسلامية وإذاعة ثقافة الإسلام، وما يعنينا أن ندخل في تفاصيل هذا، بل يكفي أن نشير إلى الفصل الممتع الذي كتبه (هكسلي) في كتابه السابق (صفحات ٣١٩ ، ٣٤٦) عن المبشرين والحياة في إفريقيا، فهو يثير ناحية الاحتراف في التبشير وما يؤدي إليه هذا الاحتراف من ضعف في تحمس عدد كبير من المبشرين، وهو يثير هذا الصراع القائم بين المذاهب والكنائس المسيحية وما يرتبط بهذا من صراع محلي، كثيرا ما يكون له رد فعل سيئ على تلك الشعوب البدائية، وهو يتناول كيف يعمل المبشرون غالبا بعيدين عن مطالب البيئة التي يبشرون فيها، غير مكترثين بما تؤدي إليه تعاليمهم من نزع الأفراد من بين المجتمعات التي يعيشون فيها، وتحللهم من التقاليد التي تربطهم ببني

جنسهم، دون أن يستطيعوا الوصول إلى ذلك المستوى الذي يجعل الحضارة المسيحية ناجحة تسمو بالفرد وترقى بالمجتمعات، وهو كذلك يشير – ضمن ما يشير إليه – إلى هذه الانعزالية التي يعيش فيها عدد كبير من المبشرين، انعزالية عن الحكام الإداريين الذين لا يرون في أعمال المبشرين ما يساير روح العصر، وانعزالية عن الأهالي الوطنيين، لأن الذين ينصرون لا يرتفعون إلى هذا المستوى الذي يتساوون فيه مع المسيحيين المستعمرين، بل إن المبشرين أنفسهم ليتخذون ممن يعلمونهم خدما وأشباه عبيد، يعملون لهم، وينقطعون لخدمتهم، وفي هذا ما فيه من تناقض مع رسالة المسيح الذي دعا أول ما دعا إلى الحب والمساواة والإخاء في الله.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن أكبر ما يميز بين المسيحية والإسلام في علاقتهما بالشعوب، أن الإسلام – نظريا وعمليا – لا يعرف النعرة الجنسية ولا يبيح النظرة العنصرية، والمسلمون في تاريخهم الطويل واحتكاكهم بالجماعات البدائية لم يعرفوا الفارق اللوني ولا نظام الطبقات، وكانت الشعوب التي يغزوها المسلمون ويفتحون ديارها تسارع إلى الدخول في دين الإسلام، لتضمن بذلك المساواة مع هؤلاء الفاتحين، ولتقضي على كل الفوارق الاجتماعية وغير الاجتماعية التي تحول بين غير المسلم وبين الاندماج في الأسرة الإسلامية الكبرى.

خامسا – ثم يبقى أن نبرز هنا نقطة على جانب كبير من الخطورة في مستقبل هذه الجماعات الوثنية التي تعيش في أعالي النيل، أن نجحت إنجلترا في أن تفصل شمال السودان عن جنوبه، وتمكنت من أن تضم بعض

أراضيه إلى الكتلة الزنجية التي تريد أن تخلقها في جنوب إفريقيا ووسطها، تحقيقا لأغراض استعمارية تجمع بين الاستراتيجية والاستغلال..

إن هنالك اتجاها قويا بين كثير من حكام المستعمرات وبعض الأنثروپولوچيين، يرمي إلى التشكيك في قيمة الحضارة الغربية للشعوب البدائية، وينادي بأن هذه القيم التي تقوم عليها حضارة الغرب وثقافته ليست قيما صالحة لهذه الجماعات المختلفة في تاريخها وتراثها وعقليتها (!!) ولهذا فهم يذهبون إلى ضرورة (تحضير) هذه الجماعات البدائية بقدر. حتى لا تنتزع "روحهم" وحتى لا تهدم نظمهم وتضعف تقاليدهم. ولقد رأينا بعض المغالين في هذه الناحية يندب حظ الإفريقي الذي بدأ يستخدم الملابس ويقيد نفسه بمضايقات الحضارة بعد أن كان حرا طليقا متحللا حتى من أبسط القيود!!

والذي نخشاه أن تكون هذه الدعوة غير خالصة، لا يقصد بها مصلحة الإفريقيين بقدر ما يقصد بها مصلحة المستعمر المستغل، ذلك لأن هذه السياسة إن صلحت فإنما تصلح في تلك الجماعات التي بلغت في سلم الحضارة والرقي مرتبة مقبولة، يمكن أن تساعدها على استغلال بيئتها والاستفادة المعقولة من مواردها، ويمكن أن تجاري بها روح العصر مقتضيات الحال إلى حد مقبول، لكن ما معنى هذا الاتجاه إن أريد الأخذ به في مثل حالة تلك الجماعات الوثنية في أعالي النيل؟! إنه لن يؤدي إلا إلى لون من الركود الذي يبقى هذه الجماعات في عزلتها، ولن يفعل أكثر من أن يمكن لتلك العوامل المعطلة من أن تنشط في عرقلة سير المجتمع

والوقوف به عند هذا المستوى المنحط الذي يتردى فيه منذ أمد بعيد، وسيثبت أقدام هذا النظام القبلي الذي لا يؤدي إلى وحدة، ولا يخلق تعاونا، وستظل تلك الجماعات تعيش مفككة يتحكم فيها شيوخها الذين لا يتسع لهم أفق، ولا يرجى على أيديهم إصلاح جوهري في شئون الحياة. ولو أن العالم قد سار على هذه السياسة في أدوار تطوره المختلفة، ما رأينا هذا التقدم الذي نلمسه، وما استفادت المجتمعات بعضها من بعض، ولظلت حضارات العالم وثقافاته منعزلة لا تأخذ إحدانا عن الأخرى، ولا تعتمد واحدة منها على التراث الاجتماعي الذي لم تعرفه هي من قبل.

إن روح العصر الحاضر – بما فيه من سرعة الاتصال وتشابك المصالح – لا يلائمها هذا الاتجاه الذي يدعو إليه بعض المستعمرين، ولا يتفق معها أن نحتفظ في العالم "بتلك المتاحف الإثنوجرافية" التي يريد بعض الأوروبيين الاحتفاظ بها بين الجماعات الإفريقية (!) ولسنا نفهم لم يندفع الأوروبيون في الأخذ بكل ما وصلت إليه حضارة الغرب وتقدمه العلمي عندما يكون هنالك استغلال للموارد واستنزاف للثروة من مجاهل إفريقيا، فإذا هم واجهوا الناحية الروحية والاجتماعية نادوا بأن الشرق شرق والغرب غرب فما يلتقيان!!..

إن الدراسة العلمية الصحيحة لا تقر هذا التفريق بين الجانب المادي والجانب الروحي في الحضارة، بل تراهما متفاعلين متداخلين، بحيث يصعب الفصل بينهما أو تجاهل أحدهما دون حدوث كثير من الفوضى والارتباك،

وهو ما نتوقعه إن نجحت إنجلترا في فصل جنوب السودان، واستمرت في تطبيق هذه السياسة الخطيرة على الجماعات السودانية التي تعيش فيه.

حقيقة إن فرض حضارة غريبة كل الغرابة على مجتمع آخر لا يتصل بها بسبب من الأسباب، لن يؤدي إلا إلى زلزلة أركان المجتمع، ولن ينتج عنه إلا الفوضى الاجتماعية، ولهذا فإن خير ألوان "التحضر" والتقدم ما يأتي على يد جماعات لا تتباين في حضارتها وتقدمها تباينا تاما عن حضارة المجتمع الذي نريد أن نؤثر فيه، وكانت أنجح السياسات في هذا ما اعتمدت على عناصر تمت حضارتها وثقافتها بصلة إلى الحضارة التي نبغي إحداث شيء من التعديل والتحوير في مفرداتها، وفي هذا ما يضيف قوة إلى ما ذهبنا إليه من أن تثقيف جنوب السودان وتحضير الجماعات التي تعيش فيه، لا يمكن أن يتم بطريقة ناجحة سليمة، وبشكل لا يشيع الفوضى الاجتماعية بين السكان، إن ترك الأمر فيه لدولة كإنجلترا لم تتصل حضارتها في وقت من الأوقات بحضارة هذه الجماعات، ولم ترتبط ثقافتها بالثقافات السودانية أدنى ارتباط. إنما يقضي المنطق السليم بأن يكون (عملاء) الثقافة و(وسطاء) الحضارة هم السودانيون أنفسهم، متعاونين مع إخوانهم سكان الشمال، فبهذا تصل التيارات الثقافية المختلفة معدلة محورة، ويستفيد جنوب الوادي من الاتجاهات الخارجية، دون أن يصيب كيانه تصدع لا يرجى له التئام. هذا مع ملاحظة أن مصر قد استطاعت أن تساير روح العصر، وأن تأخذ عن الغرب كثيرا من نواحي رقيه وتقدمه، وتمكنت عندما ضمت السودان إليها أن تنقل إلى سكانه – ضمن ما نقلت إليهم – كثيرا من نواحي الحضارة الغربية معدلة تعديلا يجعلها ملائمة

لسكان السودان ملاءمة تامة، وتستطيع أحسن من غيرها أن تقوم بهذه المهمة مستقبلا على خير الوجوه.

الخلاصة من كل هذا أن الروابط الثقافية ظلت مستمرة بين سكان حوض النيل كله طوال عهود التاريخ، وأن هنالك أسسا كثيرة مشتركة في التراث الحضاري لهذه الوحدة الطبيعية، وأن مصر كانت دائما العامل المحضر لأقسام الحوض المختلفة، وأن الجزء الذي يشذ عن هذا الانسجام الثقافي محدود في أقصى أعالي النيل، ومع ذلك فهو في شذوذه لم يخلص تماما من مؤثرات الشمال وثقافاته حامية كانت أم سامية، وأخيرا فإن مصلحة هذا الجزء الشاذ المحدود في أن يصطبغ بنفس الصبغة التي اصطبغ بها غالبية سكان الوادي من حيث اللغة والدين، وقد كان هذا هو الاتجاه الطبيعي الذي يتجه إليه لولا تلك العوامل الطارئة التي لا تريد هذا الاتصال، ولولا ما جرت عليه سياسة إنجلترا الاستعمارية من وضع الصعوبات وإقامة العراقيل بين شمال السودان وجنوبه، ومن دعواها بأنها تحتفظ للجنوب بطابعه وتبقى لأهله شخصيتهم، والله يعلم أنها لا ترمي من وراء هذا كله إلا إلى التفرقة بين السكان وهدم وحدة وادي النيل.

الأسس الاقتصادية:

والآن وقد انتهينا من دراسة المقومات الطبيعية والإثنوجرافية والثقافية لوحدة وادي النيل، ينبغي أن ندرس الأسس الاقتصادية لهذه الوحدة، لنرى كيف تتداخل مصالح شطري الوادي تداخلا شديدا،

ولنلمس الضرورة القصوى لتوحيد الجهود فيهما، توحيدا يوجه الاقتصاد القومي في كل منهما نحو غاية مشتركة، هي رفاهية السكان ورفع مستواهم المعيشي. وستظهر لنا بوضوح أن تضارب المصالح الاقتصادية، والانفراد برسم سياسة محلية في حدود ضيقة، والتحلل من سياسة التعاون التام التي توحي بها ظروف البيئة، كل هذا لن يؤدي إلا إلى عرقلة الجهود، وتأخير الإصلاح، وإثقال كاهل الجماهير بتكاليف وأعباء قد لا يستطيعون تحملها طويلا، وإذن فالخير كل الخير في أن تضم القطرين وحدة اقتصادية مندمجة، تدرس الموارد، وترسم الخطة المثلى لاستغلالها، وتستفيد من القوى الكامنة، فبهذا وحده يستطيع وادي النيل أن يرتفع بمستوى سكانه، وأن يتخلص من هذا الاستغلال الاقتصادي الشنيع الذي يعانيه الآن. وسنعالج هذه الناحية المهمة من دراسة وحدة وادي النيل بالشكل الآتي:

(أولا) الناحية الزراعية والثروة الحيوانية:

(ثانيا) الناحية الصناعية والتجارية.

(ثالثا) المصالح المشتركة في ماء النيل.

أولا - الناحية الزراعية:

إن امتداد حوض النيل من حوالي خط عرض ٤ْ شمالا إلى حوالي خط عرض ٣١ْ شمالا يؤدي إلى لون من التباين في الظروف المناخية والأحوال النباتية، ويوجد هذا التنوع الكبير في الغلات والحاصلات،

وكذلك تختلف النظم الاقتصادية والمستوى الإنتاجي الذي وصل إليه سكان هذه الأقاليم المتباينة، فكانت هنالك جماعات تعيش على الزراعة البدائية، بينما تعيش جماعات أخرى على نوع من الزراعة الكثيفة التي ارتقت طرفها وتقدمت أساليبها تقدما ملموسا، كما كانت هنالك قبائل تعيش على رعي الإبل، بينما تعيش قبائل أخرى على رعي الماشية، وكل هذا يجعل من أقاليم وادي النيل وحدات يكمل بعضها بعضا في الإنتاج الزراعي، كما هي وحدة متكاملة في نواحي الإنتاج الأخرى.

كذلك يلاحظ أن المستوى الفني في الإنتاج الزراعي مختلف اختلافا بينا في جهات الوادي المختلفة، وعلى الرغم من أن مصر لم تبلغ بعد أقصى ما تستطيع أن تبلغه في استثمار مواردها الزراعية، فإنها خطت في ذلك خطوات كبيرة جدا، ولا يزال أمام السودان – في كل جهاته تقريبا – أن يبذل جهودا هائلة إلى أن يصل إلى ما وصلت إليه مصر في تطورها الزراعي الطويل.. ولا بد لكي يصل السودان إلى هذا، ولكي يستثمر موارده الزراعية استثمارا كاملا، من أن يتغلب على عدة عقبات سنرى أنه لا غنى له عن مساعدة مصر فيها، وأهم هذه العقبات ما يأتي:

١- الأيدي العاملة: فالمعروف أن كثافة السكان في جهات السودان المختلفة كثافة قليلة، ولا بد من مرور وقت طويل إلى أن ينتقل عدد كبير من الجماعات الرعوية إلى حياة الزراعة والاستقرار، فالملاحظ أن غالبية السكان تمارس حياة الرعي إذا نحن ابتعدنا عن النهر وروافده، بل أن من تلك الجماعات التي تعيش على ضفاف النهر، ما لم يتخذ الزراعة

حتى الآن حرفة رئيسية يعتمد عليها كل الاعتماد.. ولو أن السودان ظل بهذه الكثافة المحدودة – والدلائل كلها تدل على أن نمو السكان فيه لا يسير بتلك السرعة التي يمكن أن يواجه بها حاجات الاستغلال – لظل إنتاجه الزراعي قليلا، ولعطلت كثير من موارده الطبيعية التي لا تزال بكرا، وعلى عكس هذا يكتظ الجزء الأدنى من الوادي اكتظاظا شنيعا، ويتكاثف السكان في غالبية جهات القطر المصري تكاثفا لا نراه في أشد جهات العالم ازدحاما بالسكان، والأمل قليل في أن تستطيع مصر التخفيف عن أراضيها باستصلاح أراض كافية ينقلون إليها ويتوزعون فيها، ومن هنا كان تقسيم الملكية الزراعية إلى تلك الأقسام "القزمية"، وكان هذا الدخل المحدود الذي هوى بمستوى المعيشة بين الفلاحين إلى الحضيض، وما نظن أن هنالك بلادا مستعدة لقبول هذه الملايين المتزايدة من سكان مصر، كما لا نظن أن الفلاح المصري نفسه مستعد لأن يهاجر إلى تلك الأقطار البعيدة إن كان لها وجود. كل هذا يوضح المصلحة المشتركة في هذه الناحية بالذات، ويبين كيف أن في الإمكان تنظيم هجرة المصريين إلى السودان بشكل لا تضحي فيه مصلحة جانب لحساب الجانب الآخر.

حقيقة إن الاتفاقيات القائمة لا تقيد هجرة المصريين إلى السودان، وأنه قد نص صراحة في معاهدة (١٩٣٦) على أن للمصريين أن يدخلوا السودان من غير حاجة إلى أن يحصلوا على تصريح خاص بذلك، لكن الواقع أن هنالك من المضايقات الإدارية ما يصد كثيرين من راغبي الهجرة ويزهدهم في الانتقال، كما أن الأمر ليس أمر نصوص ومواد، فهجرة الأعداد الكبيرة تحتاج إلى تنظيم كبير وخطة مرسومة، منها ما هو مرتبط

بالنقل، ومنها ما هو مرتبط بإعداد المساكن وتهيئة الأرض تهيئة مبدئية، وإمداد المهاجرين برءوس أموال في الفترات الأولى للاستغلال، وكل هذا لا يمكن أن يتم إلا في جو من التفاهم الكامل بين شطري الوادي، وتحت ظل الوحدة التي تنظر إلى المصلحة العامة لسكان الوادي على أنهم جميعا متساوون في الحقوق والواجبات..

ويصح هنا أن ننفس عن الفلاح المصري كراهيته الطبيعية للهجرة كما يذهب بعض الكتاب السطحيين، ذلك أن تلك الظاهرة إنما ترجع إلى أسباب طارئة ترتبط كلها بسوء الحالة في المناطق التي أريد إلى الفلاحين أن ينتقلوا إليها، وبعدم توافر أسباب الراحة أو ضمان أرباح معقولة في هذه البيئة الجديدة، فإذا روعيت هذه الأمور في رسم خطة تعمير بعض جهات السودان بعدد من المصريين، وتذكرنا أنه ليس هنالك فوارق لغوية أو دينية تفرق بين السودانيين والمصريين، فإن نجاح هذه الخطة أمر مؤكد، وفائدة الطرفين من ذلك فائدة محققة.

٢- **المهارة الفنية**: فتجارب السودانيين في الزراعة تجارب محدودة، ووسائلهم فيها وسائل بدائية، ولم يبلغوا – حتى في أراضي الجزيرة – مستو يرتاح إليه، وسيكون الفلاحون المصريون بتقاليدهم العريقة في الزراعة وباندماجهم اندماجا تاما في إخوانهم السودانيين خير العناصر التي يمكن أن ترتفع بمستوى الإنتاج في السودان، وسيأخذ الفلاح السوداني عنهم كثيرا مما لا يستطيع الإرشاد النظري أن يبثه فيه، وسيخلق هؤلاء المهاجرون في هذا القطر الجديد بيئة زراعية ناجحة، تتسع دائرتها بالتدريج إلى أن تعم

الأقاليم السودانية كلها.. وما يمكن أن يقال هنا إن مهارة الفلاح المصري لا تزال أقل مما ينبغي، لأن الارتفاع بالمستوى الإنتاجي للفلاح في السودان سوف يتم تدريجيا، حتى إذا بلغ مستوى الفلاح المصري أمكن عندئذ أن يؤدي التعليم، ونشر الثقافة الزراعية، والإفادة من البحوث العلمية إلى تحقيق ما نطمع فيه من أهداف بعيدة.

٢- رأس المال: فاستغلال الموارد، ونقل المهاجرين، وإعداد الأرض للزراعة، كل هذا سيتطلب صرف أموال طائلة، وإقامة منشآت ومشروعات كثيرة، منها ما يتصل بالري ومنها ما يرتبط بالمواصلات والبناء، والسودان فقير جدا في هذا، ولا غنى له عن رأس المال الخارجي، وفي مصر أموال كثيرة غير مستغلة، واستعداد كبير من جانب أصحابها إلى أن يوجهوا جهودهم إلى السودان باعتباره قطرا بكرا، وقد خرج المصريون عن تقاليدهم القديمة، وشجعهم نجاح المشروعات التي قاموا بها على أن يخاطروا بأموالهم وعلى أن يكتتبوا بسخاء في أسهم الشركات المختلفة، وستكون للمشروعات العمرانية في السودان – في ظل الوحدة – أسبقية على كثير من المشروعات الأخرى، وإذا كانت مصر قد قدمت – عن طيب خاطر – كل ما احتاج إليه السودان من أموال، وسدت برضاها كل عجز في ميزانيته، وأنفقت بسخاء على كل نواحي التعمير فيه، فستكون في وحدتها معه أكثر استعدادا لهذا، وسيكون السودان منها بمثابة الوجه البحري أو الوجه القبلي، إن لم يقدم في بعض المشروعات على كثير من المشروعات اللازمة للأراضي المصرية بمعناها المحدود.

ونحن – على خلاف الكتاب الإنجليز – نرى السودان قطرا غني الموارد الزراعية، وما ننظر إليه تلك النظرة الاستغلالية التي ينظر بها أصحاب الأسهم إلى المشروعات التي يستخدمون أموالهم فيها، ولن يكون استثمارنا لموارده الزراعية بتلك الطريقة التي تراعي مصالح أصحاب الأسهم وما تأتي مصلحة الناس إلا في المرتبة الثانوية، بل سيكون الهدف الأساسي خلق طبقة من صغار الملاك – سواء من السودانيين أم من المصريين المهاجرين – نقدم إليهم كل المساعدات التي تمكنهم من أن ينهضوا بأنفسهم وأن يعيشوا في مستو اقتصادي معقول، وغالب الظن أن السياسة التي ستتبع في ذلك هي نفس السياسة التي أخذت بها الحكومة المصرية أخيرا في تعمير أراضي شمال الدلتا، عن طريق نقل عائلات معدمة من المناطق المكتظة، بعد تهيئة جميع الوسائل التي تشجع على البقاء والاستقرار.

وإذا كان الإنجليز يدعون أنهم قد أخذوا خطوات في هذا الاتجاه، بما زرعوا في أرض الجزيرة من آلاف الأفدنة، فإنا نكتفي في بيان الفرق بين الحالتين بأن نقتبس الفقرات التالية من إحدى النشرات التي أصدرها قسم البحوث لحزب العمال في ١٩٢٨ بعنوان (الاستعمار البريطاني في مصر، للمؤلفة "الينور برنز")، وهي فقرات سبقتها إشارات طويلة إلى استخدام رءوس الأموال الإنجليزية في السودان ثم انتهت بما يأتي:

"إن حكومة السودان قد سخرت في كل هذه المشروعات لتجعل أرباح رءوس الأموال البريطانية أسهل وأضمن، لكن أوضح مثل لهذا هو النقابة الزراعية التي تستغل أرض الجزيرة"

"لقد استطاعت هذه النقابة أن تنظم استغلال إقليم الجزيرة في ضوء التجارب التي عملت في أراضي المستعمرات الأخرى، وكانت مطالبها واضحة صريحة هي: أولا – امتلاك الأرض. ثانيا – ضمان الأيدي العاملة الرخيصة. ثالثا – الحصول على رأس مال بفائدة منخفضة. وقد ضمنت الشركة كل هذا عن طريق حكومة السودان.

فالأمر هنا أمر استغلال من ذلك النوع المعروف في المزارع التي تدار بالعمال الوطنيين لمصلحة رءوس الأموال الأجنبية، وهو استغلال تنتزع فيه أراضي الملاك منهم رغم إرادتهم، ويفرض عليهم نظام خاص لا يراعى فيه إلا زيادة أرباح المساهمين، بغض النظر عما يصيب الملاك الوطنيين من ظلم، وما ينقلهم من نظام الإنتاج المحلي إلى نظام إنتاج يربطهم بأسواق العالم وتذبذباتها، وهو أمر لم يعدوا لمواجهة مفاجآته، ولم يعرفوا بعد كيف يحمون مصالحهم إذا طرأ ما يهددها، وعلى الرغم من عناية الشركة بزيادة أرباحها، فالمعروف أنها فاشلة، وأن غلة الفدان من القطن منخفضة، وأنه لا يرجى للزراعة في ظل سياستها مستقبل كبير في هذه المنطقة. وقد يتساءل الإنسان عن مدى التوسع الزراعي الذي يستطيع السودان أن يصل إليه في ظل الوحدة مع مصر؟ والإجابة الدقيقة على هذا غير ممكنة الآن – نظرا لأن البحوث التي تمت لا تزال محدودة، وهنالك أراض يمكن

الاستفادة منها كثيرا لو نفذت المشروعات وتغلب القطران (مصر والسودان) متعاونين على الصعوبات التي أشرنا إليها – ولكن يكفي أن نشير بإيجاز إلى أهم المناطق التي تقوم بها الزراعة فعلا، والتي يمكن التوسع في المساحة المزروعة منها إذا هيئت لذلك الأسباب. (اعتمدنا في هذا على دراسة لجنة السودان الدائمة ضمن تقرير مصلحة التجارة ١٩٣٨ صفحات ٣٣١ إلى ٣٣٣) .

(أ) مديرية الشمال: وتشمل الأراضي الواقعة حول العطبرة وبربرود نقلة ووادي حلفا، وهي واقعة على ضفتي النيل، وتروى بالآلات الرافعة، وأهم حاصلاتها الحبوب والفواكه وتشغل زراعة القطن فيه مساحات ضيقة.

(ب) منطقة الخرطوم: وتمتاز بحقولها التجريبية، ويجود فيها زرع أصناف القطن المصري بأنواعه، وكذلك القطن الأمريكي، وقد لوحظ ازدهار زراعة هذا النوع الأخير (٧ قناطير للفدان على الأقل)، أما الفواكه فلا تعطي إنتاجا على الوجه المرغوب فيه نظرا لشدة الحرارة التي تعمل على سرعة إنضاجها وما يترتب على هذا من مرارة، على أن هذه المنطقة صالحة لزراعة الموز الجيد، بشرط أن تتبع الوسائل العلمية المستخدمة في مصر لمكافحة الآفات.

(ج) أرض الجزيرة: لا تقل مساحة أراضيها عن أربعة ملايين فدانا، منها ثلاثة ملايين قابلة للزراعة، إلا أنه قد لوحظ أن الأراضي المزروعة

منها لا تتجاوز ١٧٦,٠٠٠ فدان يزرع أكثرها قطنا، وإذا كانت الاتفاقيات قد حددت المساحة التي يمكن أن تزرع من هذه المساحة الكبيرة، فإننا نعتقد أن وحدة القطرين ستزيل كل مواضع الخوف من تهديد مصالح مصر في ماء النيل (كما سنرى فيما بعد)، وسيكون في الإمكان التوسع في مشروعات الري توسعا يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة من أرض الجزيرة، سيما وأن العوامل المعطلة لن يكون لها وقتئذ وجود إذا سارت خطوات الإصلاح في طريقها المرسوم.

(د) منطقة الجاش: تبلغ المساحة القابلة للزراعة هنا حوالي ربع مليون فدانا، يزرع منها قطنا حوالي ٥٠,٠٠٠ فدانا ينتج الفدان بين قنطارين وأربعة قناطير، وهذا محصول قليل بالنسبة إلى جودة التربة المزروعة، وترجع قلة الإنتاج إلى طريقة الري المتبعة هنالك وإلى التقلبات الجوية وقلة الأيدي العاملة، أما صغر المساحة المزروعة فيرجع إلى أن نهر الجاش يغير مجراه سنويا، ولا يمكن أن يزرع الآن غير الأراضي الواقعة على ضفتيه.

(هـ) منطقة طوكر: وهذه أرض تقدر مساحتها بحوالي ٣٥٠,٠٠٠ فدانا لا يزرع منها أكثر من ٦٠,٠٠٠ فدانا، يرويها (خور بركه) الذي يفيض في شهري يوليه وأغسطس، ويزرع فيها القطن الذي تتراوح غلة الفدان منه بين قنطارين وثلاثة قناطير.

(و) منطقة النيل الأبيض وبحر الغزال: وهذه هي الأراضي التي تكثر فيها زراعة السمسم والفول السوداني والدخن، لكن مساحتها المزروعة أو القابلة للزراعة لا تعرف على وجه الدقة.

وظاهر من هذا كله أن هنالك مجالا متسعا لنشر الزراعة وتنمية مواردها، إذا أمكن التغلب على الصعوبات المختلفة، وهي صعوبات عجز الإنجليز مدة انفرادهم بالحكم عن أن يتغلبوا عليها، ولم يبذلوا في الواقع جهودا تذكر في هذا الاتجاه، اللهم إلا في تلك الأراضي المحدودة التي تزرع قطنا لحساب المساهمين الإنجليز، دون أن يعود على الزراع السودانيين ربح يعادل ما يبذلون من جهود. على أن أشد جهات السودان المهملة هي أقاليمه الجنوبية التي يمكن أن يتوسع في زراعة أراضيها حبوبا وقطنا وبنا، إلى جانب ما يمكن الانتفاع به من الثروة الغابية التي لا تستغل الآن إلا في نطاق ضيق جدا لا يتجاوز مطالب الحكومة المحدودة، ويكفي للدلالة على إهمال هذا الجزء الجنوبي في الإنتاج الزراعي إهمالا واضحا أن نقتبس هنا من نشرة الفابيين (صفحة ٢٠) الفقرات الآتية:

"أن السودان الجنوبي – رغم عظم خصوبته في بعض الجهات – قد بقي دون تقدم في الناحية الاقتصادية، حتى لتتجاوز المصروفات الإدارية ما يحصل هناك من إيرادات" ولن يخلي المسئولين من تبعات هذا التقصير ما تورده النشرة تبريرا لهذه الحالة"

"لقد كان عدم التقدم الاقتصادي ميزة من بعض النواحي، لأن خطورة تعرية التربة – التي تتبع التعجل في الاستغلال – هنا، تشبه خطورتها في كينيا وأوغنده".

إذ أن مهمة الحكومة الصالحة أن تنمي الإنتاج وتستغل الموارد، مع أخذ جميع الخطوات التي تضمن المحافظة على الخصوبة، وتقلل من إزالة التربة بقدر الإمكان.

ومن الضروري أن نضيف إلى الإنتاج الزراعي، وارتباط مصالح شطري الوادي فيه، تلك الثروة الحيوانية التي تعتمد على الحالة النباتية اعتمادا تاما: أما مصر فالمعروف أن إنتاجها من الثروة الحيوانية محدود، لا يكفي حاجة سكانها، رغم تلك الجهود التي تبذلها الهيئات المختلفة في تنمية هذه الثروة، ولذا فهي تستورد من الخارج كميات من الحيوانات، وسيزداد هذا الاستيراد مع زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة لهم عاما بعد عام. وأما السودان فمستقبل الثروة الحيوانية فيه مستقبل عظيم، وإذا كان جزء كبير من واردات مصر من الحيوانات يأتي من السودان نفسه، فإن في الإمكان أن ننمي هذا المورد في جهات السودان المختلفة تنمية تسد الجزء الأكبر من حاجة مصر، وتغنينا بهذا عن أن نتجه إلى مصادر الإنتاج الأخرى؛ فهنالك:

أولا – الإقليم شبه الصحراوي في شمال السودان، وهو إقليم إن لم يصبه من المطر ما يكفي للزراعة، فإن فيه الكفاية لنمو الحشائش التي

تنمو كذلك في بطون المجاري في مواسم المطر القليل، والتي يمكن أن تستفيد من ماء الآبار في فصول الجفاف (وهنا تعيش الجماعات الرعوية التي تربي الإبل بشكل خاص).

ثانيا – أما في المنطقة الوسطى من السودان، فإنا نرى الجماعات المستقرة فيها تعيش في الشمال، وتمتلك قطعانا كبيرة من الغنم والماعز والإبل، كما نرى (عرب البقارة) منتشرين بين النيل الأبيض وبين كردفان ودارفور، وهذه في الواقع هي منطقة الإنتاج الحيواني الذي يتجر فيه على نطاق واسع.

ثالثا – فإذا انتقلنا إلى الجنوب نقترب من منطقة الذباب فتصبح تربية الحيوانات أمرا صعبا في كثير من أجزائها، لكن هناك مع ذلك قطعانا كبيرة جدا من الماشية، تمتلكها القبائل التي تعيش في شمال بحر الغزال وفي مديريات أعالي النيل، وإذا كانت القيمة الاقتصادية لهذه القطعان محدودة – نظرا لأن القبائل التي تمتلكها تنظر إليها كأنها المنبع الوحيد للثروة التي يرتبط بها المركز الاجتماعي للسكان، وإذن فهي لا تبيعها – فإن في الإمكان أن تتغير هذه النظرة بالتدريج، وأن يصبح لتلك الحيوانات قيمتها في تجارة هذا الجزء من السودان.

ومثل هذا الاستعراض السريع للإنتاج الحيواني في أقاليم السودان المختلفة، يرينا كيف يمكن الاستفادة منه في تموين شمال الوادي، وكيف يمكن أن يستفيد القطر منه استفادة مشتركة لو كانت هنالك سياسة

مرسومة تهدف إلى تنمية وسائل الإنتاج، وتحسين أصناف الحيوانات ووقايتها مما يفتك بها من أمراض، فليس هنالك سوق مجاور يحتاج إلى تلك الحيوانات السودانية غير السوق المصري، وما يحتاج الأمر – إلى جانب العناية بإكثار الإنتاج وتحسين نوعه – إلا إلى تسهيل وسائل المواصلات بين القطرين، وهي ناحية كان إهمالها مسئولا عن تأخير استغلال موارد السودان، وتيسير حركة المبادلة بينه وبين الشمال.

ثانيا - التجارة والصناعة :

تشير الكتابات الإنجليزية كلها إلى فقر السودان في كثير من المواد الأولية اللازمة لقيام الصناعة وإلى عدم وجود ثروة معدنية يمكن أن تستغل بطريقة اقتصادية مثمرة، وإلى أن الوقود سيظل معتمدا على مصادر الأخشاب المحدودة. ويستخلصون من هذا كله أن مستقبل السودان سيستمر معتمدا على الزراعة التي يتصدر القطن حاصلاتها، ثم يأتي في المرتبة الثانوية غلات كالصمغ العربي والسمسم والدخن والفلفل والفول وما إلى ذلك.

وعلى الرغم مما قد يكون هناك من أساس لهذا التفكير إلا أن من الضروري أن تتذكر أن السودان لم يمسح بعد مسحا جيولوجيا دقيقا حتى يمكن القطع بقيمة ثروته المعدنية، ولم تجر في أرضه كل التجارب حتى يمكن الجزم بمدى فقره في إنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة، ولم يعد يفهم من الصناعة أن يكون إنتاجها مما يقصد به حتما التصدير، إذ أصبح الإنتاج

الصناعي لسد الحاجة المحلية ضرورة تقتضيها الأوضاع الاقتصادية السليمة، سيما في تلك الأقطار التي يتزايد سكانها ويرتفع بينهم مستوى الحياة، والكلام في موضوع الصناعة والتجارة كناحية مرتبطة بوحدة وادي النيل يجب أن يفهم على ضوء ما يمكن أن تحققه تلك الوحدة من تنشيط الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري بين القطرين، تنشيطا لا يمكن أن يتحقق في ظل الانفصال وتوجيه الاقتصاد القومي في كل من مصر والسودان توجيها محليا ضيقا.

وقد اختلف موقف الإنجليز عن موقف المصريين اختلافا بينا، فالسياسة الإنجليزية تعمل جادة على تشجيع الشركات الإنجليزية في شتى المشروعات السودانية، وعلى إخضاع الاقتصاد السوداني لمطالب الصناعة البريطانية (كما هو واضح من التوسع في زراعة القطن، وتركيز كل الاهتمام فيه)، وفي الوقت نفسه تتخذ من السودان سوقا لبضائعها، وما تتورع مطلقا عن أن تضحي بمصلحة مصر الاقتصادية التي كان ينبغي أن تنظر إليها نظرة خاصة وهي تحكم السودان نيابة عن المصريين!!

أما مصر فكان موقفها دائما أن المصالح الاقتصادية للقطرين واحدة، وإن تأخر الإنتاج – أيا كان نوعه – في واحد منهما إنما يؤدي حتما إلى المساس برفاهية السكان جميعا. وقد روعيت هذه الرابطة المشتركة عندما وضعت اتفاقية (١٨٩٩)، ونظمت وقتئذ العلاقات التجارية بين مصر والسودان، إذ نص في المادة السابعة على ما يأتي:

"لا تحصل رسوم الوارد عن البضائع الواردة من القطر المصري عند دخولها إلى السودان، ومع ذلك فيجوز تقرير رسوم الوارد على البضائع الواردة من غير الأراضي المصرية، ولكن في حالة دخول البضائع إلى السودان من طريق أي ميناء آخر من موانئ البحر الأحمر فلا يجوز أن تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصري على البضائع الواردة إليه من الخارج. والبضائع المصدرة من السودان يجوز أن تحصل عليها الرسوم من واقع الفئات التي تقرر من وقت لآخر ".

وظاهر من روح هذه المادة – رغم ما فيها من بعض الغموض – أن المقصود مراعاة المصلحة المصرية والسودانية على السواء، فلا تجبى ضرائب على ما يدخل السودان عن طريق مصر حتى لا يؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار وإرهاق المستهلك الفقير، ولن يضير السودان هذا ما دام إنتاجه إنتاجا زراعيا، وما لم تقم به صناعة تحتاج إلى شيء من الحماية.. كذلك كان المقصود ألا تتخذ موانئ السودان سبيلا إلى دخول البضائع الأجنبية دون أن يحصل عليها نفس الضريبة التي تفرضها مصر على ما يدخل عن طريق موانيها من سلع مماثلة، وكان المفروض بالطبع أن تراعي حكومة السودان تغيير القيم التي تفرض على الوارد بطريق البحر الأحمر لتساير التطور الجمركي في مصر، وتحقق الغرض الذي يقصد إليه من وضع المادة السابعة من الاتفاقية، لكن سوء النية كان واضحا من تمسك حكومة السودان بحرفية ما جاء في المادة من أنه "لا يجوز أن تحصل رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصري"، وعدم مجاراة التغيير الذي حدث في

التعريفة الجمركية المصرية في سنة ١٩٣٠ عندما عدلت مصر عن نظام الرسم النوعي بما يتفق مع صالح الإنتاج الأهلي وتدعيمه..."

وبقي النظام القديم في السودان على حاله فنشأ عن ذلك تفاوت كبير في الرسوم الجمركية وقواعد تحصيلها، وبقيت الرسوم في السودان على الواردات الأجنبية – وأخصها المنسوجات والأحذية – مخفضة إلى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ولا تترك مجالا للمنتجات المصرية هناك، بل إن هذا التفاوت في الرسوم الجمركية في البلدين مع عدم تحصيل رسوم على البضائع المتداولة بينهما ترتب عليه أن أصبح الكثير من البضائع الأجنبية يتسرب إلى مصر عن طريق السودان دون تحصيل رسوم جمركية مماثلة للرسوم المفروضة في مصر عند دخولها السودان... وكان من نتيجة ذلك تهديد المنتجات المصرية في مصر نفسها بمنافستها بمثيلاتها الأجنبية الواردة من الخارج عن طريق السودان تهريبا، ومن هذا يتبين مبلغ الأضرار التي حاقت بالتجارة المتبادلة بين شطري الوادي بسبب التفرقة في النظام الجمركي المتبع فيهما، واعتبارهما منفصلين دون أي مبرر اللهم إلا السياسة" .

وسنحاول الآن أن نعطي شيئا من التفصيلات والإحصاءات التي تؤيد الحقائق السابقة، وكلها مستمد من تقارير وزارة التجارة والصناعة ومن تقرير الخبير الاقتصادي المصري الأول في السودان في السنوات السابقة للحرب الأخيرة:

١- الأسمنت: زاد المستورد من الأسمنت المصري بما قيمته ٥,١٥٩ جنيها، فأصبح ٢١,٤١٥ جنيها في سنة ١٩٣٩، وبالرغم من هذه الزيادة فإن نصيب مصر بالنسبة إلى جملة واردات الأسمنت تصبح ٣٦,٧٪ وكان ٣٩,٨٪ في عام ١٩٣٨ ، ويرجع هذا النقص إلى زيادة المستورد من الأسمنت من البلاد الأخرى بنسبة أكبر من نسبة الزيادة التي طرأت على نصيب مصر، وسبب هذا في الواقع رخص الوارد من البلاد الأجنبية رخصا لا يستطيع الأسمنت المصري معه أن يزاحمه.

٢- الدقيق: استورد السودان في سنة ١٩٣٦ ما قيمته ١٠٤,٨٦٧ جنيها خص مصر منها ٦٩٨ جنيها، وهي قيمة لا تذكر بجانب قيمة ما يستورده السودان من الممالك الأخرى، وسبب هذا أن الدقيق الأسترالي يزاحم الدقيق المصري مزاحمة قاتلة، فقد استوردت منه حكومة السودان في تلك السنة ما قيمته ٧٠,٢٧١ جنيها لرخص أسعاره.

٣- الأحذية: استورد السودان في سنة ١٩٣٥ ما قيمته ٥٠,٩٤٠ جنيها كان نصيب مصر منها ٣,٤٧٦ جنيها فقط وهي قيمة ضئيلة تسترعي الأنظار، وكان سر هذا في الواقع هو مزاحمة الأصناف اليابانية الرخيصة التي استمرت تغرق السوق السودانية حتى سنة ١٩٤٠.

٤- الصابون: انخفض مقدار الصابون المصدر من مصر إلى السودان في سنة ١٩٣٩ انخفاضا ملموسا، فبلغ ٨١١ طنا قيمتها ١٥,٠٨٤ جنيها بنقص قدره ٣٩٥ طنا قيمتها ٣,٧٦٦ جنيها ويرجع هذا إلى منافسة الصابون الفرنسي منافسة شديدة، تعزى إلى أنه يصنع من بعض أنواع الزيوت المنخفضة الدرجة التي لم تعتد المصانع المصرية على استعمالها في هذه الصناعة، كما يلاحظ أن مصانع الصابون الفرنسية كانت تمعن في تخفيض الأسعار كلما لاحظت شيئا من قدرة الصابون المصري على المنافسة.

كذلك كان الحال في معظم الصادرات من الإنتاج المصري إلى السودان، الذي أصبح يواجه منافسة خطيرة، وطريقا مرسوما إلى تضييق دائرته حتى اتجه نصيب مصر من تجارة الوارد إلى السودان نحو الهبوط، وأصبح الميزان التجاري في غير مصلحة مصر، كما يتبين من دراسة جداول الصادرات والواردات.

على أننا نود – قبل أن تترك موضوع صادرات مصر إلى السودان – أن نلفت النظر إلى نقطتين مهمتين متصلتين بموضوع الميزان التجاري وأثر السياسة القائمة في اختلاله:

الأولى: أن جزءا كبيرا من البضائع التي تصدرها مصر إلى السودان (٧٠٠,٠٠٠ جنيها من ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيها في سنة ١٩٣٩) ما هو إلا بضائع أجنبية تقتصر مهمة مصر على مجرد تمريرها إلى السودان.

الثانية: أن من بين ما يرسل إلى السودان ويعتبر من البضائع المصرية (ما قيمته ٩٠٠,٠٠٠ جنيها في سنة ١٩٣٩) من السجاير والسكر، ولما كان جزء كبير من خام السكر ومن الدخان لم يزرع في مصر وإنما استورد من الخارج، فقد اقتصرت مهمة مصر على مجرد لف الأول وتكرير الثاني، فإذا أخرجنا هذا من الحساب، تبين بوضوح أن نصيب المنتجات المصرية التي أرسلت إلى السودان كان ضئيلا لا يتعدى أنواعا معينة من المنسوجات التي لم تتمكن اليابان من القضاء عليها لأنها تمتاز بطابع خاص يجعل لها ميزة على سائر الواردات المماثلة، وفي هذا إضرار واضح بالصناعة المصرية الناشئة التي لا بد لها من أن تعتمد على أقرب الأسواق إليها، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق في غير ظل الوحدة التي تحسب لمثل هذا التداخل في المصالح حسابه، والتي تكيف السياسة الجمركية للقطرين تكييفا يلائم مقتضيات التطور الاقتصادي الذي يمر به شعب وادي النيل.

ويمكن أن نضيف إلى هذا ملاحظة توضح تماما كيف يستحيل مراعاة تلك المصالح إذا نجح الإنجليز في سياستهم الانفصالية، ذلك أنه فيما يختص بمشتريات حكومة السودان – حتى في ظل الحكم الثنائي – فإن أولي الأمر هنالك قد دأبوا على طلب معظم حاجيات الحكومة من إنجلترا مباشرة، حيث كان للحكومة السودانية وكيل هناك يقوم بنشر العطاءات أو بالمشترى في كثير من الأحيان بغير مناقصات، ولا شك أنه كان من مصلحة السودان وصالح الخزانة العامة أن يعطى المنتجون في مصر فرصة التقدم بعطاءاتهم، وبذلك كان من المستطاع تحقيق كثير من الاقتصاد إذا وجه الالتفات إلى شراء المنتجات المصرية.

على أن هذه الأضرار التي لحقت مصالح مصر الاقتصادية في السودان وأضعفت مركزها كدولة مصدرة إليه، لا يجب أن ننظر إليها من وجهة النظر المصرية وحدها، بل من الضروري أن نناقش ما كان لهذه السياسة من أثر سيء في مصلحة السودانيين أنفسهم.. إن مصر سوق مهام لإنتاج السودان، بحكم الجوار من جهة، واختلاف الحاصلات في جزء كبير منها من جهة أخرى، ولو أننا استبعدنا القطن والصمغ العربي من بين السلع التي يصدرها السودان – باعتبار أن هنالك ظروفا خاصة تحيط بزراعة القطن، وباعتبار أنه في الواقع إنتاج مفروض على السودان لمصلحة شركات استغلالية خاصة – لكادت مصر تكون – في الظروف العادية طبعا – هي السوق الوحيدة لتصريف كل منتجاته وحاصلاته الأخرى، فقد بلغت حصة مصر في كثير من السنوات ٧٥٪ من جملة تلك الصادرات، كالأغنام والماشية وما تنتج من سمن، وكالأسماك المملحة والذرة العويجة والسمسم والفول السوداني والفاصوليا والحمص والبسلة والترمس واللب والبلح والشطة و... ... الخ.

وكان إجماع الرأي أن العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان لا تنطوي على تبادل تجاري بين مملكتين مختلفتين تسعى كل منهما إلى زيادة صادراتها للأخرى والإقلال من وارداتها منها، وتنظر كل منهما لصالح ميزانها التجاري دون تقيد بمصلحة الأخرى، والإقلال من وارداتها منها، وتنظر كل منهما لصالح ميزانها التجاري دون تقيد بمصلحة الأخرى، وإنما يعتبر القطران وحدة اقتصادية لا تفصلهما حواجز جمركية بحكم الموقع والطبيعية الجغرافية.

لكن هذا الاتجاه من جانب الحكومة السودانية إلى الإضرار بالمصالح المصرية، قد أدى – لسوء الحظ – إلى شيء من الأنانية وتغليب المصلحة المصرية، وتوجيه الاقتصاد المصري توجيها أضر بعض الشيء بواردات مصر من السودان، بزيادة إنتاجها من السلع التي كانت تعتمد فيها على السودان في معظم الحالات، أو بفرض رسم عن بعض السلع السودانية التي كانت معافاة منها فيما مضى، وفيما يلي استعراض سريع يوضح هذه الظاهرة، ويبين بجلاء مدى ما يمكن أن يصيب الإنتاج السوداني من ركود، إن سارت الأمور على النحو الذي يريده الإنجليز من إضعاف الروابط بين مصر والسودان.

١- السمسم: نقصت واردات السمسم السوداني إلى مصر بمقدار ٥,٤٠٩ أطنان قيمتها ٥٣,١١٥ جنيها، وبذا أصبحت ١٠,٦١٩ طنا قيمتها ١٢٤,٢٧٠ جنيها في ١٩٣٩ مقابل ١٦,٠٢٨ طنا قيمتها ١٧٧,٢٨٥ جنيها في عام ١٩٣٨ ويعزى هذا النقص إلى أن مصر قد استعاضت عن بعض ما كانت تستورده من السودان بالإنتاج المحلي.

٢- الفول السوداني: استوردت مصر من السودان ٤,١٣٩ طنا قيمتها ٢١,٢٣٣ جنيها في سنة ١٩٣٩ مقابل ٥,٧٠١ طنا قيمتها ٤٢,٦٩١ جنيها عام ١٩٣٨ ويعزى النقص الذي أصاب نصيب مصر من صادرات السودان من الفول السوداني إلى أن مصر قد استعاضت عن بعض ما كانت تستورده من السودان بالإنتاج المحلي.

٣- الذرة العويجة: نقص المستورد إلى مصر من الذرة العويجة في عام ١٩٣٩ نقصا كبيرا، فقد أصبح ثمنه ٢٧,٥٤٧ جنيها مقابل ١٨٤,٧٥٤ جنيها عام ١٩٣٨ وسبب هذا ما عمدت إليه مصر من زيادة إنتاجها من الذرة زيادة أغنتها عن جزء كبير من الذرة المستوردة من السودان.

٤- البن: يدفع البن الأجنبي عن كل طن ثلاثة جنيهات كرسوم جمركية وخمسة وثلاثين جنيها ضريبة إنتاج، بينما كان البن السوداني معفى من الضريبتين، فعدلت الحكومة هذا النظام، وأشركت البن السوداني في دفع ضريبة الإنتاج، وبذلك لم يعد يتميز عن البن الأجنبي بغير إعفائه من الرسوم الجمركية، وهو أمر كان موضع شكوى من الغرفة التجارية بالخرطوم.

لكن رغم هذا لم تتوان مصر مطلقا عن تقديم كل مساعدة ممكنة، من مد السودان بحاجاته، وتسهيل تصدير منتجاته، وقد اتضح هذا أثناء الحرب العالمية الأخيرة؛ فعلى الرغم مما استوجبته تلك الحرب من تشريعات قاسية خاصة بالتصدير والاستيراد، فإن صادرات مصر إلى السودان ظلت كما كانت في الظروف العادية لا يحدها تشريع ولا يقيدها قانون، لا لشيء إلا لما تشعر به مصر من وحدة المصلحة وما تحس به من روابط تستدعي كل هذه التضحية، في وقت عز فيه توافر كثير من السلع التي كنا نصدرها إلى السودان.

ويكفي لبيان ذلك أن نشير إلى سلعتين كالأرز والسكر مثلا: أما الأرز، فقد استورد السودان أرزا مصريا عام ١٩٣٨ بما قيمته ٤,٥٦٩ جنيها ثم ارتفع هذا الرقم إلى ١٠,٧٦٥ في عام ١٩٣٩ أي أن هنالك زيادة تفوق كثيرا الزيادة التي حدثت في إجمالي واردات الأرز إلى السودان في سنة ١٩٣٩ وهي ٣,٣٦٥ جنيها فقط، ومن هذا يتضح كيف ولى السودان وجهه شطر مصر إثر قيام الحرب للحصول على حاجاته من الأرز إذ بلغت واردات الأرز المصري في المدة ما بين سبتمبر وديسمبر ١٩٣٩ ما يقدر بمبلغ ٨,٩١٩ جنيها أي بزيادة ٦,٥٩١ جنيها عن نظيرتها عام ١٩٣٨ .. وأما السكر فقد بلغت قيمة ما استورده السودان من السكر المصري ٨٠١,١٩٢ جنيها في سنة ١٩٣٩ بزيادة قدرها ١٦٤,٨٤٢ جنيها عن سنة ١٩٣٨ كما زادت واردات السكر المصري إلى السودان في الأربعة أشهر الأولى للحرب عن نظيرتها في نفس المدة من عام ١٩٣٨ بمقدار ٨٣,٣٠٣ جنيهات، وظلت شركة السكر المصرية وحدها تقريبا تمون السودان بالسكر اللازم لاستهلاكه طوال مدة الحرب، رغم ما قاساه المستهلك المصري من صعوبة الحصول على حاجته من هذه السلعة بالذات.

وعلى حين كانت مصر تقوم بكل هذه الخدمات، وتسهل على السودانيين أمور تموينهم "كانت حكومة السودان تتبع سياسة تقييد تجاه صادرات السودان إلى مصر، كانت تصل إلى حد المنع والحظر في كثير من الأحيان، فضلا عن حصرها حركة التصدير في يد هيئة بريطانية معينة تنفيذا لسياستها التي ترتب عليها صعوبات شديدة في التموين في مصر، إذ

حرمت البلاد من حقها في أولوية الحصول على الفائض عن حاجات السودان من منتجاته ومحصولاته، بعد أن كان الاعتماد عليها اعتمادا كليا في تصريفها، وكانت تلك الهيئة المحتكرة تشتري حاصلات السودان بأسعار مخفضة ثم تبيعها في مصر بأضعاف ما اشترت، وكان هذا التصرف محل تذمر السودانيين والمصريين على السواء".

لقد أثبتت الحرب الماضية، ودراسة جداول الصادر والوارد، وملابسات الإنتاج في مختلف نواحيه، اشتباك المصالح الاقتصادية بين شطري الوادي وتداخلها تداخلا لا يمكن فصله أو المساس به دون تهديد لها، ولن يستطيع الاقتصادي المحايد أن يجادل في أن كلا منهما مكمل للآخر باعتبار أن السودان منطقة زراعية بحتة، ومصر إلى جانب صفتها الزراعية الممتازة تتجه اتجاها سريعا نحو الصناعة. وإذا دلت المقدمات على النتائج فإن الشوط الذي قطعته مصر في السنوات الأخيرة في ناحية الاتجاه نحو الصناعة – (وهو اتجاه أصبحت حاجات مصر الاقتصادية وضرورة مواجهة مطالب عدد السكان المتزايدين الذين لا تستطيع موارد الزراعة مهما اتسعت وارتفع مستواها أن نفي بحاجاتهم) – يبعث على الاعتقاد بأنها في مدى العشر السنوات المقبلة ستقطع شوطا أبعد مدى في التقدم الصناعي وزيادة إنتاجه، ولابد من العمل على إيجاد أسواق جديدة، وتوسيع نطاق التوزيع لتلك المنتجات في البلاد المجاورة وفي مقدمتها أسواق السودان، كما أن ذلك التطور الصناعي سيتطلب بطبيعة الحال توسعا في استهلاك المواد الخام الزراعية التي يمكن أن يركن إلى السودان في تموين

صناعة مصر بالكثير منها، كالصمغ العربي والكاوتشوك الخام والدوم والجلود والأخشاب والسمسم والفول وورق البردي وغيرها.

وإذا كان (مستر كريج) – قوميسير الحكومة المصرية للجمارك – في بحث له عن "برامج مصر الاقتصادية لبعد الحرب" يلفت النظر إلى احتمال تصدير المنسوجات القطنية للحلول محل البضائع القطنية الرخيصة التي كانت تصدرها اليابان قبل الحرب إلى إفريقيا الشرقية، فإنا نرى هذا الاحتمال أقوى جدا في السودان، لا في حالة المنسوجات القطنية الرخيصة وحدها بل في غير هذا من المنتجات المصرية الصناعية. وليس هذا لأن السودان كان ولا يزال يعتمد على مصر في تصريف أغلب منتجاته، بل لأن الإنتاج المصري بلغ حدا من المتانة والإتقان ومراعاة الأذواق المحلية في كثير من الصناعات.

ولسنا وحدنا الذين نقول بالتوجيه الاقتصادي للسودان نحو الشمال، وارتبط مصالحه الاقتصادية ببلاد الشرق الأدنى، فالفابيون في نشرتهم عن السودان يؤكدون هذه الحقيقة إذ يقررون ما يأتي:

"ويظهر أن المستقبل الطبيعي للسودان هو أن يكون قطرا زراعيا مكملا لهذا الشرق الأدنى الذي يتقدم كثيرا في الصناعة، إذا أمكن تصريف منتجاته هناك.

ولو أنصف الفابيون لأبانوا عن هذا الارتباط الوثيق بمصر بصفة خاصة، على اعتبار أنها أشد جهات الشرق الأدنى اتجاها نحو الصناعة،

وأسواقها كانت دائما المجال الطبيعي الوحيد لتصريف أغلب حاصلات السودان كما وضحنا ذلك بالتفصيل.

أما (ديڤيز) ففي مقال له عن "اقتصاديات السودان وتجارته "يقرر" أن السودان يحد من الشمال بمصر، ويحد بالإريترية والحبشة والبحر الأحمر من الشرق، أما من الجنوب فتحده كينيا وأوغنده والكنغو البلجيكية، على حين أن إفريقيا الاستوائية تحده من الغرب، وكل هذه الأقاليم – فيما عدا مصر – يقتصر إنتاجها على خامات تشبه في كثير تلك الخامات التي ينتجها السودان، ولهذا كان هنالك مجال ضيق للتجارة معها، مع استثناء الوارد من بن الحبشة. وفوق هذا فليس هناك طرق تجارية تعبر الحدود الجنوبية والغربية لتربط السودان بأسواق بعيدة، وعلى ذلك فتوجيه السودان – في مسائل التجارة الخارجية – هو ناحية مصر والبحر الأحمر.

وإذا كانت مصر قد تنبهت إلى هذه الحقائق كلها، وتحينت كل فرصة لتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية، فإن انفراد الإنجليز بحكم السودان كان عقبة كأداء في سبيل كل الجهود، وكادت السياسة البريطانية منذ سنة ١٩٢٤ تقتل كل أمل في التعاون الاقتصادي، لولا يقظة المصريين وتنبههم إلى خطورة هذا الاتجاه، ثم كان من آثار النشاط المحمود الذي بدأته الجمعية الزراعية الملكية بتوجيه المغفور له الأمير (عمر طوسون) أن تألفت في سنة ١٩٣٥ بعثة مصرية من الماليين والتجار والزراع، زارت السودان ودرست أحواله الاقتصادية، وقد تفرع عن هذه اللجنة لجنة أخرى زراعية، كانت

مهمتها معاينة الأراضي الزراعية في السودان والنظر في أمر شراء بعضها لزرعها واستغلالها، وكان من نتائج هذا كله تأليف لجنة دائمة أهلية للسودان، تهتم بكل ما يقوي العلاقات الاقتصادية، وينمي الإنتاج في وادي النيل، ومن هنا كانت الجهود التي بذلت لتنفيذ كل ما ينمي التبادل، ويزيل شكايات المصدرين والمنتجين، ويمكن أن نلخص أهم اتجاهات الإصلاح في النقاط الآتية :

أولا – تسهيل المواصلات، بربط السكك الحديدية المصرية بالسكك الحديدية السودانية بين الشلال وحلفا، وبإنشاء طريق السيارات، مع تخفيض أجور نقل الحاصلات بين مصر والسودان سواء بالنقل البري أو النقل البحري .

ثانيا – اتصال السودان بمصر تليفونيا، مع تخفيض أجور المخابرات التلغرافية والتليفونية .

ثالثا – العمل على تفضيل المنتجات السودانية في العطاءات الحكومية.

رابعا – العمل على حماية المنتجات السودانية في السوق المصرية، بفرض ضرائب عالية على الواردات المصرية المماثلة لها، وتشجيع المنتجات المصرية تشجيعا يمكنها من منافسة المنتجات الخارجية في أسواق السودان.

وقد وفقت اللجنة في بعض هذه الجهود، واستمرت تسعى لتحقيق أهدافها الأخرى، ثم اتسع نشاطها، وتعددت نواحي العمل في محيط العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية بشكل رؤي معه أن تصبغ بالصبغة الحكومية ليكون لها أثر أقوى، ولتستطيع تنفيذ كثير من المشروعات دون كبير إبطاء، وقد تم هذا في ١٩٣٨ حيث ضمت اللجنة إلى وزارة التجارة والصناعة ،التي أنشئت بها كذلك إدارة خاصة بشؤون السودان .

كل هذا يبين الخطوات الإيجابية الكثيرة التي أخذتها مصر في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية، ولكنها في الواقع كانت تصطدم دائما بسياسة الإنجليز المقررة، ونواياهم المبينة على عرقلة هذه المجهودات وتعطيل تلك الجهود، وقد استغلوا حكمهم المنفرد في السودان فلم يتقيدوا بنصوص المعاهدات (كما كان موقفهم في النظام الجمركي بين مصر والسودان)، ولم يسهلوا مهمة الخبير الاقتصادي المصري للسودان – حيث نصت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ على إنشاء وظيفته ليكون حلقة الاتصال بين القطرين في الشئون الاقتصادية، وليضمن توطيد العلاقات التجارية بينهما على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المتداخلة في كل نواحي الإنتاج، بل هم على العكس قد جعلوا منها وظيفة معطلة لم يحقق شاغلوها شيئا كثيرا مما أنشئت هذه الوظيفة لتحقيقه، وسيكون الحال كذلك في أي خطة ترسم مع وجود الإنجليز في السودان، ولهذا فلا مناص من هذه الوحدة بين القطرين حتى تستطيع الأمور أن تسير في مجراها الطبيعي – لمصلحة سكان الوادي جميعا – وأن توضع قواعد تلك

السياسة الاقتصادية الموحدة التي يمكن بمقتضاها أن تنتج مصر من الأصناف ما يحتاج إليه السودان، وأن ينتج السودان من الحاصلات ما يلزم لمصر، وأن يتم التبادل بينهما بطريقة سهلة ميسرة، ولا تقوم فيها عقبات وصعوبات مفتعلة لا تتفق مع مصلحة البلدين بحال من الأحوال.

وقد يقتضي هذا التنظيم الموحد تشجيع قيام عدد من الصناعات المحلية التي تتوافر لها عوامل النجاح في السودان، وستكون كلها في الغالب صناعات زراعية، أو صناعات تستفيد من التوسع في تربية الحيوانات، وقد بدأ شيء من صناعة الزيوت وعمل الصابون ودبغ الجلود والنسيج اليدوي وصناعة الفخار، لكن هذه كلها خطوات أولية لا يرجى لها إقدام إلا بمساعدة خارجية، لن تبخل بها مصر في ظل الوحدة، وستستطيع وقتئذ أن تساهم في توفير الصناعة اللازمة لإنجاح مثل هذه الصناعات، وفي مقدمة تلك العناصر: الخبرة والأيدي العاملة ورءوس الأموال، بل قد يستدعي الأمر إنشاء فروع في السودان لتلك الصناعة المصرية الناجحة توفيرا لأجور النقل، واستفادة من الظروف المحلية المهيئة لنجاح مثل هذه الصناعات.

ثالثا – المصالح المشتركة في مياه النيل :

أشرنا في مقدمة هذا البحث إلى الأهمية الحيوية لنهر النيل بالنسبة للأراضي التي يمر بها، وأكدنا أن أهميته لمصر تفوق بكثير أهميته لأقاليم الحوض الأخرى، ثم بينا كيف أن تحول أراضي مصر من نظام ري الحياض

إلى نظام الري الدائم قد زاد في هذه الأهمية، وجعل أمر الهيمنة على تنظيم تصريف ماء النهر ضرورة ماسة ، وأضفنا إلى هذا أن مصر قد انتهت تقريبا من إقامة جميع المنشآت التي تمكنها من تنظيم ماء النيل داخل أراضيها، وبدأت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم في أراضي السودان، وبهذا دخلت علاقاتها بهذا الشطر الجنوبي من وادي النيل في دور جديد يتطلب اطمئنانا تاما إلى رعاية هذه المصالح الحيوية، وتمكين مصر من أن تنفذ تلك المشروعات التي يتطلبها تطورها الاقتصادي مستقبلا.

ولا بد لفهم هذه المصالح الحيوية لمصر – من تنفيذ مشروعات النيل – من أن تستعرض استعراضا سريعا نمو السكان في مصر، ومدى التوسع الزراعي الذي يمكن أن يتم لمواجهة شيء من هذا النمو والتغيير الذي يمكن أن يطرأ على بعض أسس الفلاحة المصرية ليزيد في إنتاج الأراضي، وارتباط هذا كله بضرورة توفير الماء الذي يحتاج إليه كل هذه الاتجاهات.

أما عدد سكان مصر في التعدادات المختلفة واتجاه نموهم ومتوسط زيادتهم فواضح في الجدول الآتي :

سنة التعداد	عدد السكان	الزيادة العددية	الزيادة المئوية	متوسط الزيادة المئوية في السنة
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٢١			
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	٢,٩١٠,٥٠٤	٤٢,٧	٢,٩
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٩	١,٥٧٢,٨٣٤	١٦,٢	١,٦

١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨	١,٤٦٣,٥٥٩	١٣,٠	١,٣
١٩٢٧	١٤,٢١٧,٨٦٤	١,٤٦٦,٩٤٦	١١,٥	١,٢
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١,٧١٤,٨٣٠	١٢,١	١,٢
١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٤٤٨	٣,١٠٧,٧٥٤	١٩,٥	١,٩ تقريبا

وهذه الأرقام تبين بجلاء كيف يزداد السكان في مصر زيادة مطردة سريعة، رغم ارتفاع نسبة الوفيات بشكل لا يعرف في أقطار العالم الأخرى. وإذا كان من الصعب أن نتنبأ بمستقبل هذه الزيادة بالدقة، فإن هنالك تقديرات يمكن أن تعطينا فكرة تقريبية عما ينتظر أن يصل إليه عدد سكان مصر في المستقبل القريب.

سنة ١٩٦٠ ... ... ٢٠,٥ مليونا

" ١٩٨٠ ... ... ٢٦ "

" ٢٠٠٠ ... ... ٣٢,٥ "

ونظرا لأن غالبية سكان مصر تعتمد بطريقة ما على الزراعة فان من المهم أن نركز اهتمامنا في المساحة المنزرعة حاليا ومستقبلا ، وأن نربط ذلك بهذا النمو السريع للسكان

	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٠
عد السكان (بالمليون)	١١,٣	١٢,٨	١٤,٢	١٥,٩	١٦,٨
مساحة الزراعة (ملايين الأفدنة) ...	٧,٣	٧,٨	٨,٦	٨,٥	٨,٥
متوسط ما يخص الفرد (بالفدان) ...	٠,٦٧	٠,٦١	٠,٦١	٠,٥٣	٠,٥٠
مساحة الأرض (ملايين الأفدنة) ...	٥,٤	٥,٣	٥,٥	٥,٣	٥,٢

متوسط ما يخص الفرد (بالفدان) ... ٠,٤٨ ٠,٤١ ٠,٣٩ ٠,٣٣ ٠,٣١

ومن هذا الجدول تبدو ضآلة ما يخص الفرد من الأراضي الزراعية، مع ملاحظة أن الذين يملكون فعلا لا يتجاوز عددهم في الإحصائيات الأخيرة مليونين ونصفا من السكان، وأن توزيع الأراضي بين هذا العدد المحدود من الملاك ليس فيه شيء من التوازن والتناسب، إذ تحتكر ملكية غالبية الأراضي نسبة ضئيلة جدا من الملاك، على حين أن الغالبية العظمى من الملاك تقل ملكيتهم عن الفدان.

وقد دعا هذا الموقف إلى التفكير الجدي في أخذ خطوات لتوسيع المساحة المزروعة، بحيث يتم استصلاح الأراضي التي يمكن أن تستغل استغلالا زراعيا مكسبا، وإذا نحن اعتمدنا على الأرقام التي وردت بكتاب "حوض النيل" الذي ألفه (هرست وبلاك وسميكة) في سنة ١٩٤٦ فإن أقصى ما تستطيع مصر أن تصل في توسعها الزراعي إليه في المستقبل البعيد هو :

	المساحة في سنة ١٩٤٠	أقصى ما يمكن الوصول إليه
الوجه البحري	٣,٥١٢,٠٠٠ فدانا	٤,٦٠٠,٠٠٠ فدانا
القبلي	٢,٤٦١,٠٠٠ "	٢,٥٠٠,٠٠٠ "
	(منها ١,٠١٧,٠٠٠ تروى ري حياض)	(تروى كلها ريا دائما)

وقد قدر مؤلفو الكتاب المشار إليه (صفحة ٢٠) أن الوصول إلى زراعة كل هذه المساحة (٧,١٠٠,٠٠٠ فدانا) سوف يحتاج إلى المقادير الآتية من الماء :

أول فبراير إلى ٣١ يوليه .... ٢٨ مليارا عند أسوان .

أول أغسطس إلى ٣١ يناير ... . ٣٠ مليارا عند أسودان .

الجملة ... . ٥٨ مليارا .

وكان تقدير لجنة النيل (Nile Commission) في سنة ١٩٢٠ هو ٦٠ مليارا ، والمؤلفون يرون أن من الضروري – لكفاية حاجة مصر من الماء – إقامة المنشآت وتنفيذ المشروعات التالية وهي مشروعات يتفق معهم في معظمها كل من عالج هذا الموضوع من الأخصائيين :

١– خزان جديد في الإقليم بين العطبرة ووادي حلفا.

٢– خزان بحيرة البرت مع تنظيم صرف مياه بحيرة فكتوريا .

٣– قناة في منطقة السدود .

٤– خزان بحيرة طانا .

والواقع أن مشروعات الري التي يفكر فيها لا يقصد منها مجرد تحويل أراضي الحياض إلى ري دائم، واستصلاح الأراضي البور التي يمكن زراعتها، بل إن هنالك من الدواعي الأخرى ما يتطلب زيادة الماء المخزون وتنظيم تصريف النهر في شهور السنة المختلفة، وربما كان من أهم هذه الدواعي ما يأتي:

(أ) توفير الماء الصيفي اللازم لتوسيع المساحة التي تزرع أرزا كل عام، إذ أن زراعة الأرز – على الرغم من مسيس الحاجة إلى التوسع فيها – مقيدة بالكمية التي يمكن توفيرها من الماء الصيفي وعرضة لتذبذبات شديدة بين عام وآخر .

(ب) توفير الماء لتقريب المناوبات الريفية التي يقاسي الفلاحون كثيرا من طول الفترات التي تفصل بين مناوبة وأخرى .

(ج) توفير الماء الذي يكفي للوصول إلى الأراضي الواقعة على نهايات الترع والتي يصعب ريها في بعض أيام السنة، نظرا لقلة الماء واستنفاذه في الأراضي التي تمر بها الترع أولا .

(د) إمكان التبكير في زراعة المحاصيل النيلية التي تضر كثيرا من تأخير زراعتها.

فإذا أضفنا إلى كل ما سبق ما يمكن أن تفيده مصر من بعض هذه المشروعات في اتقاء ضرر الفيضانات العالية التي تهددها بين آونة وأخرى، أمكن أن ندرك طبيعة المصالح المصرية في السودان، وأن نلمس توقف التقدم الزراعي في مصر على ضمان حصول مصر على الكميات اللازمة لها من ماء النيل.

والملاحظة أن الكتابات الإنجليزية تجمع كلها على حق مصر في الماء وضرورة تمتعها بكل الضمانات التي تؤكد لها هذا الحق، حتى ليؤخذ عن

(لورد كرومر) – فيما يكتب (كرابيتس) في كتابه عن السودان – أنه كان ينظر إلى النيل على أنه نهر مصر، وأن السودان في نظره إنما هو مجرد طريق يحمل إلى أراضي الدلتا الخصب والحياة. وقد أعلن مستر (رمزي مكدونالد) هذا الحق الذي تتمسك به مصر إعلانا صريحا في مجلس العموم البريطاني في جلسة ١٠ يولية ١٩٢٤ بتصريحه الآتي:

"إن على الفلاح المصري أن يظل مقتنعا تماما بأن استقلال السودان – نتيجة للاتفاقية التي نحن مستعدون لإتمامها – لن يكون معناه أن نصيبه من الماء سوف يقل شيئا عما كان يمكن أن يتمتع به لو كان هو الذي يحكم السودان وينظمه"

لكن إذا كانت مثل هذه التأكيدات تكفي لطمأنينة الشعوب على أمور تأتي أهميتها في المرتبة الثانوية فإن من الصعب أن يركن المصريون إليها في مسألة تتوقف عليها حياة الملايين منهم، سيما وأنهم يعرفون تماما أن الخلق السياسي لم – ولن – يرتفع مستواه إلى الدرجة التي يمكن الاطمئنان إليها كثيرا، وعند المصريين من الأدلة ومن السوابق ما يجعلهم متمسكين بوحدة وادي النيل، وحدة تبعد الإنجليز عن وادي النيل، وتكف أيديهم عن التدخل في أي شأن من شؤونه، ففي هذا وحدة الضمان الأكيد لحفظ مصالحهم الحيوية في السودان، ولاطمئنانهم إلى رعاية حقوقهم الشرعية في ماء النيل. ويكفينا بيانا لقوة حجة المصريين وسلامة موقفهم في هذا الأمر الخطير أن نشير إلى النقاط الآتية :

١- أن كتاب الإنجليز أنفسهم لم يخفوا أهمية السيطرة على الجزء الجنوبي من وادي النيل للتحكم في مصر إن دعت الحاجة إلى ذلك، فقد جاء مثلا في كتاب (ڤلتين تشيرول) عن المشكلة المصرية، ما يلي:

"إن مشروعات تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض في السودان قد أعدت تحت الإرشاد الشخصي للورد (كتشنر) الذي كان له اهتمام شديد بها، لا لأنها فقط تفتح مجالا للحصول على إمداد لا حد له من الماء لمصر والسودان، بل لأنه – فوق ذلك – كان يرى النتائج السياسية الكبيرة التي ترتبط بالتحكم الدائم – من السودان – في مياه النيل التي تعتمد عليها كل حياة مصر "

كما جاء في كتاب (سيدني بيل عن السودان) ما يأتي:

"لا يستطيع أحد أن يمكن لحكمه في مصر إلا إذا سيطر كذلك على وادي النيل"، وأضاف الكاتب: "إن وجود منابع النيل الأبيض في أرض بريطانية بحتة، ووجود العلم البريطاني في السودان نفسه يرفرف إلى جانب العلم المصري، إنما يعطي لمركز بريطانيا في مصر مظهرا أكثر دواما .

٢- إن انفراد الإنجليز بحكم السودان، ونجاحهم في تحقيق فصل شطري الوادي، أحدهما عن الآخر سوف يمكنهم من أن ينفذوا سياستهم التقليدية التي يرمون بها إلى التوسع في زراعة القطن في أقاليم السودان الشرقية، خدمة للمطامع الاستغلالية التي أشرنا إليها من قبل، وهي سياسة بدأت محدودة في أرض الجزيرة، لكن ليس هنالك في الواقع ما يحمي

مصالح مصر منها إلا وحدة وادي النيل، وانتهاء تداخل الإنجليز في حكم السودان. إن (لورد كرومر) عندما انتهى من دراسة تقرير (سير وليم جارستن) عن مشروعات النيل أشار إلى أن الخطة كلها قائمة على مبدأ انتفاع مصر بماء (النيل الأبيض)، وانتفاع السودان بمياه (النيل الأزرق)، وليس من شك في أن هذه هي النية المستترة التي يخفيها الإنجليز في سياستهم إزاء مشروعات النيل المختلفة، قد تجلى هذا في إسراعهم في تنفيذ خزان سنار، ودفع مصر إلى تنفيذ خزان جبل الأولياء. فإن شركة الجزيرة كانت تريد أن تكون مطلقة الحرية في الانتفاع من مشروع خزان مكوار الذي كلف حكومة السودان ما لا يقل عن ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات، وكانت تريد – هي وحكومة السودان – أن تزيد الأرض المزروعة زيادة تتكافأ مع ما أنفق من الأموال. وقد رؤي وقتئذ أنه لا يمكن تحقيق هذا من غير إلحاق أذى بمصالح مصر، وإذن فبقاء خزان جبل الأولياء ما يمكن مصر من أن تستغني عن جزء آخر من حقوقها في مياه النيل الأزرق؛ فإذا صح أن هذا هو السبب الحقيقي – أو السبب الأكبر – الذي دعا الحكومة الإنجليزية إلى تحريض حكومة مصر وقتئذ على المضي في ذلك المشروع، فإن مصر قد خسرت خسارة مزدوجة:

(أ) فهي أولا التي تحملت كل نفقات المشروع الطائلة، مع أن شركة استغلال الجزيرة هي التي تستفيد منه الفائدة الكبرى، من حيث إنها تستطيع التوسع في الزراعة، ومن حيث أن الأهالي الذين يغمر الخزان أراضيهم سيضطرون إلى الهجرة إلى أرض الجزيرة وغيرها بعد أن تدفع الحكومة المصرية من التعويض ما يكفي لنقلهم وإعداد المساكن لهم.. الخ.

(ب) وعدا هذا فقد كان المقصود من هذا المشروع هو اكتفاء مصر – إلى حد ما – بمياه النيل الأبيض عن مياه النيل الأزرق، مع أن مياه الأزرق هي التي بنت القطر المصري وأوجدته من العدم، وفقدان شطر منها فقدان للشطر الأكبر من موارد مصر الطبيعة؛ فإذا قيل ما حاجة مصر إلى كل مياه النيل الأزرق في الوقت الذي يذهب أكثرها إلى البحر فيفقد دون أن ينتفع به أحد، وما ضر مصر لو أن جزءا من هذه المياه حول إلى أرض الجزيرة لينتفع به أحد؟ هذه حجة قد تبدو لأول وهلة من القوة بحيث لا سبيل إلى دحضها، لكن قليلا من التفكير سيرينا أنها حجة واهية، فإن الوقت الذي تذهب فيه مياه النيل في البحر هو الزمن الذي يعلو فيه مستوى النهر حتى يغمر الحياض في أقصى الصعيد، فإذا أنقص الفيضان بحيث لا يذهب ماء النهر في البحر هباء فإن مستوى النهر أن يرتفع بحيث يمكن ري الحياض في بعض بلاد الصعيد، وبذلك تضحي مصالح الفلاحين في جزء من الصعيد من أجل صالح شركة الجزيرة

وما تستطيع حكومة السودان أن تمن علينا بأن تنفيذ خزان جبل الأولياء كان فيه تضحية لمصالح السودانيين، لأن أرض الجزيرة نظرا لارتفاع مستواها ونظرا لانخفاض مستوى النيل الأبيض لا يمكن لها أن تنتفع من ماء هذا النهر بشيء، وهذه الحقيقة ظاهرة حتى في كتاب السير مردخ ماكدونالد (صفحة ٩٠ من النسخة الإنجليزية)، فالقطر الوحيد الذي يمكنه أن يستفيد من الماء المخزون في النيل الأبيض هو بحكم الطبيعة القطر المصري. وعلى هذا فما كان ينبغي أن تساوم مصر في حقوقها في مياه النيل الأزرق بالتوسع في المخزون لها من مياه النيل الأبيض، وما يجب

مطلقا أن تسلم مصر بأي نقص في حصتها، إلا إذا بني خزان (طانا) بعد بحث دقيق يثبت أن مصر لن تؤذى به في أي حال من الأحوال .

٣- على أن مخاوف مصر من شطر وادي النيل وفصل شماله عن جنوبه، وتوطيد السيادة الإنجليزية في ربوع السودان لا تقوم على مجرد الشكوك والظنون، فقد بدت السياسة الإنجليزية سافرة وقتا ما، وصرحت بما كانت تحاول أن تستره، وتحللت من قيود المعاهدات التي كانت قائمة بينها وبين مصر على ضمان حقوق مصر في ماء النيل. لقد صرح رئيس الحكومة البريطانية تصريحه الذي أشرنا إليه بمجلس العموم في ١٠ يوليه ١٩٢٤، وهو الذي يؤكد فيه حرص بريطانيا على حقوق مصر في مياه النيل، حرصنا لا تستطيع مصر أن تقوم بخير منه لو تركت لها مقاليد الأمور في السودان (!)، ثم كانت الحادثة الفردية التي أودت بحياة (سير لي ستاك) - سردار الجيش - في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (أي بعد خمسة شهور فقط من التصريح)، فأرسلت بريطانيا إنذارها المشهور إلى الحكومة المصرية، متحللة تماما من القيود التي كانت تقيدها في زراعة أرض الجزيرة، ومهددة بإطلاق يدها في التوسع في استغلالها كما تريد، فقد نص البند السادس من الإنذار على أن "حكومة السودان ستزيد المساحة التي تروى من أرض الجزيرة من ٣٠٠٠,٠٠٠ فدانا إلى رقم غير محدد حسبما تدعو الحاجة!!"

حقيقة إن حكومة السودان لم تنفذ هذا الإنذار، وإن الرأي العام قد ثار ضده وعارضه، لكن هذا قد أكد للمصريين أن مجرد الإنفاق على

توزيع ماء النيل لن يطمئن مصر على حقوقها، ما دام الإنجليز مسيطرين على شؤون السودان، وما دامت وحدة وادي النيل غير محققة.

وقد تجلى هذا التشكك بمظهر عملي في المعارضة القوية التي وجهتها مصر إلى مشروع جبل الأولياء، تلك المعارضة التي قامت أساسا على الخوف من أن تستغل إنجلترا وجودها في السودان فتوجه هذا المشروع – الذي أنفقت مصر عليه ملايين الجنيهات – ضد مصالح المصريين. وقد كان هذا واضحا تماما في مذكرة عثمان محرم باشا ومُحَّد زغلول باشا التي نشرت في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ والتي نقتطف منها ما يلي:

"الآن وقد ظهر أن بناء خزان جبل الأولياء حسب المشروع المراد تنفيذه يمكن من يتحكم فيه من حجز المياه به لغاية منسوب ٣٨٠ مترا، فمن يتسلط على خزان جبل الأولياء وتسول له نفسه أن يضر القطر المصري يمكنه أن يتحكم في إيراد المياه الصيفية الآتية للقطر المصري من النيل الأبيض الذي عليه المعول مدة التحاريق بإحدى الطريقتين الآتيتين:

الأولى: إذا كان خزان جبل الأولياء قد تم ملؤه مدة الفيضان، على أن يبتدئ تفريغه من يناير لغاية مارس، ففي هذه الحالة يمكن قفله وملؤه ثانيا، بأن تحجز فيه كل المياه الآتية من النيل الأبيض لمدة أربعة شهور من أبريل لغاية يوليه لأن مجموع تصرف النهر في الأشهر الأربعة المذكورة أحد عشر مليار وكسور أي أقل من الإثنى عشر مليارا التي يمكن تخزينها به.

الثانية: إذا تعمد من بيده أمر التحكم في هذا الخزان عدم ملئه مدة الفيضان يمكنه حينئذ أن يقفل هذا الخزان قفلا محكما في أوائل فبراير ويستمر هذا القفل حتى أواخر يولية، وبذلك يتم له حرمان مصر من كل إيرادها الصيفي الآتي من النيل الأبيض

وإذا كان خزان جبل الأولياء قد تم، واستفادت مصر من تخزين المياه خلفه فائدة محققة، فإن ذلك لا ينفي أن في استطاعة من بيده الأمر في السودان أن يلحق ضررا بليغا بالزراعة المصرية أن تعتمد إساءة استعمال هذا الخزان.. وما يقال عن جبل الأولياء يمكن أن يقال عن المشروعات الأخرى التي تقتضي مصلحة مصر أن تقام على جهات مختلفة في أعالي النيل، ومن هنا أكد الكتاب جميعا – فنيين كانوا أو سياسيين – ضرورة التريث في البدء بها، حتى تستقر العلاقات السياسية بين مصر والسودان، وتنتمي تلك الحالة القائمة في وادي النيل إلى نهاية تبعد تلك المصادر التي تثار الشكوك ضدها، وتزيل تلك المواضع التي يأتي لمصر منها التهديد، وكان هذا التحذير صريحا في دراسة لجان ما بعد الحرب، إذ أوصى المختصون يبحث مشروعات الري مستقبلا بألا تجازف الحكومة المصرية بصرف ما تتطلبه مثل تلك المشروعات من ملايين الجنيهات (خمسون مليونا في العشرين سنة القادمة)، إلا إذا كان لها كل السلطة في الهيمنة عليها، حتى لا تتعرض حياة مصر الاقتصادية لمفاجآت لا تستطيع لها دفعا.

وقد عبر (سيدني بيل) عن وحدة هذه المصالح أحسن تعبير، إذ قرر "أن الصيحة التي تنادي بأن السودان للسودانيين صحية ليس هنالك أسخف منها، لأن قصة ربط النيل تجعل هنالك أمرا واحدا غاية في الوضوح، هو أن حوض النيل قطر واحد، وقيام سلطات موزعة فيه أمر مستحيل، إذ يجب أن تقوم فيه سلطة قوية تسيطر على أراضيه".

وما يستطيع منصف ملم بما بذلته مصر من جهود في السودان، عليم بما صرفته فيه من أموال أن يتهم مصر بالأنانية لتمسكها بحقوقها في السودان، أو يرميها بأنها تضحي بمصالح السودانيين لتستأثر هي بمياه النيل، فمصر – كما عبر رئيس وزارتها في ملحق اتفاقية ٧ مايو ١٩٢٩ بينها وبين الإنجليز – كانت دائما شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة وهي لذلك مستعدة للاتفاق على زيادة ذلك المقدار (من الماء) بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل، ولا بما تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعي، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية، وهي تعلم تمام العلم ألا تضارب بين مصلحة القطرين إن تركت مقاليد الأمور لشعبيهما، وتخلت تلك القوة الداخلية التي تسعى للتفرقة بينهما، وتصوير مصالحهما بصورة التعارض والتنافر.. عندئذ يبدأ الوادي دورا جديدا من أدوار بعثه: يحدد أهدافه وينظم شؤونه، ويجند كفاءاته ويعبئ موارده، ويخلق من سكان وادي النيل أمة فتية موحدة تلعب دورها الرئيسي في العالم الجديد الذي يتحدث الآن عنه، وتقوم بمهمتها الخطيرة كقوة محضرة للشعوب الإفريقية الأخرى.

أغراض الإنجليز الحقيقية من احتفاظهم بالسودان

هذه هي مقومات وحدة وادي النيل في نواحيها الطبيعية والإثنوجرافية والثقافية والاقتصادية لا يلمس الباحث فيها ضعفا ولا يتبين في منطقها عوجا، فما حجة الإنجليز في استمرار نفوذهم في السودان، وما غرضهم الذي يسعون إليه من العمل على هدم وحدة الوادي، وفصل الجنوب عن الشمال؟.. إن الإنجليز يتظاهرون بأن رسالتهم في السودان رسالة إنسانية قبل كل شيء، فما يقصدون في الواقع إلا تحضير سكانه وتهيئة أسباب التقدم لهم، والسير بهم سريعا نحو الاستقلال.. وهذه دعوى سمعناها من كل مستعمر لم يعرف عن استعماره إلا ما يسئ إليه وما يصفه بأشنع التهم وأسوأ ألوان الاستغلال، ولو أن الأمر كان مجرد رسالة إنسانية ما رأينا كل هذا الحرص على الاحتفاظ بالمستعمرات، وما كان هنالك ذلك الصراع الشديد بين الدول المختلفة على حكم الشعوب وتوسيع مناطق النفوذ..

الواقع أن للانجليز مصالح اقتصادية واستراتيجية في هذا الجزء من إفريقيا، هي العامل الحقيقي في تمسك الإنجليز بحكم السودان، والانفراد بالسلطة فيه، والسعي إلى إبعاد المصريين عنه إبعادا تاما، وأهم هذه المصالح ما يأتي :

أولا: استغلال السودان من حيث موارده الطبيعية، والأيدي العاملة الرخيصة، ومن حيث إمكان الاستفادة منه مستقبلا كسوق من الأسواق

التي يستقل بها الإنجليز، وقد رأينا أن العناية تكاد تكون مركزة الآن في إنتاج القطن، الذي تريد المصانع البريطانية أن تضمن الحصول عليه من أراض خاضعة للحكم البريطاني، ومرتبطة بالاقتصاد البريطاني كل الارتباط .

"كان الدافع إلى زراعة القطن في السودان هو الخوف من نقص القطن الذي يمكن لبريطانيا الحصول عليه من مصادر أخرى"

ولسنا بحاجة إلى أن ندخل في تفاصيل استغلال الإنجليز للسودان عن طريق استخدام رءوس الأموال الإنجليزية في المشروعات المختلفة، بل يكفي أن تحيل القارئ إلى الفصل الذي كتب عن السودان في الكتاب الذي ألفته (الينوربرنز) في عام ١٩٢٨ عن (الاستعمار البريطاني في مصر) ففي هذا الكتاب بيانات عن تغلغل رءوس الأموال الإنجليزية في السودان واحتكار الشركات البريطانية للمشروعات العامة، نتيجة لممالأة حكومة السودان لها، وتسخير سلطتها لخدمة مصالح المساهمين في هذه الشركات .

ثانيا: الاستفادة من السودان من الوجهة الحربية، باعتباره واقعا على طرق مواصلات الإمبراطورية في إفريقيا وغيرها، وعلى أساس أن وجود إنجلترا في بلد كمصر وغير من بلاد الشرق الأدنى أمر مؤقت، لا يرجي له بقاء في ظل الحركات القومية العنيفة التي تسود هذه البلاد، وتزداد تأججا وعداءً للاستعمار الإنجليزي عاما بعد عام. وهذه الأهمية الحربية للسودان يصرح بها الكتاب الإنجليز في كثير من الكتابات: فـ "الفابيون" في نشرتهم

عن السودان يقررون هذا بصراحة : "إن البريطاني يهتمون بالسودان بسبب أهميته الاستراتيجية، بصفة واقعا على ساحل البحر الأحمر، وعلى طرق العالم الجوية مستقبلا، وعلى منابع النيل الخ"

والكتابة (إلينوربرنز) تؤكد هذا أيضا بكل وضوح :

"وإلى جانب الاحتمال الكبير لاستغلال السودان داخليا، فإن التحكم في السودان مهم للاستعمار البريطاني لأسباب أخرى، فساحله يمتد امتدادا طويلا على البحر الأحمر الذي لا يقل أهمية عن قناة السويس كحلقة رئيسية في مواصلات الإمبراطورية".

بل إن هذه الكاتبة تصرح بأكثر من هذا، حين تشير إلى أهداف الإنجليز المستقبلية، وإلى النية المبيتة للسودان وسكانه:

"إن السودان يحد أراضي أوغندة التي لا تقل أهميتها عنه، ومن المحتمل جدا أن تضمه إنجلترا إلى ذلك الاتحاد الذي يفكر في تكوينه، ليشمل كل الممالك البريطانية في شرق إفريقيا كشرط لأي تنازل لمصر يسلم به الإنجليز مستقبلا"

وإذا كان في الماضي ما يبرر تمسك الإنجليز بالبقاء في السودان لحماية طرق مواصلات إمبراطوريتهم، فنحن نرى أن ظروف العالم الآن، ونتائج الحرب الأخيرة، والاتجاهات الدولية في تنظيم السلام العالمي، كل

هذا يضعف من حجة الإنجليز، ويجعل بقاءهم في السودان أمرا لا تبرره المقتضيات الاستراتيجية :

١- فالدول التي كانت تخشاها إنجلترا، وتخاف تهديدها لمصالحها في إفريقيا والشرق الأدنى (كإيطاليا وألمانيا واليابان) قد هزمت هزيمة منكرة، وليس هنالك أمل في قيامها كقوى يخشى بأسها حتى في المستقبل البعيد، وبهذا أصبح في الإمكان أن تطمئن إنجلترا من هذه الناحية، وألا تسخر السودان لمصالحها الحربية، تسخيرا يربط بعجلة الإمبراطورية البريطانية ويباعد بينه وبين الأمم التي تصل بها كل العوامل الطبيعية والبشرية .

٢- واحتفاظ إنجلترا بالسودان -كقاعدة حربية لها - أمر يتنافى مع دستور هيئة الأمم المتحدة الذي لا يقر اتخاذ بعض دول العالم قواعد يمكن أن تهدد السلام العالمي في ظرف من الظروف، ومن حق مصر - بصفة خاصة - أن ترى في وجود الإنجليز في السودان عامل تهديد لسلامتها، ووسيلة ضغط عليها، سيما وأن وجود الإنجليز في السودان هو في حد ذاته أمر لا يستند على أساس شرعي، وليس له مبرر من القانون الدولي.

٣- وإذا كان الإنجليز يعارضون في وجود المصريين في السودان، وينكرون على مصر مطالبتها بأن يكون لها وحدها حق ضمان مصالحها الحيوية فيه، وسعيها إلى تحقيق وحدة وادي النيل ذلك السعي الذي يؤيدها فيه الغالبية العظمى لسكان السودان، فأولى بهم هم أن ينسحبوا منه، وسيقبل المصريون عندئذ عن طيب خاطر ما يراه السودانيون في تحديد

طبيعة صلتهم بسكان الشمال. أما هذا الاستفتاء الذي يلوحون به الآن – في ظل تحكمهم، وتحت تأثير دعايتهم المغرضة ضد مصر والمصريين – فأمر لا يقرهم أحد عليه، وكثيرا ما كانوا هم أشد المعارضين لنتائج مثل هذه الاستفتاءات التي تتم في جو مصطنع لا يسمح للأهالي بالتعبير عن رغباتهم بحرية وصراحة.

ثالثا: وقد يكون من أهم ما يدفع الإنجليز إلى البقاء في السودان، وإلى اتباع سياسة خاصة في الجزء الجنوبي منه، إبعاد المؤثرات الشمالية والحيلولة دون تسرب فكرة القومية والاستقلال إلى هذا الجزء من إفريقيا. إنهم يعلمون تماما أن قيام السودان كجزء من وحدة مستقلة لها كيانها القومي ووضعها الذاتي أمر يهدد مطامعهم الاستعمارية في إفريقيا الوسطى والشرقية، وهي مناطق مستعدة – استعدادا يتزايد بمرور الوقت – لتقبل التيارات السياسية والأفكار التي تبذر فيهم بذور القومية والوطنية التي يحاربها المستعمرون ويقضون عليها بكل قوة. وما دام الشمال هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتسرب منه مثل هذه التيارات الممهدة، فالإنجليز حريصون جدا على أن يوطدوا سلطانهم فيه، وأن يمنعوا انتشار المبادئ التقدمية بين سكانه، فلما غلبوا على أمرهم في شمال السودان وشعروا باستحالة نجاح سياستهم فيه، وضعوا كل همهم في جنوبه، وأقاموا كل تلك الصعوبات في سبيل الانتقال إليه، وتعمدوا إبقاء سكانه على حالتهم المتأخرة ليظل الجنوب "مصدا" يدرأ عنهم الخطر، و"درعا" يقي استعمارهم التصدع، ويبقي أهل المستعمرات البريطانية في عزلتهم السياسية وركودهم الثقافي، ففي هذا مصلحة المستعمر وقوة نفوذه واستمرار سلطانه في تلك الأقاليم الغنية الواسعة. لهذه الاعتبارات وحدها

يحارب الإنجليز وحدة وادي النيل، ويعملون على تقطيع ما أمر الله به أن يوصل، ويناقضون منطق الاتجاه السياسي الجديد الذي يعارض فكرة القومية في دائرة مجلة ضيقة، ويشجع التوسع في تطبيقها، بحيث تضم أكبر ما يمكن من الوحدات التي تتوافر لها عوامل الاندماج والانسجام، وإذا كانت دواعي الدفاع ومقتضيات التقدم الاقتصادي تدفع العالم إلى أن تتوحد دوله الصغرى في مجموعات كبيرة، وكان مستقبل البشرية متوقفا على تحقيق هذه الفكرة الجديدة والأخذ بسياسة الاتحاد والاندماج بين الشعوب، فعلام إذن يحارب الإنجليز وحدة وادي النيل، وهي حقيقة تقوم على وحدة الطبيعة والجنس والتاريخ والثقافة، والمصالح المشتركة المتداخلة في أسس الحياة الاقتصادية جميعا!؟

عباس عمار

٢ـ مظاهر الوحدة في العصور القديمة

أرسل الله ذلك النهر الكريم من قلب إفريقية، متخذا طريقه نحو الشمال حتى بلغ بحر الروم، يحمل الحياة بين يديه إلى تلك الأجيال المتعاقبة من أناس وحيوان وطير، وشاءت الطبيعة أن تجعل من ذلك النهر وريدا من أوردة الحياة في القارة الإفريقية، جمع بين قلبها في أعالي السودان وأطرافها عند شواطئ بحر الروم ثم ربط بين شقي الوادي مصره وسودانه برباط لا تنفصم عراه، وهو سيظل كذلك إلى أن يأذن الله فتتبدل الأرض غير الأرض. ولقد أسمى المؤرخون القدماء سودان الوادي من الشلال إلى الخرطوم أثيوبيا، وأسماه المصريون أنفسهم الأقاليم الجنوبية، وفي ذلك ما يشير إلى أنهم عدوها ضمن أقاليم واديهم. تلك حقيقة أوجدتها طبيعة الخلق والحياة في القارة الإفريقية، وفطن إليها رجال التاريخ الذين كتبوا في تاريخ الوادي وفي مقدمتهم البريطانيون، فهذا أديسون Addison يقول: "ارتبط تاريخ السودان دائما بتاريخ مصر ارتباطا قويا كان أو ضعيفا"

وهذا ريسنر Reisner يقول:

(أ) "ولما كانت مصر تتصل بوسط إفريقية عن طريق إثيوبيا فقد أصبح تاريخ هذا الإقليم لا يمكن فصله عن تاريخ مصر، كما أن ذلك

التاريخ لا يمكن فهمه إلا على ضوء تاريخ مصر، جارة إثيوبيا الكبرى من ناحية الشمال"

(ب) "منذ أقدم العصور تعارف المؤرخون على اعتبار تاريخ إثيوبيا ملحقا بتاريخ مصر ثم انظر إلى قول المؤرخ البريطاني بدج Budge: "والواقع أن السودان اعتبر منذ العصور القديمة امتدادا لمصر"

ولقد ساعدت عوامل الطبيعة أهل الشمال منذ قومتهم على بناء الحضارة، فاندفعوا في ركابها بخطى واسعة، بينما بقى أصحاب الجنوب على حالهم من البداوة الأولى وغشيتهم الحياة المضطربة أمدا طويلا. ومنذ فجر الإنسانية ونحن تشهد على مرآة حياتها ذلك النشاط العجيب من كفاح المصريين في البحث عن مقومات الحضارة في نواحي الوادي، حيث وجدوا في شقه الجنوبي كثيرا من الذهب والبخور والعطور والخشب والجلد والماشية والعاج وغير ذلك من محاصيل تلك البقاع الواقعة من وراء الشلال الأول..

وتشير أقدم المخلفات الإنسانية على ضفاف النيل في شقي الوادي إلى وجود الصلات بين أهل الشمال وأهل الجنوب، فقبور المصريين قد وجدت عند دكة من أقاليم النوبة السفلي قبل عام ٣٤٠٠ ق. م كما عثر على بعض محاصيل السودان في مخلفات المصريين التي وجدت في قبورهم من ذلك العهد، كما دلت الأبحاث التاريخية في عصر فجر التاريخ على أن المنطقة التي تقع بيت الشلالين الأول والثاني، قد كانت معمورة بأقوام من

جنس المصريين الذين يسكنون شمال الوادي مما يلي أسوان. وكان أهل دنقلة من حول الشلال الرابع من نفس الجنس إلا أنهم اختلطوا بقبائل السودان البعيد التي كانت تترد على تلك البقاع أو تعيش على بعد قريب منها.

ولما كان بقاء السودانيين على حالهم من البداوة الأولى يعرضهم على الدوام إلى إغارة القبائل المتبربرة الضاربة على أطراف الصحراء من الشرق أو من وراء الشلال الرابع، فتغريهم بالثورة على قوافل التجارة الطارقة من شمال الوادي، اضطر المصريون إلى الإكثار من الحملات العسكرية على تلك البقاع لتأمين طرق القوافل والمحافظة على سلامة حدود الوادي؛ فلم تكد مصر تستقبل الصباح من تاريخها حتى حمل عاهلها "مينا" على شمال النوبة وكانت أقاليمه تمتد من وراء الشلال حتى إقليم إدفو- حمل عليها ليخمد الثورة وليؤمن حدودها.

وبين روايات التاريخ ما يشير إلى أن فرعون مصر "زوسر" رأس الأسرة الثالثة، قد أخضع القبائل الثورية في شمال النوبة، ثم مد حدود مصر إلى الجنوب فبلغ بها بلدة الحرفة من أقاليم التوبة السفلى، وهناك استطاع أن يوقف من تلك البقاع أملاكا واسعة على معبد "خنوم" رب الشلال وحامي منابع النيل.

ولما عادت بعض القبائل تستأنف نشاطها الثوري من وراء أيام "زوسر" اضطر خلفه "سنفرو" إلى أن يحمل على تلك البقاع، وكانت حملته

موفقة، عاد منها بكثير من أسرى الزنوج وغنائم الماشية والأنغام، وكان ذلك في عام ٢٩٠٠ ق. م وتشير نتائج تلك الحملة إلى أنها لم تكن موجهة على البقاع الواقعة بين الشلالين الأول والثاني فحسب، وإنما تعدت ذلك إلى بقاع دنقلة، أو ما وراءها من الوديان التي تكثر المراعي والزروع وتنتشر فيها الماشية والأنعام. ولن يكون في حملة كهذه ما يشير إلى عمل عدائي، وإنما كانت رغبة الرجل صادقة في السلام ونشر الأمن وتوطيد العلاقات بين القطرين. وليس أدل على ذلك من أنه قد زوج أحد أحفاده بأميرة من نساء النوبة كما تشير إلى ذلك رسوم قبره، وما ندري على وجه التحديد أكانت تلك الأميرة من إقليم دنقلة أو مما وراءها من بقاع، فليس يهمنا ذلك في كثير. وإنما الذي يهمنا حقا هو أن العلاقات بين شقي الوادي لم تقم يومئذ على فكرة الاستعمار والإذلال، وإنما قامت كلها على أسس من الود والقربى. وكانت أغراض المصريين ظاهرة في تأمين سلامة الوادي وتوكيد العلاقات بمختلف الوسائل الإنسانية، قام فيها أصحاب الشمال بدور الأخ الأكبر الرشيد، لأن الطبيعة كانت قد مكنت لهم في سبل الحضارة والتقدم، وأتاحت لهم من وسائل المدنية ما لم يتح لإخوانهم في جنوب الوادي.

وتستمر العلاقات قائمة بين شقي الوادي كما تشير أكثر الصور والرسوم على آثار الأسرتين الرابعة والخامسة، وعلى الرغم من اضطراب الأحوال السياسية في أوائل الأسرة الخامسة وأواسطها، لم يفت ملوكها أن يلتفتوا إلى أقاليم الجنوب. ويشير إلى ذلك تسجيل اسم فرعون مصر "أوسر كاف" على صخور النوبة، كما أنقذ خلفه "ساحو رع" أسطولا إلى

بلاد "بنت" عاد منها محملا بمقادير ضخمة من مخلوط الذهب والفضة، ومن خشب الأبانوس، والبخور والعطور وكانت من مستلزمات إقامة الطقوس الدينية في المعابد المصرية.

ومن المرجح أن المصريين قد كانوا يقومون بمثل تلك الحملات منذ عهود التاريخ الأولى لذيوع استعمال البخور عندهم وقتئذ، وجائز أيضا تكون مثل تلك المحاصيل قد كانت تنقل إليهم عن طريق رجال القوافل يحملونها إلى مصر من مناطق النيل الأزرق والعطبرة وأعالي النيل. وعلى أي حال كانت بعثة "ساحو رع" هذه إلى بلاد "بنت" أول بعثة مصرية إلى تلك البقاع النائية دونت أخبارها على الآثار المصرية.

وفي أيامه سجل رجاله أوفى قدر من المخلفات الكتابية والرسوم على صخور النوبة مما يشير إلى كثرة ترددهم على تلك البقاع، كذلك تشير "متون الأهرام" عند المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة – وهي أقدم ما يعرف من آدابهم الدينية – إلى إنهم قد كانوا يعتبرون النوبة جزءا لا يتجزأ من مصر، فهم قد جعلوا معبودها "ددون" ضمن معبوداتهم المصرية.

وظاهر أن ملوك الأسرتين الخامسة والسادسة قد اهتموا كثيرا بجنوب الوادي، فبعثوا إلى أقاليمه بكثير من الحملات التي بلغت الصومال ودارفور والكونغو. ومن المرجح أن كثيرا من القبائل المصرية قد نزلت بقاع السودان ومن بينها "شندي" إلى الشمال من الخرطوم.

ولما كانت أيام الأسرة السادسة، فكر ملوكها في إرسال بعثات للكشف والتجارة إلى قلب إفريقيا، وقبور الرحالة المصريين من أمثال "خوف حور" ومن إليه، ما زالت بادية في صخور أسوان عن يمين الوادي، وأخبار رحلاتهم مسجلة على صفحات تلك القبور، تحدثنا عما سلكوا من شعاب وارتادوا من وديات ودروب، وعما شقوا من طرق، وما لاقوا في سبيل ذلك من أخطار، ثم ما حملوا من خيرات تلك البقاع إلى قصر فرعون.

ولعل "خوف حور" أن يكون أشهر الرحلات المصريين في ذلك العهد، بل لعله أن يكون أمام رحالة الدنيا جميعا. جاء في أخباره أنه قام بأربع رحلات موفقة إلى قلب إفريقية، وأنه كان يسلك في كل مرة طريقا غير التي سلكها من قبل، ليفتح طرقا جديدة وليرى بلاد أخرى. بدأ في رحلته الأخيرة من شاطئ النيل الغربي تجاه أسوان، وسار يحاذي النيل مصعدا حتى بلغ وادي حلفا، ثم سلك الدرب الموصل إلى واحة سليمة، ومن ثم ركب درب الأربعين المعروف حتى بلغ دارفور، ثم توغل فبلغ كردفان ثم الكونغو حيث يعيش قبائل الأقزام في غابات الزنوج من قلب أإفريقية. معروف أن القوافل التي تقطع الطريق بين أسوان ودارفور تتوقف لتستجم على آبار الماء مدة تتراوح بين أربعين وخمسين يوما، ثم تستأنف مسيرها من دارفور إلى الكنغو فتبلغه بعد عشرين يوما. على أن الوقت الذي استغرقته كل رحلة من رحلات "خوف حور" لم يقل عن سبعة أهلة وهي مدة كافية للإقامة المطمئنة في تلك البقاع واستطاع شؤونها ودراسة أحوال سكانها.

ومن ذلك نرى أن القارة الإفريقية الغامضة كما يسميها علماء الجغرافية، والتي اتبعت الرحالين من أهل أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر، حينما سلكوها للكشف عن منابع النيل، لم تكن غامضة على قدماء المصريين، وأن ما قدر لأمثال لڤنجستون واستانلي وغيرهما أن يروه في صدر القرن التاسع عشر، قد رآه "خوف حور" وأمثاله من المريين قبل أربعة آلاف عام، ولا غرابة إذا في أن يفخر الرجل وأمثاله بأعمالهم هذه وما أصابوا فيها من نجاح وتوفيق، كما افتخر أهل أوربا وأمريكا برجالهم وأشادوا ببطولتهم.

ويقدر المؤرخ البريطاني بدج Budge أن رحالتنا المصري قد بلغ شمال دارفور على النيل الأبيض أو إقليم سنار على النيل الأزرق، كما يرى ريسنر Reisner أن توغل المصريين على العموم في عهد الدولة القديمة لم يعد إقليم سنار.

ومنذ الدولة القديمة نسمع بسلطان حاكم الجنوب يدير شؤون أقاليمه من إدفو إلى أقصى ما بلغ المصريون من جنوب الوادي، وكان مقره في جزيرة فيله، وكان يختار من رجال الدولة القادرين الذين يلمون بلهجات القبائل السودانية، ليكون بمثابة حلقة الوصل بين أهل الشمال وأهل الجنوب في تدبير كافة شؤون التجارة والإدارة والسياسة، وليجند من عسكر الجنوب من يمثلهم في وحدات الجيش المصري. وأخذ المصريون بذلك التقليد من استخدام عساكر السودان في كل عهودهم وخصوصا من بيت قبائل "المازوي" وكانوا من أمهر الناس في فنون الرمي حتى

أصبحت كلمة "مازوي" علما على المحاربين في بعض العصور المصرية. وشبيه بذلك ما جرت عليه الحكومات المصرية في ذلك العصر الحديث من استخدام العساكر السودانية (فرق الهجانة) لحراسة الحدود والمناطق الصحراوية – وإلى جانب ما ذكرنا من أخبار الرحلة وحكام الجنوب، أخبار أخرى خلفها قواد القوافل التجارية التي ارتادت تلك البقاع، مما يدل على اتساع مدى النشاط التجاري بين مصر والسودان خلال الألف الثالث ق. م.

من كل أولئك يتضح لنا أن العلاقات مصر والسودان قد استقرت تماما على عهد الدولة القديمة، حتى باتت أقاليم السودان من مكملات الدولة المصرية كما يقول المؤرخ البريطاني بدج Budge ولم تقف جهود حكام الجنوب عند أقاليم السودان، وإنما عدت ذلك إلى العمل على تنمية العلاقات التجارية مع بلاد بنت.

ولما اضطربت أمور مصر في أواخر أيام الدولة، وأصيبت بالانحلال السياسي، أهمل شأن الجنوب، وكان من جراء ذلك أن أغارت قبائل الزنوج على السودان الشمالي وغلبت أهله على أمرهم، ثم شاء الله أن تنهض مصر من وراء ذلك على يد شيخ هو "أمنمحات" الأول عاهل الدولة الوسطى الذي أقام أسرته في عام ٢٠٠٠ قبل مولد المسيح، وولى وجهه شطر الجنوب، وأخذ يؤمن حدوده، ويعيد إليه استقراره وسار ولده "سنوسرت" على نهجه من بعده، فبعث بحملات إلى بلاد النوبة ودنقلة ليطهرها من الفتن وليؤمن حدودها من عدوان المغيرين، وقاد إحداها

بنفسه عام ١٩٦٣ ق. م ثم ترك قائده يتحدث إلى الدنيا عن أخبار تلك الحملة. إذ يقول "إنه اخترق أقاليم كوش (ما بين الشلالين الثاني والثالث) وسار مصعدا حتى بلغ أقصى حدود الوادي، فجمع خراج الأقاليم لفرعون ثم كر راجعا في ركابه. هنالك أقام فرعون كثيرا من القلاع والحصون في المواقع الحربية، وعلى أبواب الروب الموصلة إلى مناجم الذهب في أقاليم النوبة والسودان، وفي المناطق التي يضيق فيها مجرى النهر مثل سمنه وقمة جنوبي حلفا، وفي مواقع أخرى مهمة مثل كرما في إقليم دنقلة. وأنزلت في تلك الحصون حاميات من عساكر الجيش المصري، فأكثرت من حولها على مر الزمن منازل المصريين يقيمون فيها ويزاولون أعمال التجارة والصناعة وفلاحة الأرض وينشر خاصتهم من ألوان الحضارة والثقافة المصريتين بين أهل السودان ما يعرفون. وغدت كرما عاصمة لحكام الجنوب يدير منها شؤون البلاد وتعيش من حوله كثير من الأسر المصرية. وظل السودان هادئا واستقرت أحواله السياسية أكثر من ثمانين عاما، إلى أن ثارت بعض القبائل السودانية بمعونة الزنوج، وانتهى أمر ذلك إلى القصر، فخرج فرعون وهو حينئذ سنوسرت الثالث على رأس الجيش عام ١٨٧٩، فضرب العصاة وطهر البلاد من آثارهم ورد عليها نعمة الهدوء والاستقرار، ونظم الإدارة، فوضع لها قواعد وأساليب جديدة، ثم دعم الحصون القائمة وأمر بتشييد غيرها، وشق في صخور الشلال الأول قناة لتيسير مرور السفن بين شطري الوادي. وترك في الحصون ألواحا تذكارية دون عليها جهوده، وأوصى فيها خلفاءه بالمحافظة على حدود الوادي جاء فيها:

"إن امرأ من ولدي، يستطيع أن يحافظ على تلك الحدود لهو ابني من صلبي، إنه يشبه أباه ويصون ملك من أنجيه. فأما من قعد عن ذلك، ولم يذد عن حياضي فذلك ليس من ولدي. إن هذا تمثالي أقيمه لكم على الحدود عله أن ينفعكم فذودوا عنه"

يعد ذلك الفرعون صاحب السودان بحق، فعلى عهده استقرت الأمور وانتشرت المعابد لأرباب البلاد وعلى الأخص "آمون" الذي ظل رب أرباب الوادي زهاء خمسة عشر قرنا، وهنا يقول برستد "تمصرت بلاد النوبة وانطبعت بطابع الحضارة الفرعونية انطباعا لم يمح"

ثم تدور دورة الفلك وتصاب مصر بنكسة من نكسات الانحلال السياسي فيجتاحها الهكسوس ثم تنهض من وراء ذلك على يد أمراء من إقليم طيبة، استعانوا في جهادهم ضد الهكسوس بعساكر من رجال النوبة، ثم وفق أحدهم وهو أحمس إلى إجلاء الهكسوس. وهو لم يكد يفعل حتى طار نحو الجنوب، ليرد على الوادي وحدته بعد أن أدرك أن الحياة المصرية تبقى مبتورة عرجاء ولن يتم لها الكمال بغير السودان، ولخلفائه من ملوك الأسرتين الثامنة عشر والتاسعة عشرة جهود جبارة موفقة معا في المحافظة على كيان الوادي والعمل على رفاهية مصره وسودانه، فأنزلوا كثيرا من الأسر المصرية أقاليم السودان كما أكثروا من دور العبادة المصرية وعلى الأخص آمون رب أرباب الوادي الذي صاحب أقاليم الذهب، كما خلعوا على نائب الملك لقب أمير بلاد الذهب. وليس أدل على اهتمام فراعنة الأسرة الثامنة عشرة بالسودان وتقديرهم لجهود من تقدمهم في العمل على

توطيد أركانه من أنهم أمروا بعبادة سنوسرت الثالث صاحب السودان الأول، كما عبد خلفه رمسيس الكبير في معابد السودان بعد ذلك بقرون.

ومنذ عهد فرعون أمنوفيس الأول (١٥٥٠) ونحن نسمع بسيرة حاكم الجنوب ينوب عن فرعون في إدارة السودان ويحمل لقب "ابن الملك وحاكم السودان" وجعل عرشه في "نباتا" على شاطئ النيل، في المكان المعروف اليوم باسم جبل بركان على مقربة من محطة كريمة.

ولقد كان نائب الملك (حاكم السودان) يحج إلى مصر في كل عام، فيقصد إلى طيبة عاصمة الوادي يومئذ ومن حوله زعماء العشائر ووجهاء السودان لتقديم الخروج والهدايا ولتقديم فروض الولاء لفرعون. ومظاهر تلك المواكب مسجلة على صفحات القبور في طيبة، وهى تشير جميعا إلى مقدار ما أصابت حياة السودان من تقدم في شئون الحياة المختلفة.

واستطاع الرعامسة أن يحافظوا على كيان الوادي، وأصابت حياة السودان على أيامهم اكبر قسط من التقدم، ونزحت كثير من الأسر المصرية إلى السودان، كما نزحت أسر سودانية إلى مصر وبلغ بعض رجالها أرفع مناصب الدولة، كما ساهموا في وحدات الجيش المصري يسيرون مع إخوانهم من المصريين تحت راية فرعون إلى أقطار الأرض وجزائر البحر، ليقيموا له أول إمبراطورية عرفها تاريخ الدنيا. وليس أدل على رفاهية السودان في ذلك العهد من شهادة المؤرخ برستد، إذ يقول في حديثه عن رسوم قبر من يدعى "بنو" أحد رجال رمسيس السادس في ابريم :"ساد

الأمن والرفاهية تلك الربوع تحت إمرة المديرين المصريين الذين حلوا محل الأمراء الوطنيين عند نهاية عهد الأسرة الثامنة عشرة"

والواقع أن السودان قد أصبح في ذلك الوقت جزءا لا يتجزأ من مصر، وإلى ذلك يشير ريستر إذ يقول: "وفي عهد الدولة الحديثة أصبح الوادي من الشلال الرابع جزءا أصيلا من مصر".

ولما ضعفت إمبراطورية الوادي وأذنت شمسها بالمغيب، وسيطرت على مصر أسرة ليبية عند عام ٩٤٠ ق . م ، انقسمت مصر إمارات صغيرة وأخذ الأمراء يكافح بعضهم بعضا، والتجأ كهنة آمون إلى السودان لأنهم أبوا أن يخضعوا لسلطان الليبيين، وأخذوا ينشرون الحضارة في ربوع السودان، وأقام كبيرهم في نباتا ملكا جديدا، وجعل من نفسه وارثا شرعيا لعرش فرعون. وظل ذلك الملك ينتقل من السلف إلى الخلف حتى آل إلى الملك الشاب بعنخي وتراءى له أن يسترجع بقية الوادي من أيدي الغاصبين، فسار إلى الشمال على رأس جيش قوي، وقدر له أن يجلي الغاصب عن شمال الوادي، فرد على الوادي وحدته وكان ذلك عام ٧٤٠ ق . م

وعلى حد قول برستد، يرينا هذا بشكل أوضح من أي وقت آخر الظروف التي كانت تنشأ على الدوام في مصر كلما انتاب السلطة المركزية أي ضعف، إذ كان ذلك الضعف يوحي للأمراء المحلين باستعادة استقلالهم بل باغتصاب عرش فرعون تدريجيا دون الاستهداف للمخاطر، فلم يكن

إذن اتخاذ نباتا عاصمة لهذه الدولة الجديدة أكثر من انتقال الملك من أسرة مصرية إلى أخرى وانتقال العاصمة من الشمال إلى الجنوب، ويبدو أنه قد تبين على مضي الزمن أنه لم يكن من اليسير حكم دولة النيل من عاصمتها الجديد في أقصى الجنوب، فقتل شابا كا (Shabka) ثالث ملوك الجنوب مقره وعاصمة ملكه إلى طيبة لتكون مكانا وسطا بين أقصى الشمال وأقصى الجنوب.

وعندما غزت آشور مصر في عهد طهراقا Taharka خامس ملوك نباتا، ولم يستطع هذا الملك صد الزحف الأجنبي عن شمال مملكته، انسحب جنوبا تاركا الدلتا تحت رحمة الآشوريين. وما كاد أشورحادون Esarhaddon ينسحب إلى نينقه، بعد أن أقسم له أمراء الدلتا يمين الطاعة، حتى بادر أولئك الأمراء إلى الحنث بيمينهم للقاهر الأجنبي، ودعوة فرعونهم الوطني "طهراقا" لاستعادة سيطرته على الدلتا، فلم يتوان طهراقا عن الاستجابة إلى دعوتهم. وعندما عاودت آشور فتح مصر للمرة الثانية في عهد طهراقا وكاد يتكرر ثانية ما حدث من قبل، ألقى القبض على أمراء الدلتا، غير أن الآشوريين لم يلبثوا أن عفوا عن "نخاو" أمير سايس، وأقاموه حاكما على الدلتا وأحاطوه برجال أشوريين، فحال ذلك دون إفلاح طهراقا في استعادة الدلتا، لكن بقية الوادي جنوبي ذلك استمرت تحت سيطرته. وعندما نجح تنتمون (Tanutamon) خليفة طهراقا في غزو الدلتا ونصب نفسه في منف فرعونا على مصر بأجمعها، وأثار عليه ذلك "آشور بانيبال" الذي غزا ثانية عام ٦٦١ ق . م وطارد

تنتمون في الوجه القبلي، مما حدا به إلى الانسحاب إلى أقصى الوادي، فكانت ذلك خاتمة سيادة نباتا على شمال الوادي.

وإذا كان منذ الوقت لم يتح لملوك الدولة المصرية في الجنوب استعادة الشمال، فإنه لم يتح أيضا لملوك الشمال، سواء من أبناء البلاد الأصليين كملوك العصر الصاوي أو من غزاتها الأجانب كالفرس والبطالمة والرومان استعادة الجنوب، وذلك بالرغم من المحاولات التي بذلها في هذا السبيل بسماتيك الثاني وقمبيز وبطلميوس الثاني. ولا ريب في أن هذه المحاولات – بغض النظر عن نتائجها – تنهض دليلا على أن حكام مصر مهما اختلفت أجناسهم والعصور التي تولوا الحكم فيها كانوا يرون أن جنوب الوادي جزء متمم لشماله.

وما دام الجنوب يهم الشمال إلى هذا الحد، فكيف نفسر عدم تحقيق الوحدة السياسية بين شقي الوادي منذ العصر الصاوي حتى نهاية العصر الروماني؟.. يجب أن يلاحظ أولا أنه منذ العصر الصاوي أخذت مصر تولي وجهها شطر البحر الأبيض المتوسط، بتأثير ما نشأ بين ملوكها والإغريق من علاقات لم يؤد كر السنين وتعاقب الأجيال إلا إلى توكيدها. وقد كانت لملوك العصر الصاوي صلات وثيقة بالإغريق، هذا إلى أنهم كانوا أضعف من أن يسيطروا على مملكة الجنوب، بل من أن يصدوا عدوان الفرس عن مملكة الشمال.

أما في العصرين الفارسي والروماني، فإن مصر لم تعد عندئذ وحدة سياسية مستقلة تدير شئونها وترعى مصالحها وتستهدف تدعيم كيانها، وإنما غدت ولاية في إمبراطورية كبيرة لا يعنيها إلا الفوز بأكبر قدر من المغانم المباشرة مع أقل من التبعات وتجنب الانحدار بعيدا عن مركز الإمبراطورية في قارة إفريقية.

أما في عصر البطالمة فإن الملوك الفاتحين في هذا الأسرة قد انصرفوا بوجه عام إلى تكوين إمبراطورية بحرية لهم حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية وبحر إيجة، مدفوعين إلى ذلك بعدة عوامل، أهمها ظروف النضال مع خلفاء الإسكندر الأكبر على اقتسام الإمبراطورية المقدونية، وطبيعة أصلهم ونشأتهم، وما بينهم وبين الإغريق من الوشائج حتى أنهم جعلوا أكثر اعتمادهم على الإغريق في تشييد صرح دوانهم، وتقديرهم أن إمبراطورية تتألف من أقاليم تمت بصلة إلى الحضارة الإغريقية وتقع بالقرب من مراكز هذه الحضارة تكون أبقى لهم على الدهر وأجدى عليهم، وخير نصير لهم في تحقيق ما كانوا يهدفون إليه من لعب الدور الأول في سياسة البحر الأبيض المتوسط الدولية.

ولا ريب في أنهم قد استشعروا أن مكانتهم الدولية – في عالم تعتبر فيه الحضارة الإغريقية أرفع الحضارات طرا – كانت تتوقف إلى حد كبير على ظهورهم في ثوب رافعي لواء الحضارة الإغريقية، بخلع مسحة ولو ظاهرية من هذه الحضارة على دولتهم. وإذا كان ذلك ميسورا فيما يخص مصر، فقد كان ضربا من المحال فيما يخص كل وادي النيل.

ولعل البطالمة أن يكونوا قد قدروا أن تحقيق وحدة وادي النيل، كان من الممكن أن يحمل في طياته خطرا داهما عليهم باعتبارهم ملوكا إغريقا أخرجوا من أفق تفكيرهم بناء دولة قومية، وذلك أن وحدة الوادي بما تنطوي عليه من إحياء سيرة الفراعنة العظام ومجد وادي النيل القديم قد تفضي إلى بعث أمة وادي النيل من جديد، فيتلاشى في أرجاء بلادها الفسيحة رسل الحضارة الإغريقية، ولا يلبث أن يرتقي فرعون وطني عرش وادي النيل، ومن ثم اكتفى أغلب البطالمة بالمحافظة على سلامة حدودهم الجنوبية، وعقد أواصر الصداقة مع مملكة الجنوب، والاهتمام بتجارة الجنوب والشرق وخاصة عن طريق البحر الأحمر. ويتضح ذلك من اهتمامهم بإنتاج مصنوعات تتفق وأذواق أهل الشرق والجنوب، ومن ارتياد البحر الأحمر حيث وصل المستكشفون جنوبا حتى رأس غاردافوي (Gardafui)، ومن تأسيس الثغور على شواطئ هذا البحر الغربية من رأس خليج السويس حتى بوغاز باب المندب، ومن تأمين الملاحة في هذا البحر بإنشاء أسطول لحماية التجارة في تلك الأصقاع، وكذلك من إنشاء منصب "قائد البحر الأحمر والبحر الهندي"، ومن تيسير سبل اتصال وادي النيل بهذا البحر، كما يبدو من العناية بالطرق المائية والبرية التي تربط الوادي بالثغور المصرية على البحر الأحمر.

ويتضح إذن أن البطالمة قد قدروا أنه كان يمكنهم الاستغناء عن وحدة وادي النيل بإمبراطوريتهم البحرية وبالعلاقات التجارية التي أنشأوها مع الجنوب والشرق. ولكن يبين أن التوفيق قد أخطأهم في هذا التقدير، فمن ناحية كلفهم إنشاء هذه الإمبراطورية جهودا وأموالا طائلة، ودفعهم

إلى ممالأة الإغريق على حساب المصريين، استنزاف موارد البلاد، واستثارة عداء الكثيرين عليهم. ومن ناحية أخرى عندما اشتد ساعد منافسيهم، وأخذت روما تتسع باطراد في شرق البحر الأبيض المتوسط، فقد البطالة إمبراطوريتهم البحرية ولم يجدوا في داخل دولتهم عضدا كافيا حتى للاحتفاظ بملكهم من العدوان الخارجي.

وهكذا استنفذ البطالمة قوتهم، وأضاعوا ثروتهم، فالتهمت روما دولتهم لقمة سائغة. وخير شاهد على أنه لم يكن لكل من شقي الوادي غنى عن الآخر، ما رأيناه من مصير شمال الوادي بعد انصراف حكامه عن جنوبه، وما نعرفه من مصير جنوبه بعد انفصاله عن شماله. حقا إن الجنوب قد أفلح في الاحتفاظ باستقلاله بضعة قرون، إلا أن حضارته أخذت تتدهور باطراد، كما أن عوامل الضعف والانحلال لم تلبث أن دبت فيه، حتى راح في منتصف القرن الرابع ضحية لا للإمبراطورية الرومانية المتحضرة، بل لدولة أكسوم المتأخرة. وفي الواقع أن حالة البداوة التي كان عليها الجنوب قبل انضمامه إلى الشمال، وحالة الحضارة والرفاهية التي بلغها الجنوب في أثناء وحدته مع الشمال، وحالة الهمجية التي آل إليها آخر الأمر بعد انفصاله عن الشمال، وما يعمل المستعمرون اليوم على تحقيقه من الاحتفاظ بجنوب السودان على ما هو عليه من التأخر.. كل ذلك ينهض دليلا قاطعا على أن جنوب الوادي لا يستطيع أن ينفصل عن شماله إذا كان يرجو لنفسه ما يرجوه الشمال له من حياة متحضرة كريمة.

وقد كان يحز في نفوس أهل الجنوب – حتى بعد انفصالهم السياسي عن الشمال – خضوع أشقائهم في الشمال للحكم الأجنبي، وأبلغ دليل على ذلك، وعلى قوة الرابطة بين الفريقين في الإخاء والحضارة والمشاعر، أنه عندما انتفض المصريون ثائرين على عسف البطالة وإرهاقهم، واشتعلت نيران الثورة في البلاد من أقصاها إلى أقصاها على عهد بطليموس الرابع والخامس، مد لهم أهل الجنوب يد المساعدة إلى حد أنه قد تزعم ثورة المصريين في منطقة طيبة أميران نوبيان، كانا على التعاقب أرماخيس (Armacgis) وانخماخيس (Anchmachis)، وأفلحت هذه المنطقة في الانفصال عن ملك البطالة فترة دامت عشرين عاما (من عام ٢٠٦ – ١٨٦ ق . م) كانت خلالها تحت إمرة الأميرين النوبيين سالفي الذكر، إذ أن الكثير من الوثائق الديموتيقية التي وجدت في تلك المنطقة مؤرخة بسني حكم أرماخيس أولا ثم انخماخيس ثانيا، وتتحدث الوثائق أيضا عن أمير نوبي ثالث، يدعى هيرجونافور Hyrgonaphor ، هزم الجيش البطلمي وكان يحكم أبيدوس في عهد بطليموس الخامس فيما يظن.

ويشير ذلك إلى أن إرجامنس (Ergamnes) ملك دولة الوادي الجنوبية في ذلك الوقت وهو الذي يحدثنا ديودروس الصقلي بأنه تلقى تعليما إغريقيا، لم يدخر وسعا في مساعدة ثورات المصريين على البطالمة، ويحثنا المؤرخ البريطاني بدج (Budge) بأن هذا الملك انتهز هذه الفرصة وأعلن نفسه ملكا الجنوب والشمال، أي على كل دولة النيل الكبرى.

ومما يستحق التسجيل أن مؤرخا بريطانيا آخر "بيفن " Bevan يحدثنا بصدد الثورات المصرية عصر البطالمة على النحو التالي، وعندما نبحث عن العوامل التي تمخضت عن روح هذه الثورة القومية على عهد البطالمة الأواخر– وخاصة في مصر العليا – نجد أن أحد هذه العوامل العامة، كان استمرار بقاء التقاليد الفرعونية في وادي النيل جنوبي مصر، فإن الغزاة الأغريق قد أخضعوا مصر، لكنهم لم يخضعوا كل دولة الفراعنة القدماء، كل منطقة الحضارة المصرية.

وطالما أن المصريين كانوا يرون تقاليدهم القديمة لا تزال سائدة إلى ما وراء الحدود الجنوبية، فقد كان طبيعيا أن يأبوا الاعتقاد بأنه قد قضي عليها إلى الأبد. أضف إلى ذلك أن القصص القديمة كانت تحدثهم عن ملوك مصريين احتموا قديما في أثيوبيا على أعالي النيل، عندما دهم الأجانب مصر، ثم هبوا من هناك لاستعادة الوطن حتى شواطئ البحر.

وعندما غزا الرومان مصر، هب الوجه القبلي ثائرا في وجههم بمساعدة خوانهم أهل الجنوب، وما كادت الفرق الرومانية تصل إلى أسوان حتى انقض النوبيون عليها كذلك، وعندما أعلن أهل الجنوب بما صادف أيوليوس جالوس " Aelius Gallus حاكم مصر الروماني في عام ٢٥ ق . م خلال حملته في بلاد العرب، انتهزوا هذه الفرصة لغزو منطقة طيبة، فاستولوا على أسوان والفنتين وفيله، فأرسل ضدهم أغسطس حملة بقيادة بترونيوس ردتهم على أعقابهم وتوغلت في بلادهم جنوبا حتى نباتا وخربتها تخريبا.

ومنذ انصرف ملوك دولة الجنوب عن الشمال، وجهوا اهتمامهم صوب أواسط إفريقية ولاسيما أن النصف الشمالي من السودان يعتبر أفقر أجزاء الوادي على حين أن نصفه الجنوبي عامر بالخيرات، ففيه مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتسلط على مختلف طرق التجارة، بما في ذلك الطرق المؤدية إلى مناجم الذهب في الصحراء الشرقية وإلى بلاد الحبشة، وكذلك لم يكن بعيدا عن أراضي الجزيرة وكردفان التي تفيض بالخير العميم. وإذا كان من العسير أن نحدد على وجه الدقة مدى امتداد مملكة الجنوب تجاه أواسط إفريقية، فإنه يستخلص من الأسانيد التاريخية أن ملوك هذه الدولة كانوا يسيطرون على مديريات حلفا ودنقلة وبربر والخرطوم والنيل الأزرق والجزيرة، وذلك الجزء الذي يجاورها من النيل الأبيض، وأن نشاطهم الحربي قد امتد إلى مديريات كسلا والبحر الأحمر وكردفان.

وقد بقيت نباتا عاصمة لدولة الجنوب حتى حوالي عام ٣٠٨ ق. م عندما انقسمت إثيوبيا إلى مملكتين، كانت نباتا عاصمة لإحداهما ومروي عاصمة للأخرى. وحوالي عام ٢٢٥ ق. م أفلح إرجامنس، ملك مروي، في توحيد أثيوبيا تحت سلطانه. واستمرت إثيوبيا موحدة حتى حوالي عام ١٠٠ ق. م عندما انقسمت ثانية إلى مملكتين لم يعد توحيدها إلا حوالي عام ٢٢ ق. م وفي أواخر القرن الأول الميلادي كانت السلطة الحقيقية في البلاد قد آلت إلى زعماء القبائل، فلا عجب إذن أنه قد انتاب إثيوبيا الضعف والانحلال، وغشيتها الفوضى والاضطرابات، وخرت فريسة سهلة لملك أكسوم.

وعلى الرغم من انفصال دولة الجنوب عن دولة الشمال سياسيا، فإن دولة الجنوب أي إثيوبيا بقيت من ناحية الحضارة جزءا من مصر، وعن ذلك يحدثنا ريستر فيقول: "لقد كانت أسرة كاشتا القوية لا تزال في البلاد، كما كانت هناك طبقة عليا من المصريين، تتألف من كهنة وكتبة وموظفين وصناع من كل نوع، وفي المعابد التي شيدها التحامسة وخلفاؤهم والرعامسة وبعنخي وطهراقا كانت طقوس مصر لا تزال تقام يوما بعد يوم، وفقا لما ورد في لفائف البردي المصرية التي حفظت في سجلات المعابد، فكانت إثيوبيا من الناحية الثقافية لا تزال جزءا من مصر"

وقد ساعد على استمرار الحضارة المصرية أمدا طويلا في إثيوبيا عاملان، وهما استمرار العلاقات التجارية بين شقي الوادي من ناحية، واستمساك أهل الجنوب بالديانة المصرية من ناحية أخرى، فقد استمر آمون صاحب المكانة الأولى عندهم، حتى أن ملوكهم كانوا يتوجون في معبده الكبير في نباتا.

وقد درج ملوك إثيوبيا المتعاقبون على تشييد المعابد للآلهة المصرية المختلفة، ويبدو الأثر المصري واضحا في طراز العمارة وزخرفة النقوش في هذه المعابد. ولا أدل على استمساك إثيوبيا بالديانة المصرية، من أنها كانت آخر معاقل الوثنية في وادي النيل، فإن الديانة المسيحية لم تصبح دينا رسميا هناك إلا في منتصف القرن السادس الميلادي. وحسبنا دليل آخر على مظاهر الحضارة المصرية في إثيوبيا، أن حفريات العلماء قد كشفت هناك عن خمسين هرما اتخذها ملوك دولة الجنوب وملكاتها قبورا لهم.

وتبدو جليا قوة الصبغة المصرية التي اصطبغت بها إثيوبيا في أنه على الرغم من إقبال إرجامنس على التعليم الإغريقي، وعلى الرغم من انفصال أثيوبيا عن مصر سياسيا منذ أربعة قرون ونصف قرن تقريبا إذ ذاك، فإن صبغة القصر والدولة كانت لا تزال فرعونية.

فانظر إلى بيڤن يقول: "ومع ذلك إذا كان إرجامس نفسه قد أقبل على الفلسفة الإغريقية، فإن بقايا الآثار تشهد على أن القصر والدولة استمرا في مظاهرهما على النمط الفرعوني، وعندما توفي إرجامنس كان مثوى مومياه الأخير هو ما بالقرب من مروي. وقد زين هذا الهرم بمناظر مأخوذة من "كتاب الموتى" وفقا للتقاليد المصرية الصحيحة. وقد لوحظ أيضا أن النقوش الهيروغليفية في مقبرة إرجامنس كانت ذات طابع فرعوني جميل إلى حد يبعث على الاعتقاد بأن هذا الملك قد استحضر من مصر صناعا كهنوتيين......

"وعند "دبود" الحالية، لا يزال في الإمكان رؤية هيكل شيده ملك إثيوبي آخر يدعى ازخرامون Azechramon يبدو أنه كان خليفة إرجامنس، ومن المحتمل أنه كان ابنه، ويبدو هذا الملك في النقوش الهيروغليفية فرعونا مصريا كاملا، خلا من كل مظهر نوبي أو دم زنجي، وينادي بالحق لكل فرعون في أنه ملك القطرين.

وإذا كان الانفصال السياسي بين شطري الوادي قد حد من الاتصال المباشر بينهما وأضعف أثر الحضارة المصرية في الجنوب فأخذت

تضمحل هناك على مرور الزمن، فإن مصر بقيت على الدوام الطريق الذي تسلكه الحضارة من مراكزها نحو الجنوب؛ فإنه كما نقلت مصر إلى أثيوبيا حضارتها المجيدة، نقلت إليها كذلك طرفا ولو طفيفا من حضارة الإغريق والرومان.

وكما وفدت على السودان وثنية مصر، فقد وفد عليها كذلك الدين الجديد الذي كانت مصر في مقدمة البلاد التي اعتنقته وأعني المسيحية؛ فإن المسيحية لم تدخل السودان عن طريق الحبشة وإنما عن طريق مصر، نتيجة للتعاليم التي كان القديس مارك يبشر بها في الإسكندرية. وتتضح الصلة الوثيقة بين مسيحيي شمال الوادي وجنوبه من أن مسيحيي الجنوب كانوا من أتباع مذهب اليعاقبة الذي كانت تدين به الغلبة في الشمال. ويبدو أن الاضطهادات التي قاساها المسيحيون في مصر على أيدي أباطرة الرومان كانت عاملا مهما في تسرب المسيحية إلى السودان، حيث يظن أن بعض المسيحيين الذين أبوا الارتداد عن دينهم قد راحوا يبحثون عن ملجأ لهم. بيد أن المسيحية لم تصبح دين إثيوبيا الرسمي إلا حوالي منتصف القرن السادس، ولم تكن المسيحية إلا أحد مشاعل الهدايا والعرفان التي تلقفها السودان قديما عن مصر، إذ لم تلبث مصر أن زفت إليه الإسلام بعد ذلك بسبعة قرون.

إبراهيم نصحي

أحمد بدوي

٣ـ تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية

والآن وقد انتهينا من كل هذه النواحي، يمكن أن نعالج موضوع دخول القبائل العربية أرض السودان وانتشارها في جهاته المختلفة باختصار.. ظهر الإسلام في القرن السابع الميلادي، وفتحت مصر في أيام عمر بن الخطاب، وتوالى الولاة عليها، وأخذت القبائل المختلفة تهاجر إلى مصر بانتظام واستمرار. وإذا كانت القبائل العربية قد سكنت أول ما سكنت حواف الدلتا فإنها لم تلبث أن انتشرت في جهات القطر المختلفة، وامتد توزيعها من الدلتا إلى أقصى جنوب الصعيد، وليس من شك في أن الاتجاه إلى ما وراء الحدود المصرية الجنوبية كان سياسة مقروءة لولاة مصر وحكامها منذ الفتح الإسلامي، لكن كان لا بد من مرور وقت يكفي لتوطيد حكمهم في مصر قبل أن يفكروا في التوسع إلى خارج حدودها، كما أن القبائل نفسها لم تكن بحاجة إلى أن تترك مصر في أول الفتح، إذ كانت سبل الحياة ميسرة لها، وكان لها بين السكان مركز ممتاز.

ثم مرت السنون، ودخلت مصر في العهد المملوكي، وتغير الموقف بالنسبة للقبائل العربية، فاستقر عدد منها بين سكان مصر الأصليين، واندمجت جماعات كبيرة في سكان الدلتا والصعيد، لكن عددا كبيرا من القبائل ظل محتفظا ببداوته، واستمر يعيش نفس العيشة التي تعودها في بيئته الأصلية، وفضلت قبائل كثيرة أن تبتعد عن قوة سلاطين المماليك المركزة في الشمال، وأن تتحرك بعيدا عنها في الجنوب، كما رأى المماليك

أن الوقت قد حان لبسط نفوذ الإسلام خارج حدود مصر، فلم يكن أمامهم إلا الأراضي الواقعة إلى الجنوب منهم، إذ كان الإسلام قد عم شمال إفريقيا وامتد نفوذ المسلمين حتى المحيط الأطلسي، وبهذا التقت وجهة نظر سلاطين المماليك بوجهة نظر القبائل العربية البدوية التي كانت رغبتها قوية في أن تتم رسالتها بنشر الإسلام وإدخال غير المسلمين في دين الله.

لكن كانت هناك عقبتان في طريق التوسع: أولاهما قبائل البچاه الحامية التي رأيناها تسكن الصحراء إلى جنوب شرقي مصر وإلى شرقي السودان، والثانية مملكة النوبة المسيحية التي كانت قائمة في الجزء الشمالي من السودان. أما البجاه فلم يصمدوا للعرب، وما لبثوا أن خضعوا لهم، واختلطوا بهم، وظهرت فيهم صفات العرب الجسمانية وبعض مميزاتهم الثقافية، وهي صفات ومميزات برزت على مرور الوقت في جماعات العبابدة خاصة، لكنها قائمة بصورة مخففة في البشاريين والهادندوة وبني عامر والأمارار. وأما المملكة المسيحية في النوبة فقد رأيناها تتفكك تدريجيا أمام ضغط الإسلام وانتشاره إلى أن سقطت نهائيا في القرن الرابع عشر للمسيح، حيث عمت العقيدة الإسلامية هنالك، واستقرت قبائل عربية كثيرة في بلاد النوبة نفسها، واختلطت الجماعات بعضها ببعض اختلاطا كان يغذيه وصول القبائل وسكناها بين النوبيين عاما بعد عام.

وبسقوط هذه المملكة المسيحية تدخل علاقة مصر بالسودان في دور جديد، وتختلط الأصول والأنساب اختلاطا إلى درجة الاندماج، وتسري دماء الشمال في دماء سكان الجنوب سريانا سريعا لم يكن هنالك

ما يوقفه أو يحد من شدته، ونصبح وإذ بالعشائر والبطون في السودان متفرعة عن العشائر والبطون التي استقرت في الشمال، وإذ بالأسرة السودانية تتصل أنسابها بأولاد عمومتها وخئولتها في صعيد مصر بوجه خاص.. ذلك لأن زوال مملكة النوبة المسيحية قضى على العقبة التي كان يمكن أن تعترض الإسلام والقبائل الإسلامية في حركتها نحو الجنوب، وهي عقبة طارئة لا يسندها سند من العوامل الجغرافية، ولا يساعدها مساعد من العوائق الطبيعية، فقد رأينا أسباب الاتصال كلها قائمة بين شطري الوادي منذ فجر التاريخ، ورأينا أن التداخل والاندماج مما توحي بهما كل مقومات البيئة، وكان أهم الشرايين التي سرت عن طريقها الدم العربي والثقافة الإسلامية إلى أجزاء السودان المختلفة هي:

(أ) الطريق الذي كان يتجه جنوبا بشرق من أسوان وكوروسكو، قاطعا أرض البجاه، ورابطا بين مصر والأقاليم السودانية المساحلة للبحر الأحمر، وأهمية هذا الطريق أهمية محدودة إذا هي قيست بأهمية الطرق الأخرى في (تعريب) السودان، نظرا لما تتميز به أرض البجاه من فقر في المرعى، وقلة في الماء، ونظرا لأنها تبعد عن مجرى النيل الذي كان السكان يحاولون أن يقتربوا منه بقدر الإمكان.

(ب) الطريق الذي كان يتتبع مجرى النهر، وهذا هو الطريق الطبيعي الذي ربط بين مصر والسودان منذ أقدم الأزمنة، وإذا كانت بعض القبائل قد آثرت أن تستقر على جوانب النهر، فإن منها ما انتقل غربا بطريق وادي الكاب ونزل الأراضي المحيطة به.

(ج) الطريق الذي كان يبدأ من كورتي على طول وادي (مقدم) وعبر الدبة على طول وادي (الملك) إلى كردفان، حيث تتفرع الهجرات في شكل المروحة، فمنها ما يتحرك إلى دارفور وما يتصل بها في الغرب والجنوب، ومنها ما يسير على جوانب النيل الأبيض وعبر صحراء (بيوضة) وأعلى العطبرة والنيل الأزرق في اتجاه جنوبي شرقي إلى حدود الحبشة.

وقد وجدت القبائل في هذه البيئة الجديدة ما ذكرها بيتها الأول، بل لعلها وجدت في غنى مراعيها ما لم تجده في أراضي مصر من مراع كافية، وكان انبساط سهول السودان، وعدم وجود معرضة تذكر من جانب القلة التي كانت تسكن السودان وقتئذ، والتحمس لنشر الدعوة الإسلامية مما وسع نفوذ العرب بسرعة، وأعطى معظم أقاليم السودان ذلك الطابع الذي ربطها بباقي العالم الإسلامي، وجعل سكانها يتجهون إليه، ويعقدون آمالهم عليه، ويعتبرون أنفسهم جزءا لا يتجزأ من أراضيه، ولكي نفهم انتشار العرب في جهات السودان المختلفة، وندرك صلة قبائل بالقبائل العربية التي تسكن مصر وتتوزع في الدلتا والصعيد، لا بد من الإشارة إلى أن العرب يقسمون تقسيمنا عاما إلى مجموعتين رئيسيتين :

الأولى: مجموعة العرب الجنوبيين أو القحطانيين، ومن هؤلاء بنو قضاعة (بلي، بنو كلب، جهينة) وطئ (جذام، لخم، الأزد، الأوس، الخزرج)... الخ.

الثانية: مجموعة العرب الشماليين أو العدنانيين، ومنهم قيس عيلان وربيعة وكنانة (قريش بنو العباس، بنو أمية) وسليم وهوازن.. الخ.

ويكفي أن نستعرض هنا تلك القبائل التي لها ما يمثلها الآن بين سكان السودان، مشيرين إلى سكناها في مصر ثم حركتها إلى الجنوب :

١- **بنو جذام**: سكنوا شرق الدلتا منذ أيام الفتح الإسلامي لمصر حتى حوالي ١٤٠٠م، ومن هؤلاء (بنو عقبة) الذين انفصلوا عن بقية الجذاميين ليلحقوا بني هلال في شمال إفريقيا، ثم هم يظهرون في فترة متأخرة في السودان، إذ هم يمثلون في جماعات (الكبابيش) الذين يسكنون الإقليم الواقع شمال كردفان.

٢- **بنو طئ**: هبطوا مصر بعد الفتح بحوالي قرنين أو ثلاثة قرون، وسكنوا جهات الدلتا المختلفة حيث لحق بهم عدد كبير من أهليهم، ومن بني طئ (ثعلبة) الذين يمثلون تمثيلا واضحا جدا بين (البقارة) وهم رعاة الماشية في السودان.

٣- **جهينة**: هذه هي أكبر القبائل تمثيلا في السودان، وإليهم أكثر من نصف القبائل العربية فيه، وعرب جهينة أتوا أصلا من الحجاز، ودخلوا مصر مع الفتح، وقد اشتركوا مع غيرهم من العرب في غزو بلاد البجاه في حوالي منتصف القرن التاسع، وقد انتقلت غالبية جهينة إلى الصعيد، ثم اشتركوا في إسقاط مملكة النوبة المسيحية، وزحفوا على أنقاضها إلى كردفان

ودارفور، كما تحركوا جنوبا متتبعين مجرى النيل وروافده تجاه الحبشة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

٤- **كنانة وقريش**: ومن هؤلاء بنو أمية وبنو العباس، مواطنهم في الجزيرة العربية تهامة والحجاز، وقد وصلت أعداد كبيرة منهم إلى مصر مع الفتح، وكانوا ممثلين تمثيلا قويا في الصعيد في القرن الخامس عشر إلى جانب عرب جهينة. وفي السودان الآن قبائل كثيرة من كنانة يملكون الماشية غالبا، وأكثر القبائل التي تعيش على جانبي النيل في شمال السودان تنتسب إلى بني العباس، ومن الكتاب من يرى أن عربا من بني أمية قد عبروا البحر الأحمر ونزلوا مباشرة في أرض السودان في القرن الثامن، وربما كان (للفنج) صلة بهؤلاء، إذ أن العرف يجري بين (الفنج) بأنهم أمويون منسيون.

٥- **فزارة**: كانوا ينزلون حول مكة في الجزيرة العربية، ثم هاجروا إلى مصر في فترات متباعدة، فمنهم من جاء مع الفتح، ومنهم من جاء في القرن الحادي عشر مع بني هلال، وإلى فزارة ينتسب معظم رعاة الإبل في غرب النيل الأبيض.

٦- **ربيعة**: وصلت غالبيتهم إلى مصر في منتصف القرن التاسع، وقد اندفعوا بسرعة إلى الجنوب، وانضموا إلى جهينة في حملاتهم ضد البجاه.. وقد استقرت ربيعة على حدود النوبة شمال أسوان، واختلطوا دون شك بالنوبيين، وإليهم ينتسب بنو كنز (الكنوز) الذين يسكنون وادي

النيل فيما بين حلفا وأسوان. (يجد القارئ تفاصيل هذا في كتاب البيان والإعراب للمقريزي، وفي كتاب تاريخ العرب في السودان لماكمايكل) .

فإذا نحن استثنينا تلك الجماعات العربية القليلة التي وصلت إلى السودان رأسا، عبر البحر الأحمر– سواء أكان ذلك قبل الإسلام أم في زمن التوسع الإسلامي، أم كانت هجرات حديثة كالتي أوصلت قبائل (الرشايدة) إلى حيث ينزلون الآن في الشمال الشرق للسودان – فإن "تعريب" السودان في الواقع إنما تم عن طريق مصر، إذ لا يسجل التاريخ – في أي عهد من عهوده – وصول موجات مهمة أو هجرات عنيفة إلى السودان عن طريق غير طريق مجرى النيل من الشمال إلى الجنوب، وهذه الحقيقة في ذاتها تبين بجلاء كيف يرتبط سكان معظم السودان في تاريخهم الحديث بسكان مصر بروابط دموية قوية، يمكن أن تتخذ خطوة قوية مكملة لما رأيناه من ارتباط في الأصول الجنسية القديمة. ولو أن "تعريب" السودان قد تم عن طريق الشرق مثلا، وكانت القبائل قد جاءت عبر البحر الأحمر وباب المندب، إذن لكان لتوجيه السودان وعلاقته الإثنوجرافية بمصر قصة أخرى، تقيد دعاة الانفصال، الذين لا يمكن أن يجدوا لدعواهم سندا إذا أخذت هذه الحقائق الثابتة في الحسبان.

ويصح أن نشير – قبل أن ننتهي من هذه النقطة من البحث – إلى أنه من المحتمل أن بعض القبائل العربية قد وصلت إلى غرب السودان من شمال إفريقيا، متتبعة الطرق التي كانت تسلكها القوافل وهي تقطع الصحراء الليبية شمالا وجنوبا، وربما وصل إلى أرض دارفور قبائل عن هذا

الطريق، وكان لهم أثر في صبغ هذا الإقليم بالصبغة العربية، فإذا تحقق هذا كان لبعض الأساطير السائدة بين سكان هذه المنطقة عن أصولهم وأنسابهم أساس من الحقيقة، فالتقاليد السودانية تجمع على ربط سلاطين دارفور بأصل عربي من سلالة بني العباس، الذين جاءوا من شمال إفريقيا، وكانوا قد هاجروا إليها بعد سقوط بغداد، وتفرقوا فيها بعد ذلك إلى جهات إفريقيا المختلفة، وعامة أهل دارفور يرجعون أنسابهم إلى الهلاليين الذين اشتهروا في تونس بعد هجرة تلك القبائل إليها.

وأيا كان الأمر فإن ذلك لا يغير من الحقيقة السابقة في شيء، ولا يشكك في أن "تعريب" السودان إنما تم طريق هجرات القبائل العربية من الشمال، متتبعة في معظم الأحوال مجرى النيل.

وسيبقى علينا بعد ذلك أن تؤكد صعوبة تحديد مدى انتشار العرب في أرجاء السودان، ذلك لأن الدراسة الأنثروبولوجية لسكان هذا الشطر من حوض النيل دراسة ناقصة، وكل ما يقال عن التمييز بين الجماعات المختلفة إنما يستند غالبا على تلك الصفات الظاهرية التي لا يمكن الاعتماد كثيرا عليها، وعلى لون البشرة بصفة خاصة، مع أن هذا المقياس أضعف المقاييس التي يمكن الأخذ بها في دراسة الأجناس، وإذا اتخذ توزيع القبائل العربية أساسا، فالعرب إذن يسكنون غالبية الجزء الواقع شرقي مجرى النيل فيما عدا منطقة البجاه (ولو أن البجاه لم يخلصوا من أثر العرب) من حدود السودان الشمالية حتى جنوب النيل الأزرق، كما يتوزعون على جانبي النهر من الشمال حتى جنوب (جبلين)، أما غربي

النيل فلهم معظم الأراضي حتى أعالي بحر الغزال، لكن ماذا في الإقليم الانتقالي إلى أعالي النيل؟

لقد أشرنا إلى الظروف الطبيعية تقتضي التدرج وتستوجب التداخل، وإذن فما من شك في أن الأثر العربي في الناحية الجنسية قد وصل بدرجات متفاوتة إلى أرض (النيلوتيين)، كما أنه ليس من شك في أن عملية "التعريب" لهذا الإقليم الذي لم يعرف كله بعد كانت مستمرة، وكان من المنتظر أن يتم في الجنوب شيء مما تم في الشمال، لولا حالة الفوضى التي انتشرت في السودان قبل الفتح المصري في أوائل القرن التاسع عشر، ولولا تلك السياسة الإنجليزية التي تحول بشدة دون وصول المؤثرات العربية إلى الجنوب، ولو أن هذه السياسة التعسفية قد انتهت وتركت الأمور تجري طبيعية في السودان لوصلت القبائل والجماعات العربية إلى قلب إقليم (النيلوتيين) ولضاقت الهوة الجنسية والثقافية التي تفصل بين أقلية من سكان السودان وبين غالبية سكانه، وكان في هذا صالح الجنوب قبل مصلحة أهل الشمال، ولن يكون هنالك ما يقف في سبيل هجرة الجماعات الشمالية، إذ أنها ستنتقل إلى بيئات نظامها الاقتصادي يقوم على الرعي وهو نفس النظام الذي يعيش عليه غالبية القبائل الشمالية إلى الآن.

على أنه رغم انتشار الإسلام في السودان، وتعمير كثير من القبائل العربية لأقاليمه المختلفة، فقد ظلت شخصيته – حتى الفتح المصري – مفقودة، ولم يكن هنالك في الواقع اسم واحد يمكن أن نطلقه على كل

أقاليمه، فنظام العرب نظام قبلي يشجع الانفصالية والانعزال، ودخول الإسلام في السودان لم يتم بطريق الفتح المنظم الذي كان يعتمد على سلطة مركزية تفرض قوتها وسلطانها على السكان، وإنما تم على أيدي قبائل مختلفة وفي فترات متعددة، وكان هم كل قبيلة أو مجموعة من القبائل أن تبسط سلطانها على إقليم معين تنفرد به وتعيش فيه، وما يعنيها بعد هذا أن تتحد مع غيرها من القبائل، أو تبذل مجهودا مشتركا لتنظيم حكم البلاد.

ومن هنا كان هذا التفكك الذي تميز السودان به حتى أوائل القرن التاسع عشر، وكانت تلك الإمارات والسلطنات المتعددة التي يكفي أن نشير هنا إلى أهمها إشارة سريعة، لنكمل الصورة ولنرى كيف أن السودان مدين في الواقع – بوجوده كوحدة لها كيان ولها شخصية – إلى الفتح المصري الذي تم على يد عاهل مصر الكبير :

أولا: **مملكة سنار** وكانت تمتد من الشلال الثالث إلى أقصى جبال فازوغلي، ومن سواكن على البحر الأحمر إلى النيل الأبيض، وكانت مملكة سنار مقسمة إلى عدة ممالك ومشيخات، وكان لكل ملك أو شيخ استقلاله ما دام يدفع الجزية المقررة لملوك سنار، وقد قسمت هذه المملكة قسمين: قسم تابع للفنج هو الذي كان يقع جنوب بلدة (أربجي) قرب المسلمية، وقسم يقع شمال هذه البلدة تابع لمشيخة قرَي الخاضعة لسلطان الفنج.

ثانيا: **مشيخة العابدلاب**، وهي التي كان مركزها بلدة (قرَي) ثم انتقلت إلى الحلفاية فعرفت بمشيخة الحلفاية، وفد امتدت من حجر العسل إلى سوبة، وكان لها السلطة على جميع الأراضي من أريجي إلى الشلال الثالث.

ثالثا – الممالك والمشيخات التي خضعت رأسا لملوك الفنج :

١- مشيخة خشم البحر: قامت شرقي النيل الأزرق بين رتقة والرصيرص، وكان مركزها (رتقة)، وقد عرفت ببلاد خشم البحر أو فم البحر لأن بحر النيل لا يصلح منها جنوبا.

٢- مملكة فازوغلي: قامت جنوب مشيخة خشم البحر، وامتدت من الرصيرص إلى قداسي وكانت عاصمتها (فازوغلي).

٣- مشيخة الحمدة: قامت على نهر الدندر ومركزها دبركي.

٤- مملكة بني عامر: قامت في الصحراء الشرقية بين البحر الأحمر وخور بركة شرقا وغربا، وبين عقيق على البحر الأحمر وبلاد الحبشة شمالا وجنوبا.

٥- مملكة الحلانقة: نسبة إلى قبيلة الحلانقة – وهي من البجاه – ومركزها جبل كسلا على نهر الجاش.

رابعا – **الممالك والمشيخات التي خضعت للفتح بواسطة العبدلاب** :

١- مشيخة الشنابلة : قامت على النيل الأزرق شمال سنار ومركزها المسلمية.

٢- مملكة الجعليين : قامت شمال مشيخة العابدلاب على أنقاض مملكة (مروي) القديمة، بين حجر العسل والدامر، وكان مركزها (شندي)، وكانت مملكة قوية تولاها ملوك الجعليين، وكانت شندي قبل الفتح الإسلامي مركزا من أهم مراكز التجارة في السودان.

٣- مملكة الميروفاب: شمال مملكة الجعليين، بين المقرن ووادي السنقير ومركزها بربر، وكان لها ككر وطاقية.

٤- مملكة الرباطاب: امتدت من السنقير إلى الشامخية فيما وراء أبو حمد، وكانت تتنازع ككر وطاقية مع الميرفاب.

٥- مشيخة المناصير: امتدت من الشامخية إلى الشلال الرابع وكان مركزها السلامات.

٦- مملكة الشايقية: التي قامت على أطلال مملكة نبتة القديمة، وقد امتدت أراضيها الشلال الرابع إلى أبي دوم قشابي، وكان مركزها مروي، وهي مملكة عربية بحتة، قام شمالها مملكة الدقار ودنقلة والخندق وأرقو، وكانت كلها ممالك نوبية أو نوبية متأثرة بالعرب.. وكانت مملكة أرقو هي أقصى الممالك التي امتد إليها نفوذ الفنج

شمالا، أما البلاد بينها وبين الشلال الأول فقد تولاها الكشاف الأتراك في سكوت والمحس.

خامسا: **سلطنة دارفور**: ويظهر أنها كانت مقسمة قبل وصول العرب إليها إلى عدة سلطات في جملتها سلطنة الفور في جبل مرة، وقد استمر النفوذ لسلاطين دارفور حتى ١٨٧٥، حين استولت مصر على بلادها وضمتها إلى أراضيها في السودان.

ولعل من المهم أن نشير إلى أن سلطان دارفور كان يمتد عند الفتح المصري فيشمل كردفان، التي كانت تحكم بحكام يعينون من قبل سلطان دارفور، وربما كان هذا من الأسباب التي سهلت سقوط كردفان بعد دخول جيش عهد علي مدينة الأبيض تحت قيادة عهد مُحَّد الدفتردار عام ١٨٢١

هكذا كان السودان مقسما إلى ممالكه وسلطناته، وكانت وحدة سكانه منعدمة لا تجمع جهود أهله سلطة مركزية، ولا تنظم شؤونه حكومة موحدة قوية، بل كان الأمر أمر مشاحنات وعداء، وكانت المطامع الشخصية والمنافسات المحلية والمطامع العاجلة هي الطابع الذي يسود كل ربوع السودان فيؤخر تقدمه، ويعطل استغلاله، ويشيع في أقاليمه هذه الفوضى التي كانت الرغبة في القضاء عليها دافعا من الدوافع التي حفزت مصر إلى أن تنجح في فتوحاتها ناحية الجنوب، وكان من نتيجة هذا بعث السودان كوحدة تضم – إلى جانب تلك الإمارات والشياخات الشمالية – مديريات الجنوب وجماعات أعالي النيل التي تدخل بحكم موقعا وتوجيهها ضمن حدود السودان.

٤ـ بناء الوطن المصري السوداني في القرن التاسع عشر

عهد محمد علي وإسماعيل

وصف الدكتور عباس عمار في الفصل السابق كيف أصبح أهل مصر والأقاليم السودانية أمة عربية إسلامية ونوالي في الفصل الحاضر الكلام عن تاريخ بناء وطن واحد لتلك الأمة العربية الإسلامية في القرن التاسع عشر: عصر تشييد الأوطان الموحدة في الشرق والغرب؛ فقد شهد ذلك القرن تأليف الوحدة الألمانية والإيطالية والحركات القومية الصقلية نحو لم الشتات وجمع الأوصال كما شهد لونا آخر من التآلف والتآزر في الأمة الواحدة حققه زوال امتيازات الطبقات والجماعات على أثر الحركات الدستورية والانقلابات الاجتماعية في الشرق وفي الغرب أيضا.

وقد قام بناء الوطن المصري السوداني الموحد على أسس مادية ومعنوية واكتسب البناء مادة تماسكه وبقاءه من عناصر قديمة وأخرى جديدة، أصولها متغلغلة في ماء النيل وفي تربته نامية في هواء الوادي وتحت شمسه، قديمة قدم تاج فرعون، حية بحياة العروبة والإسلام، وهي بعد جديدة، فما هذا الوطن إلا وحدة من وحدات هذا العالم الحاضر يشارك في حياته ويبادل غيره شتى المنافع ويقوم بما ينبغي له أن يقوم به نحو رقي البشرية واستتباب الأمن والسلام والطمأنينة وكفالة الحقوق وقد بدأ البناء عندما تولى مُحَمَّد على في أوائل القرن التاسع عشر حركة تحرير قوى مصر الكامنة وتوجيه جهودها ومواردها نحو إنشاء مركز قوة جديدة داخل إطار

العالم العثماني؛ فرسم لها أرض وادي النيل، ممتدة إلى البحرين الأبيض والأحمر، هذه هي أرض الوطن الأولية. أما ما امتد إليه حكمه ونفوذه في الولايات العثمانية الآسيوية فكان أمرا اقتضته ظروف الكفاح لأجل بناء الوطن الجديد.

وفي سبيل إقامة البناء كان لا بد له من تقويض العصبيات الخاصة والرياسات المنفصلة والإمارات الصغيرة سواء كان ذلك في مصر أو في السودان، فزال سلطان الأمراء المماليك في مصر كما زال سلطان الفونج وما شابهه في السودان، وحل محل هذا وأمثاله سلطة عامة واحدة في الوطن الموحد.

وقد قضى مُحَّد علي زهاء خمسين عاما مواصلا العمل آناء الليل وأطراف النهار في سبيل عمران مصر والسودان وتقدمها، وإنا نود لو اتسع أفق المؤرخ (من أي أمة كان) عند كتابته تاريخ الوصل ما بين مصر والسودان الذي تم في أيام مُحَّد علي اتساع آفاق وادي النيل، نود ألا ينحصر الأمر في تتبع مشكلات الوحدة وصعوباتها، نود ألا ننسى أن إدارة مُحَّد على لشؤون مصر والسودان لم تملك سككا حديدية ولا سفنا بخارية ولا تلغرافا وتليفونا ولم تعرف طب المناطق الحارة ولم يكن تحت تصرفها الأخصائيون في الدراسات الاجتماعية والعلمية النظرية والتطبيقية والمهندسون والمعلمون وغيرهم من الفنيين. كما نود أن نذكر أنه أن كانت حاجة لموازانات ومقارنات بين أنظمة الإدارة في عهد مُحَّد علي وعهدنا الحاضر.. ألا يقتضي الإنصاف أن تكون الموازنة بين أساليب الإدارة سنة

١٨٢٠ في مختلف أنحاء العالم إذ ذاك ومقارنة حالة فلاحي مصر والسودان وصناع مصر والسودان في ذلك الوقت بحالة أمثالهم في الوقت نفسه في سهول الروسيا والمجر وألمانيا، بل وفي غرب أوربا أيضا وفي مدن إنجلترا وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق في العالم الإسلامي وتجارة الرق وأحوال الرقيق في الوقت نفسه في الجمهوريات والمستعمرات الأمريكية والسكسونية واللاتينية وفي المستعمرات الأوربية في إفريقية وفي آسيا وفي الأقيانوسية.. فليرتق نظرنا إذن إلى الجوهر الباقي وإلى صميم الأشياء.

وأول تلك الأشياء أن مُحَّد علي الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح في بلاد إسلامية تجاورها بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى ويهود، ومثل هذا الفتح ليس امتلاكا ولا استعمارا فالمسلمون لا يملكون رقاب المسلمين بل هو ضم ما حتمت الطبيعة أن يوصل وتأليف روابط الجنس والدين والمنافع في رابطة الوحدة القومية، ولذا فقد خلق الحكم المحمدي العلوي من إمارات وقبائل متفرقة وطنا إسلاميا وهيأ لهذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق الأحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الأوربي الذي كان قد أخذ في الاقتراب نحو وادي النيل قادما من الأطراف الساحلية، ثم ربط هذا الوطن الجديد بالوطن الأكبر وبحياة الإنسانية الحاضرة.

وبعد عهد مُحَّد علي أدرك الخديو إسماعيل خطط جده ومراميها إدراكا تاما فواصل إتمام البناء وامتداد الوطن نحو حدود الطبيعية في مناطق خط الإستواء كما عمل على صيانته وتيسير إدارته وتقدم مصالحه

الاقتصادية بمد نفوذه إلى المناطق الواقعة ما بين الوادي والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، وكان لهذه البحار الشأن العظيم في حياة الوطن وتيسير مواصلاته وسلامة أراضيه وكانت إذ ذاك تتجه نحوها المساعي الاستعمارية الأوربية، وقد سبقها إسماعيل فاكتسب لمصر والسودان حقوق السبق ونظم وعمل وضحى بالمال والرجال. وتجد في موضع آخر من هذه الرسالة تفضيلا لهذا كله، وأن تلك المآثر قد تتعرض للنكران وللغمط أو للنسيان والإهمال أو للنقص والتشويه ولكنها باقية، إذ هي مستمدة من طبيعة الأشياء نفسها تستند إلى حقائق أزلية وكفى محمد علي وإسماعيل فخرا أبديا أنهما تزعما حركة بناء الوطن الموحد وتوابعه وملحقاته وأن تلك الحركة سبقت معاول التقطيع والتقسيم التي عمت سائر الأرجاء الأخرى فثبت البناء عندما بلغته موجة الزحف الاستعماري الأوروبي قرب نهاية حكم إسماعيل وتحولت عاصفة التدخل الأجنبي في شؤون الوادي وأهله سحابة صيف عن قريب تقشع.

٥ـ السياسة البريطانية والوطن المصري السوداني

توالت في أثناء العقد المبتدئ بسنة ١٨٧٠ الطعنات في جسم الاستقلال المصري، فزاد تدخل الدول الأوربية في شئون الإدارة المصرية سواء كان ذلك على يد ممثليها السياسيين والقنصليين أو على يد رجال من الأوروبيين خبراء في الظاهر وصنائع للسياسة في الباطن أو على يد وكلاء المرابين الدوليين وسماسرتهم. وتطور الأمر فأخضعت تلك الإدارة لرقابة دولية وحرم عليها التصرف في مواردها المادية والمعنوية ثم اتفقت الكلمة على خلع الخديوي إسماعيل وقد وجدت السلطة العثمانية الغادرة الضعيفة في هذا فرصة لإثبات حقوق خامدة، وانتهت المأساة باحتلال بريطانيا لمصر احتلالا عسكريا صحبته الهيمنة التامة على شؤونها.

وقد حد من تلك وجود أنظمة دولية مالية وقضائية تنازع قنصل إنجلترا العام سلطانه، كما حد منها نظام امتيازات الأجانب، وقد حاولت وزارات الخديوي المتعاقبة التملص قدر استطاعتها عن امتداد الإشراف البريطاني إلى كليات الحكم وجزيئاته. ولم يفد تلك الوزارات ما أثارته عداوات الدول ومنافساتها، إذ أن الدول الأخرى كثيرا ما أثارت للسياسة البريطانية صعوبات وكثيرا ما طالبتها بأن تحدد موعدا لجلاء جنودها عن مصر طبقا لما قطعته على نفسها من الوعود، ولكن كان يحدث ذلك عادة عندما تريد الحكومات أن تنال من بريطانيا مغنما في جزء من أجزاء مناطق الاستعمار الشاسعة أو عندما تريد أن تحملها على التزام أمر أو تجنب

خطوة فإذا ما تم لها ما أرادت أو بعض ما أرادت أغفلت أمر الجلاء عن مصر فكانت بلادنا في الواقع في أيدي الدول بمثابة البيادق بين لاعبي الشطرنج وفي الواقع مهما قيل عن المنافسات الأوربية وعن حقيقة وجودها فإن الحقيقة المرة هي أن تلك الدول تتكاتف وتتلاقى وتتقابل في التضامن على إهدار حقوق الأمم غير الأوروبية واستقلالها وشرفها وكرامتها وعزتها فكان الأمر فيما يتعلق بمصر ينتهي عادة بتسوية من نوع ما وأخيرا تم التراضي فيما بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في سنة ١٩٠٤ على تسوية ما بينهما في مصر ومراكش وغيرهما في الاتفاق الودي المشهور.

لا ندهش إذن من تغلغل النفوذ البريطاني في دوائر الإدارة المصرية شيئا فشيئا على أيدي مستشارين من البريطانيين في الوزارات المصرية عن استخدامهم على الرغم من معارضات رؤساء الوزارة الذين تولوها منذ الاحتلال ولكن مصر لم تذعن، وقد قلنا في الفصل السابق إن الاحتلال البريطاني وصلها – بفضل مُحَمَّد علي وإسماعيل – متأخرا عن أوانه ففاتته فرصة الرسوخ في أرض الوطن؛ فتمسكت الأمة بحقوقها ونادى زعماؤها بالمطالبة بها وأعلنها ممثلوها في المجالس النيابية في كل موقف على الرغم من أنها كانت محدودة التكوين والسلطة.

وقد تجلت صلابة المصريين وتمسكهم بحقوقهم في أبهر مظاهرها عندما مست السياسة البريطانية مستقبل مواطنيهم السودانيين وذلك حينما تعرض هذا المستقبل على أثر ما أصاب الاستقلال المصري من

ضربات لنكبة الحركة المهدية وما حاولته تلك الحركة من تقويض جهود بذلها المصريون والسودانيون زهاء ستين عاما في تنظيم السودان وحضارته.

وعلينا قبل أن نشرح ما أشرنا إليه عن موقف مصر في السنوات الأولى من تلك الحركة أن نبين رأينا في مصدرها وفي التطور الذي اتخذته في السودان مما فرق بينها وبين ما قد يماثلها من الحركات الدينية في السودان وفي غيره من الأمم الإسلامية، وذلك أن الحياة الدينية الإسلامية كثيرا ما عبرت عن نفسها في مظهرين أحدهما فردي ينجلي في زهد المتعبد وتقشفه وانزوائه عن الناس وانطوائه على نفسه وثانيهما اجتماعي يتجلى في اتجاه رجل الدين إلى تأليف الجماعة التي تتبع طريقته، وذلك إذا ما آنس في نفسه كفاية ومواهب لتقلد الزعامة أو ميلا لإصلاح الفساد أو خدمة إخوانه وقد عرفت الأمم الإسلامية أمثلة عديدة من كلا النوعين وأحلتها منزلتها اللائقة في الحياة الاجتماعية. ولم يجد المفكرون المسلمون بها بأسا إلا إذا ما زج الدعوة لون من ألوان الاعتقاد في قرب نهاية العالم وظهور المهدي لإصلاح ما فسد وتقويم ما اعوج، عندما يحدث ذلك ويرى رجل الدين في نفسه أو يرى فيه غيرة "علامات" المهدي المأثورة عن السلف أو علامات قرب قيام الساعة، عندما يحدث ذلك فلا حد لما قد يترتب على دعوة الصلاح الممزوجة بالعقيدة المهدية من نتائج.

حدث هذا فيما يتعلق برجل الزهد والتعبد "مُحَمَّد أحمد" وصادف هذا صعوبات الإدارة السودانية من جراء الحوادث في مصر التي أشرنا إليها؛ فتطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة إصلاح إلى ما أطلقنا عليه اسم "نكبة"

الحركة المهدية. وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت ما لا تصلح له وما لا نطيقه وما لا ينبغي لها، فكانت حركة تحطيم وتخريب، وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر. وذهبت البسالة في وجه الموت التي أبداها آلاف الدراويش في شتى المواقع، وذهبت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التي كان يملكها المهدي في سبيل الهدم لا في البناء.

ذلك أن تلك الدعوة فتحت الباب للعصبيات المتفرقة والشياخات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق وكارهي مقومات الحضارة الحديثة التي تتطلب انتظام الحكم وجريانه على قواعد ثباته واستقرار أسبابه في أنظمة عامة، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة، واستعدادا للتقدم والترقي فكان الانحلال والبوار والخراب، وقد ذكر كرومر في تقريره عن مصر والسودان في سنة ١٨٩٨ – أي على أثر إخماد الحركة المهدية "إن الإقليم الواقع بين عطبرة والخرطوم – وهو موطن الجعليين – قد فقد في العهد المهدي كل سكان تقريبا. قال وقد زرت حديثا مدينة المتمة وكانت من مراكز السودان التجارية المهمة (أي في العهد البغيض السابق للثورة المهدية) وتدل أطلال المدينة وخرائبها دلالة كافية على أنها كانت مدينة عامر بالسكان. وقد حدثوني هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر من ألف امرأة. ويؤيد صدق هذا التقديم ما شاهدته بنفسي، أي أن الدراويش قد أتوا تقريبا على الجميع الذكور البالغين، وذكر في موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصلته حكومة السودانية في

سنة ١٨٩٨ لا يزيد على ٣٥٠٠٠ جنيها، وفي هذا الكفاية لتصوير ذلك الخراب الشامل.

هذا ما كان من أمر العهد المهدي ولترجع مصر إلى مصر حيث الآن تعاني ما تعاني في تلك السنوات السود وقد اجتمعت إلى حوادث الحركة العربية ومآسي الاحتلال الأجنبي اضطراب الأمر في السودان؛ ففي تلك الأيام التي انقادت فيها الحكومة المصرية إلى تسريح الجيش المصري بدكريتو خديوي مكون من جملة واحدة وعلم الله أن ذلك الجيش في ماضيه كان يستحق نهاية أكرم مما نال، وفي تلك الأيام التي حيل فيها بين الحكومة والتصرف في قرش من مالها وفي جندي من الفرق الجديد التي تولى الضباط الإنجليز قيادتها.. في تلك الأيام التي أخذ القنصل البريطاني في مصر على نفسه توجيه كل أمورها، بدأت الحكومة البريطانية بإعلان الحكومة المصرية أن أمر السودان وما يجرى فيه لا يعني إلا مصر وحدها وأنها لا ينبغي لها أن تنتظر من الحكومة البريطانية أي عون. ومصر لم تكن تطلب عونا، ولكنها كانت تطلب في الواقع أن لا يحال بينها وبين أموالها ورجالها في الدفاع عن أمن السودان ورفاهية أهله.

ومما يستوقف النظر أن تلك الخطة لم تمنع الحكومة البريطانية من الاهتمام بأمر مناطق مصوع وسواكن، فأرسلت لتلك البحار سفنا حربية وراقب رجال البحر البريطانيون ومندوبوهم هناك أحوالا للمناطق وما يجري فيها، ولعل ذلك يرتبط بما تم في سنة ١٨٨٤ من احتلال الإيطاليين ثغر مصرع ومنطقتها الداخلية، وسواء صدق حرفيا ما ذكره الإيطاليون من أن

كرومر اقترح على قنصلهم في القاهرة ومنطقتها الداخلية، وسواء صدق حرفيا ما ذكره الإيطاليون من أن كرومر اقترح على قنصلهم في القاهرة ذلك الاحتلال في أكتوبر سنة ١٨٨٤ أو لم يصح فالثابت أن الحكومة البريطانية نظرت بعين الرضا إلى ذلك الاحتلال، فاعتبرته من جهتها مكافأة لإيطاليا على تأييدها العام للسياسة البريطانية في مصر منذ أيام الاحتلال كما رحبت به من جهة أخرى خشية أن يسبق الفرنسيون الإيطاليين إلى وضع يدهم على تلك المناطق. وهكذا بدأ في سنة ١٨٨٤ ما خشيناه إذ ذاك وما نخشاه في سنة ١٩٤٧ من أن دخول الأجنبي الغريب في وادي النيل معناه إذ ذاك ومعناه الآن أن أراضيه ما هي إلا سلع التبادل والمساومات.

ولما حيل بين الحكومة المصرية واستخدام مواردها اتجه رأيها إلى الاستعانة بالجيش العثماني ولا يضير مصر هذا، فقد سبق لها أن عاونت حكومة السلطان في بلاد العرب والمورة والقرم والبلقان وكريد بجيوش مصرية. وهنا أثارت الحكومة البريطانية شرطين لاستخدام العثمانيين، أول الشطرين أن تكون قاعدتهم العسكرية سواكن، والثاني أن نفقات الحملة تكون على حكومة السلطان، وواضح أن الشرطين شرطا تعجيز.

وقد أضافت تعليمات وزير الخارجية البريطانية لقنصلها العام المؤرخ في أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ العبارة الآتية، وهاك ترجمتها: "إن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن توافق على زيادة ما على المالية المصرية من أعباء سوف تترتب على الإنفاق على حملات حربية في السودان غير محققة

النجاح، وحتى إذا كتب لها النجاح فهي أمر مشكوك في نفعه لمصر. ولكن حكومة صاحبة الجلالة تقر الحملات التي ترمي إلى تأمين طريق تقهقر الحاميات المصرية في السودان نحو بلادها. وحكومة صاحبة الجلالة تشير على وزراء الخديوي بأن يصلوا سريعا إلى قرار الجلاء عن كل الأقاليم الواقعة جنوبي أسوان أو – على الأقل – جنوبي وادي حلفا. والحكومة البريطانية على استعداد للمعاونة في المحافظة على النظام في مصر نفسها وفي الدفاع عنها وعن ثغور البحر الأحمر". وقد صدرت هذه التعليمات من لندرة على أثر تسلم وزارة الخارجية تقريرا مفصلا من القنصل العام بالقاهرة تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣، ويمكننا أن نعتبر ذلك التقرير أساس السياسة البريطانية في الموضوع كله. وقد بدأ السير افلن بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) بفحص الموقف الحربي ثم السياسي من جميع جوانبه وانتهى إلى الأحكام الآتية:

أولا: أنه لولا ما يشعر به من أسى لعدد القتلى الذين خسرتهم مصر لما سحق الدراويش جيش الجنرال هكس لكان فقدان مصر للإقليم الواقعة جنوبي الخرطوم وغربيها أمرا لا يعود لأي أسف، وذلك لسوء الإدارة المصرية ولعجز المصريين المطلق عن حكم غير حكما صالحا بله عن حكم أنفسهم، فكل ما يمكن تركه لهم من تلك الأقاليم الشاسعة لا ينبغي أن يزيد على الأقاليم الواقعة شمالي وادي حلفا وثغور البحر الأحمر.

ثانيا – أن اتباع سياسة الجلاء عن الأقاليم السودانية سيؤدي حتما إلى إضعاف حكومة الخديوي في مصر، وأنه سيؤدي حتما إلى تهديد

الدراويش – إذا قدر لهم النجاح التام في السودان – لأرض مصر، وأن هذا التهديد سوف يعقبه هياج المتعصبين من أهل الصعيد بصفة خاصة، وأن هذا كله سيزيد في صعوبات الحكومة المصرية ويلقي عبء الدفاع عن مصر على جيش الاحتلال البريطاني وحده.

ثالثا: أن الحكومة البريطانية لا ينبغي لها أن تحيد عن خطة تجنب التدخل الحربي في السودان بقوات بريطانية، كما ينبغي لها ألا تسمح باستخدام الجيش المصري الجديد إلا في مصر نفسها، وهو يرى أن أي تدخل بريطاني سيؤدي حتما – بحكم الظروف – إلى بسط السيطرة البريطانية (بصفة دائمة أو شبه دائمة) على ضفاف معظم وادي النيل.

نقف عند هذا التقرير الخطير لنقرر نحن أيضا حكمين :

الحكم الأول: أن السياسة البريطانية لم تر بأسا في أن نترك الأقاليم السودانية وأهاليها لعوامل التخريب والتقتيل، ولم تر بأسا – كما سنرى بعد قليل – في أن ترغم الحكومة المصرية على اتباع تلك السياسة. وإن كان هذا لم يمنعها فيما بعد من تسمية ترك السودان وصمة عار.

الحكم الثاني: أنها – مع عزمها على ألا يكون لمصر من الأمر في السودان شيء – سوف تقدم في الوقت المناسب على إهراق الدماء المصرية والعقول المصرية والأموال المصرية في القضاء على الحركة المهدية وفي إدارة السودان بعد القضاء على تلك الحركة، بل إنها – مع ذلك العزم – ولكي تبرر ذلك الإهراق – سوف ترفع المصريين فوق الأبنية الرسمية

السودانية علماء، وسوف توقف كل من عداها من الدول الأوربية الأخرى عن التقدم في الأراضي السودانية باسم السيادة المصرية على تلك الأراضي، فإذا ما تمسك المصريون مما أعلنه البريطانيون عن سياستهم وحقوقهم وإذا ما ذكروا دماء إخوانهم وعقولهم وأموالهم وأن تحت كل "فلنكة" من فلنكات السكك الحديدية يرقد جندي مصري مجهول رقدته الأبدية. إذا ذكروا هذا في ما مؤداه أن لكل زمان مقالا! وإنا الآن في عصر تقرير المصير.

ولنستأنف الآن رواية الواقع، قال بارنج في تقريره الخطير السالف الذكر العبارة الآتية:

"إن الحكومة المصرية تجد الآراء التي كونتها عن الموقف في السودان كريهة مرة المذاق، وطبيعي أن تكون كذلك وإني لا أظن أن شريف باشا يعتقد في قرارة نفسه أن مصر تستطيع أن تحتفظ بالخرطوم إذا ما تحرك المهدي، ولكنه لا يستطيع هو ولا زملاؤه أن يحملوا أنفسهم على التسليم بالتخلي عن السودان" يبقى إذن أن تحملهم الحكومة البريطانية على ذلك.

ولم يكن الأمر في نظر شريف كما صوره كلام بارنج بالضبط، أي لم يكن التخلي عن السودان ضرورة يقرها عقله ويبغضها قلبه، بل كانت ينكرها عقله وقلبه معا، ينكرها عقله لاستحالة جلاء الحاميات المصرية سالمة بعد إعلان التخلي ولأن معاونة تلك الحاميات على التقهقر الآمن أولا ثم التزام خطة الدفاع عن وادي حلفا أو أسوان ثانيا ليكلفان مصر من

الأموال والرجال أكثر مما تتكلفه خطة المحافظة على دنقلة والخرطوم والسودان الشرقي.. وينكرها قلبه لأن مصر من الأموال والرجال أكثر مما تتكلفه خطة المحافظة على دنقلة والخرطوم والسودان الشرقي وينكرها قلبه لأن مصر لا تستطيع أن تترك أهل السودان لمصيرهم المحتوم ولا تستطيع أن تسلم بعجزها عن متابعة ما قدمت به لحضارتهم وأمنهم ورفاهيتهم أو أن تترك البناء ينهار تحت نظرها.

ولا يسع المؤرخ المنصف إلا أن يسلم بأن شريف باشا كان صادق النظر عندما قرر استحالة الجلاء الآمن عن السودان بعد إعلان التخلي عنه ويؤيد صدق نظره ما جرى لجوردون عندما حاوله فيما بعد كما يؤيده في أن مصر لا تستطيع أن تترك السودانيين لمصيرهم ما حاوله جوردون فيما بعد من إقامة نوع ما من الحكومة يسلمه مقاليد الأمور وعجزه في تحقيق ذلك.

لم يستطيع شريف أن يقنع بارنج، ولم يستطيع بارنج أن يقنع شريف، فكتب بارنج لوزير خارجيته في ٢٢ ديسمبر بأن المخرج الوحيد هو أن يبلغ الخديوي بأن حكومة جلالة الملك تصر على اتباع خطة التخلي عن السودان وأنه إذا لم يقبل وزراؤه الحاليون تنفيذ تلك الخطة فعليه أن يعين غيرهم ممن يقبلون. وقد رد وزير الخارجية عليه ببرقيته المشهورة المؤرخة في ٤ يناير ١٨٨٤ التي أصبحت دستور العلاقة فيما بين الوزارة المصرية والحكومة البريطانية في عهد الاحتلال، ومؤدى هذه البرقية أن الوزراء المصريين ومديري الأقاليم الذين لا يقبلون العمل بما تشير الحكومة

البريطانية عليهم باتخاذه – وذلك في المسائل المهمة وبعد سماع رأي الحكومة المصرية – أن يتخلوا عن مناصبهم. وقد أكد وزير الخارجية لبارنج أن حكومة صاحب الجلالة ستؤيده على كل التأييد في كل ما يتخذه لتنفيذ تلك القاعدة الأساسية.

استقالت وزارة شريف وقبل نوبار أن يؤلف الوزارة على أساس التخلي عن السودان، وتوالت الحوادث – وغرق السودان وأهله في لجج من الدماء – ووضعت الحكومة البريطانية يدها على الصومال، وفرنسا على تاجوره والأحباش على هرر – ثم آن الوقت لكي تضع الحكومة البريطانية لهذا حدا باسترداد السودان. وذلك أن الخزانة المصرية قد أصبحت لديها فضلة تزيد على حاجات المرابين الدوليين، وأن الإدارة المصرية كانت قد أصبحت لا تملك استقلالا بأي رأي أو احتفاظا بإبداء أي تحفظ، فمن المستطاع تسخيرها في التنفيذ بدون أي قلق، وأنه إذا لم تتقدم بريطانيا سبقها غيرها لامتلاك أرض بلا مالك؛ فاستقر الرأي إذن على استرداد السودان فتتم وحدة وادي النيل تحت السيطرة الإنجليزية الشاملة.

كانت الحملة الأولى، حملة دنقلة في سنة ١٨٩٦، وتم لها استرداد الأراضي حتى مروي – وقد تكونت تلك الحملة من آلاي من السوداري فيه ١٢٥٣ فارسا وآلاي من الطوبجية فيه ٩٥٣ رجلا و١٨ مدفعا وآلاي من الهجانة المصرية والسودانية فيه ٦١٨ رجلا وثماني أورط بيادة مصرية وخمس أورط بيادة سودانية ومجموع ذلك ١٠٧١٥ رجلا مصريا

وسودانيا وأركان حرب مصالح الجيش وعددهم ١٦٠١ رجلا ذلك ما عدا ٩٤٢ من العساكر غير المنظمة ونحو ٦٠٠ من رجال حملة النقل ومجموعهم كلهم ١٦٦٨٠ فيهم نحو ٧٠٠ ضابطا. واشتركت في إحدى وقائع الحملة أورطة آلاي نورث ستفوردشبر فيها ٨٧٠ رجلا (تاريخ السودان نعوم بك شقير ص ٥٧٦ ويلاحظ أن شقير كان من رجال قلم المخابرات وأنه يستمد أرقامه من الوثائق الرسمية) – ولم يقتصر الأمر في تلك الحملة وفيما بعدها على القتل والقتال، بل عمل الجنود في مد السكك الحديدية وأسلاك التلغراف والتليفون وما إلى ذلك. وفي السنتين التاليتين استمر التقدم إلى أن أتم النصر وسحق الثورة المهدية، وقد تكون الجيش المشترك في الواقعة الرئيسية قرب أم درمان على الوجه الآتي: ٤ أورط سواري إنجليزي و٩ أورط سواري مصريين و٨ بلوكات هجانة، وبطاريتين إنجليزية وخمس بطاريات مدافع مصرية والفرقة البيادة الإنجليزية، وفيها ألايات بثماني أورط والفرقة البيادة المصرية وفيها أربع ألايات بست عشرة أورطة وجملة الجيش نحو ٢٥ ألفا ضم اليه نحو ألفي رجل من العربان المتحابة من العبابدة والجعليين والجميصات والمسلمية والشكولاية والشانقين والبطاحيين وغيرهم (كتاب نعوم شقير ص ٦٣٣) ونسبة الإنجليز المشتركين نحو خمس المجموع.

أما ما أنفق من الأموال على تلك الحملات فقد بلغ ما يأتي (نقلا عن مصر رقم ٣ لسنة ١٨٩٩)

أولا: حملة دنقلة ومجموع ما تكلفته ٧٢٥,٦٤١ جنيها مصريا مفرداتها كما يأتي: ١٨١,٨٥١ جنيها لمد السكة الحديدية و ٨,٢٩٩ جنيها للتلغراف و٦٥,٨٦٩ جنيها للسفن النهرية المسلحة و٦٢٢،٤٦٩ جنيها للنفقات العسكرية.

ثانيا: الحملات التالية ١٨٩٨,١٨٩٧ تكلفت ١,٣٣٨,٧١٣ جنيها مفرداتها كما يأتي : ٦٩٩,٥٢١ جنيها للسكك الحديدية و١٣,٠٢٦ جنيها للتلغراف و٨٩,٠٦٥ للسفن النهرية المسلحة و٦٢٩,٦٠١ جنيها للنفقات العسكرية.

ثالثا: إنشاء سكة حديد الخرطوم ٣٠٠,٠٠٠ جنيها

ومجموع هذا كله ٢,٣٥٤,٣٥٥ جنيها تحملت منها فيما يقول ماكميكل في كتابه عن السودان الخزانة الإنكليزية مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيها.

وقد عقد بين الحكومتين المصرية والبريطانية في ١٨٩٩ الاتفاق الذي أقيم عليه الحكم الثنائي المصري البريطاني في السودان. وقد علق كرومر على هذا الاتفاق مبينا ما جنته مصر وما تجنيه من المزايا (مصر رقم ١ لسنة ١٩٠١) بما يأتي: "لقد اطمأنت مصر واستراحت من تهديد الدراويش إياها، كما اطمأنت إلى سلامة وصول ماء النيل إلى أراضيها. بل يحق لنا أن نمهد للبحث في الوقت المناسب عن مدى إمكان إنشاء مشروعات في السودان للري ينتفع بها أهل الوادي كله، كما أن التجارة

السودانية لن تلبث أن تنتعش مما يفيد مصر، وستقل الحاجة إلى بقاء جيش مصري كبير تحت السلاح، وسيؤدي ذلك حتما إلى التخفيف من أعباء الخدمة العسكرية – وأخيرا – وهذه حجة أرجو وأعتقد أن المصريين والإنجليز يقدرونها حق قدرها – لقد محونا العار الذي سببه ترك أقاليم واسعة كانت تحكمها مصر لعوامل الهمجية والتبربر.

"هذا وقد لاحظت أن مجلس شورى القوانين عندما كان ينظر في الميزانية قرر بأنه يوافق على المصروفات المقررة في الميزانية المصرية لشؤون السودان لأنه (أي المجلس) يعتبر السودان "جزءا أساسيا من مصر"، وهذا الرأي صحيح في جملته، إلا أن نظام الإدارة في السودان يقوم على الاتفاق الذي عقد بين بريطانيا ومصر في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ولما كان من الممكن أن بعض أعضاء شورى القوانين قد لا يدركون تماما الغرض الذي عقد هذا الاتفاق من أجله فإني أنتهز الفرصة لكي أوضح أن ذلك الاتفاق لا يرمي إلى ألا تتغاضى عن حقوق مصر الشرعية، بل كانت الأغراض الأساسية التي رمى إليها واضعو هذا الاتفاق هي: أولا ضمان الحكم الصالح لأهل السودان، وثانيا تجنيب السودان التعقيدات الإدارية التي أدى إلى وجودها في مصر الهيئات والأنظمة الدولية القائمة فيها.

وقد لاحظ أخيرا أن المجلس طلب أن تقدم إليه الحكومة سنويا تفصيل الإيرادات والمصروفات في السودان. ولا يمكن بالطبع أن يكون هناك أي اعتراض على تحقيق هذه الرغبة..."

هذا هو تفسير كرومر لاتفاق ١٨٩٩، والثابت أن الحكومة البريطانية استغلت السيادة المصرية استغلالا تاما، فباسم مصر أوقفت تقدم الفرنسيين نحو حوض النيل حتى قبل استرداد السودان، وباسم اشتراك مصر في الحكومة الثنائية أعانت مصر الإدارة السودانية بأموالها ورجالها وجنودها ومأموريها وقضاتها ومهندسيها ومعلميها ثم لما نجحت مصر في تخليص إدارتها من الهيمنة البريطانية ولما اعتقدت الحكومة البريطانية أنه لم يعد لها بعد حاجة لهؤلاء المصريين كشفت القناع وجعلت الثنائية اسما لا مسمى له.

وفي سنة ١٩٢٤ عندما قتل حاكم السودان العام في القاهرة انتهزت الفرصة لتصفية أمر مصر في السودان نهائيا، وكان من رأي الحاكم العام بالنيابة بالاتفاق مع السردار بالنيابة (وهو إذ ذاك الكولونيل هدلستون) أن ننتهز الفرصة لإنزال العلم المصري، ولكن الحكومة البريطانية اكتفت عندئذ بالفصل الفعلي بين مصر والسودان دون الفصل الشكلي.

محمد شفيق غربال

٦ـ تقدم السودان في القرن التاسع عشر

١ - مراحل تكوين الوحدة السودانية:

كانت حدود مصر الجنوبية قبل فتح مُحَمَّد علي للسودان تصل إلى جزيرة "ساي" جنوبي وادي حلفا، لما تم هذا الفتح اتسعت رقعة الوطن المصري السوداني شرقا فضمت إليها إقليم التاكا (كسلا) الواقعة بين نهر العطبرة والبحر الأحمر كما وصلت إلى القضارف بالقرب من حدود الحبشة، ثم دخلت سواكن ومصوع في نطاق ذلك الوطن لأنهما منفذ السودان على البحر الأحمر، بعد أن استأجرهما مُحَمَّد علي سلطان تركيا، وبذلك ألحقتا بالدولة المصرية. ومن جهة الجنوب وصلت حدود السودان إلى جزيرة "جونكر" جند وكرو آخر ما وصلت إليه الحملات النهرية في أيام مُحَمَّد علي.

ومن الغرب شمل الوطن كردفان التي فتحها الدفتردار، أما سلطنة دارفور فلم تفتح إلا في عهد إسماعيل باشا. ولكنها دخلت رسميا في أملاك مصر على عهد مُحَمَّد علي بمقتضى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذي أسند إليه فيما بعد ولاية أقاليم السودان، وهي كما وردت في الفرمان المذكور النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها.

ولكن كيف صدر فرمان التعديل إلى مُحَمَّد علي بضم دارفور إلى ولايته مع أنه لم يكن قد فتحها بعد، ولعلنا نجد الجواب في إصرار مُحَمَّد علي على

دخولها في الفرمان – لأنه عدها من أقطار مصر والسودان الطبيعية، والمعروف أن هذا الفرمان قد صدر بموافقة الدول الكبرى؛ فانضمام السودان لمصر كان قد حاز الصفة الرسمية الشرعية والدولية، فضلا عن الصلة الطبيعية.

هذا هو ما كان من أمر السودان إلى عام ١٨٤٨ – فلما ولى الحكم عباس الأول استمر النشاط المصري في ربوع الأقاليم السودانية – ووصل عام ١٨٥٣ إلى مسافة ١٢٠ ميلا جنوبي الخرطوم يشهد بذلك ما كتبه مستر بتريك القنصل الإنجليزي في مصر وقد قام برحلة طويلة في السودان في أيام عباس باشا.

وفي عام ١٨٥٧ قام سعيد باشا برحلة مهمة في السودان، وأعلن في بربر وغيرها من المدن السودانية محو تجارة الرقيق، وفي أثناء وجوده في الخرطوم أعلن نظاما جديدا للحكومة السودانية ليسهل إدارة كردفان وسنار والتاكا وبربر ودنقلة (لأن حلفا كانت مديرية مصرية بحتة)، وألغى كثيرا من الضرائب ونظم القوافل والبريد. وكان سعيد أول من فكر في وصل القطرين بالسكة الحديدية، كما شجع سير صمويل بيكر للقيام برحلته المشهورة لاستكشاف بحيرة ألبرت نيانزا عام ١٨٦٤

ولما ولي حكم إسماعيل باشا (١٨٦٣) وجه عنايته إلى إلغاء تجارة الرقيق السوداني، ولكي يستتب له حكم الأقطار الجنوبية من وادي النيل وتوطيد الإدارة والأمن هناك – لجأ إلى استخدام عدد من الموظفين

البريطانيين والأجانب ترضية لهم، وكان السير صمويل بيكر في مقدمتهم – كان ذلك في أبريل عام ١٨٦٩ وقد منحه الخديو سلطة فوق العادة ليحكم باسمه كل الأقاليم جنوبي جندوكرو التي كان قد وصل إليها في ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ ورفع العلم المصري عليها وقد كان اسمها "الإسماعيلية"

ولن نحاول الاهتمام بذكر التفاصيل الخاصة برحلة صمويل بيكر فقد دونها في كتابه "إسماعيلية" ولكن نذكر أنه بعد أن نظم أعماله في جندوكرو غادرها نحو الجنوب، وضم مملكة أورنيورو إلى مصر، وكان ذلك في ١٤ مايو ١٨٧٢ في ماسيندي. ثم شيد نقطا عسكرية للقضاء على نشاط تجار الرقيق في عدة محطات أهمها: ماسيبدي وقويره وفاتيكو، ثم ارتبط بمعاهدة صداقة مع ميتيسا ملك أوجنده، وبذلك وطد حكم الخديو إسماعيل إلى الدرجة الثانية من خط الاستواء.

يعود بيكر إلى القاهرة (أغسطس ١٨٧٣) ويرفع إلى الخديو اقتراحاته بخصوص حكم السودان ويستبدل بجوردن، وأخيرا ترى حكومة إسماعيل أنه من الصالح إقامة إدارات مستقلة في الأقاليم تتصل في أعملها بالقاهرة بدلا من جعل السلطة في قبضة الحكمدار العام في الخرطوم.

وفي عام ١٨٧٤ يصل الكولونيل جوردون إلى القاهرة لتعيينه في مهمة استكشاف أعلى النيل وإقامة حكومة في أقاليم خط الاستواء والقضاء على تجارة الرقيق في تلك الجهات، وكان بصحبته الليفتننت كولونيل شابيه لونج الأميركي والملازم حسن واصف وغيرهما من الضباط.

وقد رأى ألا تتعدى سلطة الحكمدار السودان مدينة فاشودة، وأن يشرف هو على مديرية بحر الغزال وخط الاستواء في عاصمتها جندوكرو – التي انتقلت بعد أشهر إلى لادو – جنوبا (٢١ نوفمبر ١٨٧٤). ومن حسن حظ جوردون أنه أحيط بعدد من الضباط والموظفين الأكفاء، منهم الدكتور أمين بك، وإبراهيم فوزي، وشايبه لونج. وقبل ختام ١٨٧٤ كانت قد شيدت المراكز المهمة الآتية في مديرية خط الاستواء:

(١) محطة سوباط وعدد رجال حاميتها خمسون جنديا سودانيا.

(٢) "ناصر" " " مائة جندي (دنقلاوي)

(٣) " شابي" " " ثلاثون جنديا و (١٥٠ دنقلاويا غير منظمين) .

(٤) "ماكركا" " " عشرون " و (١٥ " " ")

(٥) محطة بوهر وعدد رجال حاميتها عشرة جنود و(١٥٠ دنقلاويا غير منظمين).

(٦) "لاتوكا" " " " " و(١٠٠ دنقلاويا " ") .

(٧) "لادو" " " " مائة وثمانون سودانيا و ٥٠ مصريا.

(٨) "رجاف" " " ثمانون.

(٩) "دوفليه" (الإبراهيمية) " عشرة سودانيين.

(١٠) "فتيكو" وعدد رجالها ٢٥٠ سودانيا ومائة مصريا.

(١١) "قويره" " ١٠٠ " " ".

ومن الأعمال المهمة التي تمت في بضعة أشهر في تلك المناطق الجديدة ما تفخر به اليوم دولة حديثة النظم، ونكتفي بذكر الأعمال الآتية التي قام بها ضابط مصريون من هيئة أركان حرب الجيش: إتمام رسم النيل الأبيض بدقة تامة من الخرطوم إلى رجاف – أصيبت تجارة الرقيق في النيل بضربة قاصمة – إعادة الثقة والطمأنينة إلى أهالي جندوكرو وبدء حياة الاستقرار فيما بينهم – فتح المواصلات النهرية بين جندوكرو والبحيرات – فتح المواصلات بين مصر ومتيتيسا ملك أوجندة وإيصال بحيرتي فكتوريا وألبرت – إنشاء محطات عسكرية منظمة متصلة ببعضها – إيفاد حملات للكشف وكتابة التقارير عن المناطق المكتشفة.

وفي الوقت الذي نجح فيه عمال الخديوي ورجاله إلى درجة ظاهرة في القضاء على تجارة الرقيق ومطاردة النخاسين، كان إسماعيل يتخذ العدة للقضاء نهائيا على هذه التجارة الشائنة بالاستيلاء على معاقل النخاسين في دارفور، وفي السودان الشرقي، والاستحواذ على منافذ تجارة الرقيق في شاطئ البحر الأحمر وخليج عدن ففتح منزنجر إقليم البوغوص المتاخم لحدود الحبشة الشمالية (١٨٧٤) وأقام عاصمته في كيرين، ثم دخل دارفور في نطاق الوطن نتيجة لحملتين جردتا على سلطانه، كانت الحملة الأولى من الشمال بقيادة اللواء إسماعيل أيوب باشا حاكم السودان والأخرى من الجنوب بقيادة الزبير رحمت وانتصرت الحملتان (١٨٧٤) وقتل السلطان وولداه وأنعم على الزبير بالباشوية وكان يمني نفسه بحكم

دارفور ولكن لم توافق القاهرة على تحقيق أمنيته واستدعي إلى مقابلة الخديو.

وعلى شاطئ خليج عدن احتل المصريون مناطق البحر الأحمر والمحيط الهندي: تاجورة وزيلع وبربره، ومن زيلع تقدم اللواء مُحَمَّد رءوف لاحتلال هرر (١٨٧٥) وكان الرقيق يصدر من هرر إلى الخارج عن طريق تاجورة وزيلع وبربره، وفي أكتوبر من العام نفسه وصل ماكيلوب باشا بحملته البحرية المصرية إلى قسمايو القريبة من مصب نهر جوبا وكان الغرض من هذه الحملة فتح طريق التجارة المشروعة بين الشاطئ الإفريقي ومنطقة البحيرات العظمى، ومنع الغرب من استخدام هذا الطريق في نقل الرقيق، ولكن ماكيلوب لم يلبث أن انسحب بحملته لأسباب متنوعة كان أهمها توغل إنجلترا (يناير ١٨٧٦)

وفي ذلك الحين نشبت الحرب بين الحبشة ومصر والتحم الجيش المصري مع الأحباش عند "قرع" في معركة حامية دامت يومين كاد النصر يفلت في أثنائها من المصريين – لولا الخسائر الفادحة التي تكبدها الأحباش والتي مهدت لانتصار المصريين عليهم، فاستطاع هؤلاء أن يردوا العدو عن قرع في ٩ مارس ١٨٧٦ ثم عقدت الهدنة – وبقيت مسألة الحدود بين الطرفين معلقة وخرجت مصر بالرغم من خسائرها بالنتائج التي كانت تصبو إليها – وتوطد نفوذ الخديو في تلك الأصقاع لدرجة كبيرة – ولم تلبث الحكومة الإنجليزية أن اعترفت بهذا النفوذ عندما وقعت مع

الخديوي في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة تتضمن الاعتراف بخضوع الشاطئ الصومالي حتى رأس حافون لنفوذ الخديوي تحت سيادة الباب العالي.

٢- تقدم العمران في السودان:

سنبين أن تقدم العمران في السودان ورفاهيته كان الفضل فيه لأبناء وادي النيل وحدهم، وقد كان تأسيس المدن في طليعة ما عنيت به مصر في السودان.

تأسيس المدن:

نعم.. لقد استطاع غيرنا أن يغيروا أسماء بعض المدن والأماكن التي تحمل ذكريات هذا اللقاء بيد أنهم لم يستطيعوا أن يزيلوها من صدور الشقيقين. أسست الخرطوم عام ١٨٢٢، فصارت من ذلك الحين عاصمة السودان. وأقام المصريون فيها المباني والعمائر والمساجد ودارا لإحدى البعثات الدينية المسيحية (١٨٤٨) كما شيدوا فيها الثكنات والمستشفى ودار صناعة السفن والمساكن، وأصبحت بعد أعوام قلائل ملتقى المتاجر من أنحاء السودان وازدهر العمران بها وأضحت مركزا لرحلات الكشف الجغرافي وتزايد مع الزمن عدد سكانها، وقدم الناس إليها للمتاجرة، وبلغ تعدادها في عصر مُحَمَّد علي ثلاثين ألف نسمة.

وأنشأ المصريون مدينة كسلا، عاصمة إقليم التاكا الذي يقع بين محافظتي مصوع وسواكن وحدود الحبشة، كذلك أنشئت مدينة فامكا على

النيل الأزرق في عام ١٨٤٠، في إقليم ستار على بعد ٢٥ ميلا من الرصيرص. وجعلت عاصمة مديرية فازوغلي، ووطد الأمن في ربوع السودان، ونظم البريد، وأدخل المصريون الزراعات المصرية وحفروا الآبار في الصحاري وبعثوا العلماء ورجال الاستطلاع إلى مجاهل الصحراوات للبحث والتقصي عن خيرات البلاد ليرفعوا شأوها وينهضوا بأهلها.

وفي أثناء فتح السودان كان في حملة الأميرين القائدين إسماعيل وإبراهيم، نفر من رجال العلم منهم سيجاتو وزوكولي وفريديايي وريتشي وكونتر واسكوتوا وليتورزك، وكانو، وقد تيسر لهذا الأخير رسم خريطة نهر النيل من وادي حلفا إلى مصب نهر التومت الذي يصب في النيل الأزرق وتمكن من تعيين جميع الأعلام الجغرافية في طريقه وألف كتابا في لغات القبائل المختلفة المتوطنة في تلك البلاد، وأورد تاريخهم ووصف طبائعهم وبيان أحوالهم. وبالاختصار كان لما جاء به من البيانات نتائج عملية بعيدة المدى استرشد بها كل من أتى بعده.

ورسم (هاي) إقليم كردفان وعين موقع الأبيض بواسطة الأرصاد الفلكية، وكانت الخريطة التي رسمها مع زميله رابل أول خريطة لكردفان، ثم أكمل لامبير عمل هاي أثناء رحلته في رفقة مُحَمَّد علي باشا.

وكان أهم الحملات الكشفية التي تمت في عهد هذا الوالي، تلك الحملة التي أرسل تجريدتها الأولى في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٣٩ بقيادة

القبطان سليم للكشف عن منابع النيل الأبيض، وكان يعاونه رجل فرنسي اسمه (تيبو) عرف باسم "إبراهيم أفندي" صار خبيرا بهذه البلاد.

وقد كتب القبطان سليم نتائج تجريدته الأولى ضمنتها تفاصيل الرحلة، كذلك صنف "تيبو" كتابا مشتملا على ما شاهده أثناء رحلته يوما بعد يوم، وألحق سليم كتابه بجداول تتعلق بأرصاد جوية وبيان الطرق والمسالك، وفي رحلتيه التاليتين في عامي ١٨٤٠ و١٨٤١ أتى بفوائد أخرى ابتهج لها مُحَمَّد علي وأفاد بها العالم الجغرافي، وقد عاونه فيها بعض العلماء الأوربيين منهم: دارنو وساباتييه، وفرنيه الذي كان قد طاف في أقاليم الأتبرة وكسلا (التاكه) وسنار

ولما سافر الوالي سعيد باشا إلى السودان (١٦ يناير سنة ١٨٨٧) كان برفقته الدكتور (أباتا) وهو أو من سجل قراءات البارومتر في صحراء كورسكو وألف كتابا بأحوال هذه الرحلة وتفاصيلها، وقد عمل هذا الوالي كثيرا لتأييد النظام والأمن في السودان والعمل على رفاهية الأهالي ليتمتعوا برغد العيش، ولأجل تحقيق رغباته أمر بتقسيم السودان إلى خمس مديريات وهي سنار وكردفان وكسلا وبربر ودنقلة، وعين أول مدير على النيل الأبيض كما أمر بإنشاء محطة عسكرية على نهر سوبت للقضاء على تجارة الرقيق.

ولما عاد سعيد باشا إلى مصر كلف المهندس الفرنسي موجيل بالبحث عن الوسائل التي يترتب عليها تقريب المسافة وتقليل شقة السفر

فيما بين وادي حلفا والخرطوم. إما بإنشاء سكة حديدية وإما بحفر ترعة؛ فبحث المهندس هذا المشروع واقترح إنشاء سكة حديدية، ولكن أجل العمل بسبب كثرة النفقات.

وفي عهده قام الدكتور كوني برحلة مهمة من أسيوط إلى الأبيض (٢٢ نوفمبر ١٨٥٧ – ٥ أبريل ١٨٥٨) ثم ألف عنها كتابا ضمنه نبذ مفيدة بالنسبة للتجارة.

وفي أيام سعيد تمت رحلات البعثة الألمانية الكبيرة في السودان الشرقي وإقليم كردفان، وكان فيها من العلماء منزنجر واستيدنرو بايرمن وكنزلباخ وغيرهم من الرحلة – كذلك نذكر اسمي الرحالتين سبيك وجرانت – اللذين وصلا إلى شلالات ريبون ووصلا إلى منفذ النيل من بحيرة فكتوريا.

٣ - الزراعة:

وإذا كان حكام السودان الذين أوفدهم مُحَّد علي، وفق بعضهم إلى العمل على رفاهية السودانيين كما حارب بعضهم أيضا، فالخيبة ليست مقصورة على رجال شعب من الشعوب فقد خاب حكام من أجناس أوربية من قبل وإلى اليوم، كما اتهم كثيرون منهم بالرشوة والفوضى وسوء الإدارة ممن حكم عليهم وحكموا وقضوا بقية أعمارهم في السجون. وكان في مقدمة ما عني به الحكم المصري في السودان، تأمين البلاد والعمل على تقدم الزراعة والتجارة بكل طريقة مستطاعة، فانتشرت الزراعات المتنوعة،

وعمل على توسيع مناطق زرع القطن وخاصة في عهد إسماعيل. واستقدام آلات الري لتوفير المياه اللازمة للقطن وإنشاء معملين لحليج الأقطان في الخرطوم وكسلا. وانتشرت زراعة القطن في السودان الشرقي، وأنشئت أسواق لبيع محصوله، وصار لكسلا أهمية تجارية كبيرة لكثرة مزارع القطن حولها فضلا عن أهمية موقعها الجغرافي الحربي، كما نظمت طرق المواصلات النيلية وطرق القوافل...

التعليم:

ولم تقتصر مصر في نشر التعليم الحديث في ربوع السودان؛ فقد أوعز عباس الأول عام ١٨٥٠ إلى المجلس المخصوص برغبته في أن تؤسس مدرسة بالسودان إنقاذا لأبناء أهله والمستوطنين به من جحيم الجهل وأن يقوم على تأسيسها ونظارتها الأميرالاي رفاعة رافع الطهطاوي، وأن يشترك معه في التدريس علم من أعلام النهضة العلمية التعليمية في عصر مُحَمَّد علي، وهو مُحَمَّد بيومي أستاذ الرياضيات في المهندسخانة.

ورأى عباس أن يكون نظام هذه المدرسة الابتدائية، وهي الأولى من نوعها في السودان على نظام المدارس المصرية، وعلى نمط ترتيب مدرستي المبتديان وقصر العيني التجهيزية، وأن يقبل ويسجل فيها نحو (٢٥٠) غلاما من أولاد المشايخ والأهلين القاطنين بدنقلة والخرطوم وستار وتاكه وملحقاتها.

وفي بربر فتحت أول مدرسة ابتدائية واحتفل بها في يونية سنة ١٨٧٥ بمناسبة امتحان الطلبة النهائي، وقد أنشد نجباء الطلبة بعض القصائد المنظومة على نسق الحفلات المدرسية في مصر، وأنشأ أمين باشا في اللادو عاصمة مديرية خط الاستواء مدرسة لتعليم أبناء الأهلين ومستشفى ومسجدا.

ولما تولى إسماعيل باشا خديو مصر حكم البلاد، أمر بافتتاح خمس مدراس في السودان بمديريات الخرطوم وبربر ودنقله وكردفان والناكه، وفي عهد الخديو توفيق (١٨٧٩) أنشأت في الخرطوم مدرسة طبية.

٤ - السكك الحديدية في السودان:

منذ القدم كان نهر النيل وطرق القوافل وسائل النقل بين البلدان المجاورة، ومصر في طليعتها إلى أن أدخلت السكك الحديدية بالسودان بوساطة مهندسي مصر، وقد مر مد شبكة السكك الحديدة في السودان بثلاثة أدوار:

(الأول) الخطوط التي مدت في أيام حكومة إسماعيل إلى نشوب الثورة المهدية.

(الثاني) الخطوط التي مدت أثناء استعادة السودان (١٨٩٦ – ١٩٠٥)

(الثالث) الخطوط التي مدت بعد عام ١٩٠٥ إلى يومنا هذا.

لما ولي سعيد باشا أمر مصر رأى لكي يربط مصر بالسودان ويسهل تبادل اقتصادياتها أن يمد خطوط السكة الحديد بينهما، فبعث بطائفة من المهندسين لفحص المشروع فسافرت البعثة في عام ١٨٥٢ وقدمت تقريرها ثم قامت بعثة أخرى عام ١٨٦٥ قوامها مهندسون بريطانيون، فاختبروا طبيعة الأرض وفحصوا الطريق، وفي النهاية اقترحت إنشاء طريق حديدي بين أسوان والخرطوم إلا أنه لم ينفذ شيء من هذا المشروع، أو المشروع الذي اقترح بعده وهو مد السكة الحديدية إلى شندي أو حلفا ووصل إحداهما بميناء مصوع، وبذلك تتوفر عدة من أيام يستنفذها المسافرون من الهند إلى إنجلترا أو بالعكس، كما تستفيد بها مصر بربط الأجزاء التي تألفت منها بلدانها في ذلك الحين.

ولقد جال في خاطر إسماعيل منذ عام ١٨٦٥ أن ينشئ خطا حديديا في السودان، فعهد إلى مستر ووكر والمستر بري لدراسة الطرق اللازمة لإنشاء سكة حديدية تصل بين أسوان والخرطوم كما باشر المهندس إسماعيل مصطفى (الفلكي) في سنة ١٨٦٧ بحث وصل سواكن بشندي بخط حديدي، وكانت نتيجة دراسته رسم طريق لهذا الغرض طوله ٥٦٣ كيلومترا. ثم عهد إسماعيل بدراسة وصل القطرين إلى مستشاره الفني مستر جون فولر، ففي سبتمبر سنة ١٨٧١ سافر فولر إلى وادي حلفا ومنها إلى السودان، وبرفقته جماعة من المساحين، وقضوا نحو خمسة أشهر في دراسة المشروع. وأخيرا اقترح مد خط حديدي أولهما من وادي حلفا على الشاطئ الأيسر من النيل إلى أن يصل إلى الناحية المتمة في مواجهة شندي الواقعة على الشاطئ الأيمن، وطول هذا الخط ٥٥٠ ميلا. ويصير تكملة

الخط شمالا بمواصلة نهرية تربط من وادي حلفا إلى أسوان وجنوبا بخط ثان حديدي من شندي إلى كسلا فمصوع وطوله ٥٠٠ ميلا. ثم عدل هذا الخط فيما بعد واستعيض عن ذلك بخط ينتهي عند سواكن رغبة في إيجاد منفذ طبيعي للسودان على البحر الأحمر.

اعتمد الخديو تقرير فولر، وشرع في سنة ١٨٧٣ في مد الخط الحديدي، وقد تم وصل ما بين وادي حلفا والمتمة، ثم أوقف العمل عام ١٨٧٥ من جراء توقف الرقابة المالية الأجنبية عن مساعدة الحكومة المصرية بالمال فلم يقضوا بهذا العمل على تجارة السودان أو زراعته فحسب، بل على حياته أيضا مدة تزيد على ربع قرن فضلا عن أنهم مكنوا الثورة المهدية من الانتشار.

وفي عام ١٨٨٤ – ١٨٨٥ أوصل الجنود المصريون وادي حلفا وسرس وهي مسافة حوالي ٥٣ كيلومترا، وفي سنة ١٨٩٦ عندما قامت الجيوش المصرية تعاونها أورطة إنجليزية لإخماد ثورة المهدي تقرر مد خطوط حديدية في جميع المناطق التي تتقدم فيها الجنود وتحتلها؛ فأنشئ الخط من وادي حلفا إلى الكرمة على مسافة ١٧٠ ميلا، وقد تم هذا المشروع بسرعة وبصورة جديرة بالإعجاب بفضل الجنود المصريين ثم أنشئ خط آخر يخترق الصحراء من وادي حلفا إلى أبي حمد دفن تحته آلاف المصريين، وأخيرا – في الحملة الثالثة – أنشئ خط على شاطئ النيل من أبي حمد إلى عطبرة ثم مد إلى الخرطوم على بعد ٩٣١ كيلو مترا من وادي حلفا.

وقد انتهت هذه الأعمال في الحادي والثلاثين من ديسمبر سنة ١٨٩٩ حيث افتتح الخط للاستغلال واستكملت الأعمال بتشييد جسر على النيل، ثم اتصلت الخرطوم بسنار على النيل الأزرق ومنها إلى القضارف وكسلا. كما اتصلت الخرطوم بكوستي (على النيل الأبيض) ومنها إلى الأبيض (١٩١٢) واتصلت عطبرة بالسودان.

وفي عام ١٩١٠ استمر مد السكة الحديدية جنوبي الخرطوم، وفي العام نفسه تم فتح كوبري النيل الأزرق القائم بين الخرطوم والخرطوم بحري، وفيها تم بناء كوبري النيل الأبيض الواقع في رباك. ومدت السكة الحديدة من سنار مخترقة الجزيرة إلى كوستي على ضفة النيل الأبيض الغربية، العام التالي مد الخط الحديدي إلى الأبيض فاتصلت بالخرطوم.

وكان من نتائج إيصال بلاد السودان بالسكة الحديدية أن تحسنت كثيرا أحواله الاقتصادية والزراعية وأفضت أخيرا إلى نجاح المشروعات الزراعية الكبرى القائمة في السودان الآن، وبالرغم من الضيق المالي الذي لحق بمصر في عام ١٩١٠ فقد أعطت الحكومة المصرية السودانية مبلغ ٣٥٤,٠٠٠ جنيها مصريا لمد السكة الحديدية جنوبي الخرطوم وإكمال الكوبري الذي يصل بين الخرطوم والخرطوم بحري. وقد بلغ مجموع أطوال الطرق (العادية) التي شقت عام (١٩١٠ – ١٩١١) ٢٣١ كيلومترا. تم كل هذا بفضل جهود أورطة السكة الحديدية، وكان آخر من تولاها اللواء مُحَمَّد فاضل باشا. وفي عام ١٩٢٦ تم ربط كسلا ببورسودان

ويتبدى من هذا البيان الملخص أنه لولا أموال مصر لما كانت معظم الخطوط الحديدية السودانية.

الاستكشافات الجغرافية في أعالي النيل وصحاري السودان

وفي عهد إسماعيل باشا – ويتهمه غلاة المستعمرين الإنجليز بتهم شائنة من تبذيره ومطامعه – تمت عشرات من الاستكشافات الكبرى التي تفخر أكبر الدول لواحدة منها، ولدينا ثبت مهم دونه الجنرال الأمريكي شارلس بورمري استون رئيس البعثة العسكرية في الجيش المصري من عام ١٨٧٠ إلى ١٨٨٢، وهذا الثبت المهم يلقي ضوءا باهرا للأعمال الجغرافية التي بفضلها أدخلت مصر إلى السودان حضارة العالم الحديث:

١ – رحلة الكولونيل جوردون من جندكورو إلى بحيرة البرت نيانزا برفقة واطسون وتشيبندال وجيسي لمعرفة مجرى النيل الأبيض في تلك الجهات والوقوف على أحوال البلاد الممتدة على ضفتيه ودراسة الأحوال الجوية والطبيعية والزراعية وسواها.

٢ – رحلة واطسون وتشيبندال بأمر من جوردون من الخرطوم إلى جوندكرو للغرض والمهمة عينها.

٣ – رحلة واطسون وتشيبندال أيضا في ديسمبر ١٨٧٤ إلى رجاف بالقرب من جوندركرو ليرصدا انتقال الزهرة ويضعا تقريرا عنه للمراصد الفلكية بمصر والغرب.

٤ – رحلة جيسي بأمر من جوردون إلى بحيرات ألبرت نيانزا وطوفه فيها للوقوف على اتساعها وعلى مدى المنصب من مياهها في النيل سنويا ولمعرفة أحوال القبائل القاطنة على سواحلها وغير ذلك.

٥ – رحلة الأمريكي شابيه لونك بأمر جوردون لارتياد مجرى النيل واختباره عند دقيقا ما بين كما وبحيرة ألبرت نينزا .

٦ – اكتشاف جيسي الفرع الخارجي من النيل بالقرب من بحيرة ألبرت نيانزا والسائر نحو الشمال الشرقي.

٧ – اكتشاف الرحلة بياجيا الفرع الخارجي من بحيرة إبراهيم والسائر نحو الشمال.

٨ – رحلة جوردون بين فويرا ومرولي لدرس مجرى النيل بينهما.

٩ – رحلة لونج ومابنو إلى البلاد ما بين النيل الأبيض بالقرب من جندكور وبحر الغزال لاختيارها ودرس أحوالها وطباعها واستطلاع ماكياكا ونيام نيام والنمام.

١٠ – رحلة الكولونيل كولستون ومعه خمسة من ضباط أركان الحرب لاستكشاف وتخطيط الطريق ما بين الدبة وعبيل.

١١ – تجول الكولتن الأمريكي في الجزء الشمالي من إقليم كردفان لوضع تقرير واف عنه وقضائه عدة شهور في تلك المهمة.

١٢- رحلة الميجر الأمريكي بروت لارتياد إقليم الكردفان عامة والوقوف على دقائقه ووضع خريطة شاملة مفصلة لغاية الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالي وتجواله وبرفقته خمسة مصريين من ضباط أركان الحرب في تلك الأصقاع تجولا قطع فيه نيفا وستة آلاف كيلومترا وتحديده سبعة عشر موقعا تحديدا فلكيا.

١٣- قيام الدكتور بفند تحت إمرة كولسون وبروت الأمريكيين بإجراء اختبارات نباتية في تلك البلاد لمعرفة نباتات وأزهار إقليم كردفان والعود بمجموعة نباتية منها كان لها شأن يذكر عند علماء التاريخ الطبيعي.

١٤- قيام الكولونيل بردي واللفتنانت كولونيل مايسون وخمسة من ضباط أركان الحرب المصريين بارتياد الطريق وسيره ما بين دنقلة والفاشر عقب استيلاء الجنود المصرية على دارفور.

١٥- رحلة الكولونيل بردي واللفتنانت كولونيل مايسون والميجر بروت وتسعة من ضباط أركان الحرب المصريين إلى دارفور ودارفرتيت وحفر النحاس واستطلاعهم أحوال تلك لبلاد الجوية والطبيعة والزراعية والمعدنية وسيرهم من جبل ميدوب شمالا إلى شيكا جنوبا ووادي غربا ووضعهم خريطة عامة شاملة لجميع هاتيك الأصقاع بعد اجتيازهم ٦٥٠٠ كيلومترا وتعيينهم ٢٢ مركزا فلكيا دقيقا.

١٦- قيام الدكتور بفند تحت رئاسة الكولونيل بروت بإجراء اختيارات نباتية لمعرفة نباتات إقليم دارفور وأزهاره والعود منه بمجموعة نباتية كان لها شأن المجموعة التي جاء بها الدكتور من كردفان.

١٧- رحلة ميتشل الجيولوجي وأمليانو وبعض ضابط أركان الحرب المصريين من قنا إلى البحر الأحمر بالقرب من القصير ووضع خريطة لها وتقرير علمي عنها.

١٨- قيام القائمقام مُحَّد مختار ومساعده الصاغ عبد الله فوزي باستطلاع الأرض ما بين زيلع وهرر وتخطيطها ووضع خريطة لها وللبلاد الواقعة في جنوبها من جميع الجهات.

١٩- رحلة ميتشل وبعض الضباط إلى البلاد الواقعة في شمال زيلع الغربي للوقوف على حالها من الوجهة العلمية بصفة عامة والجيولوجية بوجه خاص.

٢٠- بعثة الكونيل لوكيت والكولونيل فيلد واللفتنانت كولونيل دويك والضابط المصري بليغ والميجرات ديوليو ودنيش ويوهولي والكابتن أرجنس وعدة من ضباط أركان الحرب إلى جوار مصوع وهضبة الحبشة لدرس طبيعة الأرض وطبوغرافيتها ومناخ البلاد ووسائل معيشتها ولوضع خريطة مفصلة لها.

٢١- بعثة ميتشل بعد اكتشافه منجمي الذهب القديمين وأمليانو من موضوع إلى هضبة الحبشة لإجراء أبحاث جيولوجية وهي البعثة التي أسر فيها الأحباش ميتشل ورجاله وأذاقوهم العذاب ألوانا وصنوفا.

٢٢- رحلة الضابط عبد الرازق نظمي وبعض زملائه من أركان الحرب المصريين من بربرة إلى جبل دوبار للوقوف على حال البلاد الواقعة بينهما ووضع خريطة تبينها وتشرحها.

٢٣- رحلة الكولونيل وورد واليوزباشي صدقي إلى سواحل المحيط الهندي الإفريقية الشرقية لدرس طبيعتها ومعرفة مواقعها ووضع خريطة تفصيلية لها.

٢٤- رحلة الميجر هولتز يصحبه ضابط من ضباط أركان الحرب لاستطلاع الطريق بين أسيوط وعين العجية ووضع خريطة لها تسهيل على القوافل السير فيها.

٢٥- رحلة الضابط مُحَمَّد هدايت من ضابط أركان الحرب تحت إدارة منزجر للاستطلاع ما بين فردت تجوره وبحيرة عوسا.

٢٦، ٢٧، ٢٨ - بعثات مختلفة إلى خط الاستواء لإجراء اختبارات واستطلاعات بارومترية متنوعة.

٢٩- بعثة ريتشارد برتن إلى أرض مدين للوقوف على معادنها وغلاتها.
وبرتن رحالة مشهور في المعمورة، وقد وضع كتبا ترغب في مطالعتها ووصف فيها أسفاره وصفا حيا.

هذا علاوة على رحلة السير صمويل بيكر الكبرى في إقليم مديرية خط الاستواء التي انضمت إلى منطقة الحضارة المصرية برضى أهلها، وكان الغرض من هذه الرحلة كما جاء في كتاب شونيفرت الجغرافي الألماني (في قلب إفريقيا) هو إدخال الحضارة إلى ربوعها وتوطيد دعائم المدنية في أمدائها وتنظيم الإدارة وإلغاء الرق وترتيب التجارة على أساس قوي ونظام ثابت.

وقد ذكر السير صمويل باكر في كتابه (الإسماعيلية) كل التفاصيل والأحوال المتعلقة بحملته التي صرفت عليها الحكومة ما مقداره (عشرون مليونا من الفرنكات) وكان ابتداؤها في ٨ فبراير سنة ١٨٧٠ وانتهاؤها في أغسطس ١٨٧٤ وقد كتب السير صمويل باكر عند عودته إلى مر ما نصه: "لقد تركت خلفي حكومة وضعت قواعدها على أساس مكين، والأهالي يدفعون بكل انتظام الضرائب المفروضة على الحبوب، وتم بحمد الله طرد صيادي الرقيق من تلك البقاع".

ولإصلاح شئون السودان في أيام حكم إسماعيل وتنظيم إدارته قسم إلى ثلاثة أقسام :

أولا: مديرية دنقلة وبربر وهما في الأصل تابعتان لمصر.

ثانيا: الخرطوم وكردفان وسنار وفزوعلي والنيل الأبيض بما فيها مديرية فاشودة، وكانت قاعدة هذا الجزء مدينة الخرطوم.

ثالثا: السودان وسواكن ومصوع وكسلا والجهات المجاورة لها.

أما أعمال جوردن الأولى التي أداها لأجل مصر في السودان حتى أقاليم خط الاستواء فتستحق سفرا ضخما، لأن هذا القائد والموظف في حكومة مصر عندما استدعى بعد الاحتلال البريطاني كان مهتديا بوحي حكومة لندن.

لقد عمل جوردن من عام ١٨٧٤ إلى عام ١٨٧٩ في مديرية خط الاستواء المصرية لأجل تحقيق أهداف مصر في تلك البقاع الإفريقية، فلم يكن يبسط سطوة الخديوي إلى بحيرة فيكتوريا فحسب، بل كان على رأس الضباط والموظفين المصريين والأوربيين يفيدون الإنسانية بما ينشرونه من ألوان الحضارة وتوطيد الأمن. وكان أول من رسم خريطة لمجرى النيل من خط الاستواء إلى الخرطوم، رسمها بمعاونة ضباط الجيش المصري من عام ١٨٧٤ إلى عام ١٨٧٧ وهي محفوظة إلى اليوم بوزارة الحربية البريطانية بلندن، ثم نقل مركز الحكومة من جندوكرو إلى اللادو.

٦- البريد والتلغراف:

وأدخلت مصر نظام البريد الحديث في السودان كما أدخلته في الوجه البحري أو القبلي، فقد عهدت الحكومة المصرية إلى أحد رجالها

بإنشاء مكاتب منظمة للبريد في عواصم السودان؛ فأنشئت إدارة للبريد في الخرطوم عام ١٨٧٣ واحتفل بافتتاحها فخما، وأنشئت مكاتب أخرى منظمة للبريد في الخرطوم ودنقلة وبربر وكسلا، ثم في سنار والمسلمية والقضارف وفازوغلي وفاشودة والأبيض والفاشر. وبلغت الخطوط التلغرافية التي أنشئت في السودان لغاية سنة ١٨٧٠ ٢١١٠ كيلومترات وبلغ عدد مكاتب التلغراف في مدن السودان ٢١ مكتبا وذلك سنة ١٨٧٧.

ومما يذكر أن الكولونيل ستوارت أورد في تقريره عن السودان المنشور في الكتاب الأزرق الإنجليزي عن مصر سنة ١٨٨٣ (ج ١١ ص ٨) عدد الخطوط التلغرافية السودانية والمدن التي وصلت بينها وعددها تسعة خطوط رئيسية.

٧- **النقل النيلي**:

وإذ نتحدث عن النقل النيلي، يتعين أن نذكر في هذا السياق أنه كان لمصر أسطول للنقل البحري تمخر سفنه البحر الأحمر، على أيام مُحَمَّد علي وإسماعيل، ومن أهم البواخر المصرية حتى عام ١٨٧٩ هي :

أسماء البواخر	أسماء قبطاناتها	حمولتها
الحديدة	بكباشي عمر قيودان حجازي	٦٢٦ طن
ينبع	" عمر قيودان الطويل	٦٠٩ "

القصير	صاغ قول أغاسي رينل قيودان	٩١٧ "
مصوع	صاغ قول أغاسي قاسم قيودان العجوز	٤١٠ "
كفيت	قائمام علي شكري بك	٧٥٠ "
الحجاز	بكباشي عبد الله قيودان	٦٠٩ "
سواكن	" حسن قيودان جركس	٩٠٠ "
نجد	" مصطفى قيودان العنتبلي الكبير	٦٠٠ "
جده	" محمود سلام قيودان	٦٠٠ "

ولكن حدث أن لحق الإهمال بتلك الناقلات حيثما أصيبت البلاد بالارتباك المالي قبيل الاحتلال البريطاني . فبيع الأسطول الحربي ودمرت معظم البوارج الحربية وكذا دور الصناعة البحرية ومن ثم ألغيت البحرية، وما لبث الأمر طويلا حتى اشتعلت نيران الثورة في أنحاء السودان فلجأ أولو الأمر إلى الاستعانة ببعض البواخر النيلية التي كانت راسية في دور الصناعة وأصلحوها واستخدمها الجنود الإنجليز لمقاتلة السودانيين. وكانت تنقلهم إلى جنوبي الشلال الأول. ومن هذه السفن: الغيوم والغربية والمحلة (نمرة ١) وبني سويف وكانت فوق الشلال. أما التي تحت الشلال فخمس عشرة سفينة هي: مصر الكبيرة، والعزيزية، والسودان، وطهطا المستجد ونمرة ٤ وقنا ودمياط وجاي فرح والمنيا والبحيرة والنصرتية وشبراخيت وطيرسعد ونمرة ١١.

٨- الأسطول النيلي في حملة دنقلة :

ولما شرعت الحكومتان المصرية والبريطانية في استرجاع السودان عام ١٨٩٦ احتاج الأمر إلى بواخر نيلية حربية وابتاعت مصر من إنجلترا عدة منها وحملت قطعا إلى وادي حلفا وهناك صار تركيبها .

وقد كان بين أسوان وحلفا ١٢ سفينة جرى إعداد سبع منها للصعود فوق الشلال الثاني عند ارتفاع النيل. منها ٤ مدرعة و٣ غير مدرعة، واشتريت ثلاث بواخر حربية مدرعة من إنجلترا وأسماؤها: الظافر والفاتح والناصر.

وفي المدة بين عامي ١٨٩٨ و ١٩٠٤ وصل عدد السفن البحرية في السودان إلى عام ١٩٠٤ عشرين وابورا بعضها كان في السودان قبل الفتح والباقي جد في الحملة النيلية سنة ١٨٨٥ والفتح الأخير (١٨٩٦ – ١٨٩٨) وهذه الوابورات من أنواع شتى.

(١) السلطان والملك والشيخ، وهي مدرعات قوية بنيت في خلال الحملة على الخرطوم سنة ١٨٩٨ .

(٢) الظافر والناصر والفاتح، وهي المدرعات التي بنيت في أثناء الحملة على دنقلة سنة ١٨٩٦.

(٣) طماي والحفير وأبو طليح والمتمة، وهي من عهد الحملة النيلية.

(٤) دال وخيبر وعكة وعمارة، وهي من النوع الصغير.

(٥) الجديد بني بعد الفتح.

(٦) بردين والصافية، وهما من الطراز القديم.

(٧) الطاهرة والتوفيقية، وهي وابورات صغيرة.

وفي خلال وجود الجيش المصري في السودان حتى عام ١٩٢٤، كانت مصلحة الوابورات والمراكب في السودان هي التي تدير حركات السفن الأميرية، بعضها تقوم بالعمل بين الشلال الأول والثاني وبعضها في دنقلة بين الشلال الثالث والرابع والباقي في الخرطوم للاشتغال في النيلين الأبيض والأزرق، وكانت تستخدم لنقل الركاب والبريد والبضائع والمهمات، كل هذا الأسطول النهري شيد بأموال مصرية، ولا يدري أحد ماذا تم به عقب إرغام جيش مصر على الانسحاب من السودان عام ١٩٢٤.

٩ - إعادة تعمير الخرطوم والمدن الكبرى:

ولم تكد الأعمال العسكرية في عام ١٨٩٨ حتى بدأت معاول السلام والتعمير نشاطها في بقاع السودان، بعد ما أصابها من تخريب وتدمير منذ سقوط الخرطوم في أيدي الثوار، وكان أول ما اتجهت الفكرة إليه جعل مدينة الخرطوم عاصمة للسودان كما كانت قبل الثورة، وقد استهلت أعمال الإنشاء والبناء في عام ١٨٩٩ وفي هذا السياق ينبغي ألا

يغيب عن البال أن سردار الجيش كتشنر باشا كان قد استصدر أمرا عاليا من سمو الخديو لإلغاء أمر استثناء أهالي القاهرة والإسكندرية من التجنيد، أسوة بباقي القطر، للحصول على المجندين من بين طوائف الحرف اللازمين لإنهاض السودان بعد كبوته وخرابه خلال ١٥ سنة.

وكان أول بناء شرع فيه: سراي الحاكم العام وسردار الجيش، التي بناها اللواء ممتاز باشا خلال حكمداريته (١٨١٧ – ١٨٧٣) وتناول الثوار هدم معظم أجزائها ولم يتركوا منها إلا حوائط الوجه بغير سقف ولا نوافذ، واستمر العمل بها من أول سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٦ بيد أن ونجت باشا، سردار الجيش، سكن في جناح منها أعد له عام ١٩١٠ وما زال القصر باقيا إلى اليوم يدل على فخامته، وشيد الجنود المصريون قصر دواوين الحكومة الذي يضم بين جوانحه إدارات المالية والحربية والقضاء والداخلية والزراعة، وهو بناء كبير ذو طابقين، كما أقاموا مباني مصالح البريد والتلغراف والتليفونات، وبنى الجيش المصري مباني المكاتب الحكومية الخاصة بتسجيل الأراضي والصحة والمطبعة الأميرية ورئاسة المحاكم الشرعية، ومما يذكر أنها بنيت في الأصل لكي تكون أماكن للتجارة.

ولما كانت رئاسة الجيش المصري في الخرطوم، ومعظم قوات الجيش موزعة على أنحاء السودان، فقد شيدت أربع ثكنات كبيرة تحيط بالخرطوم من الخارج، وسميت ثكنات سعيد وإسماعيل وتوفيق وعباس، وأنشئت ثكنة خامسة في الخرطوم لكتيبة مشاة فضلا عن ثلاث ثكنات لثلاث بطاريات مدفعية، كما شيدت ثكنة كبيرة أو بعبارة أخرى مدينة صغيرة تحتوي على

عشرات من المباني المنفصلة التي تشغل حوالي خمسين فدانا، وقد ساهم البناؤون المصريون على نفقة حكومتهم في بناء ثلثي المباني ثم قامت الحكومة الإنجليزية بتكملة ما تبقى، وبنيت مخازن الأسلحة ومهمات وذخائر الجيش داخل الثكنات الإنجليزية لغرض خاص، وأقيمت طابية كبيرة للدفاع ثم سلمت للجيش الإنجليزي في عام ١٩٠٦ وأنشئت ثكنة كبرى للأشغال العسكرية ومخازنهم وورشهم . الخ بجوارها أقيمت مخازن وورش مصلحة الأشغال الملكية، وبني سجن عسكري، وعلى نفقة وزارة الأوقاف المصرية شيد في الخرطوم المسجد الكبير الفخم، بنته مصلحة الأشغال العسكرية تحت إشراف الملازم مُحَمَّد لبيب الشاهد (لواء فيما بعد رحمه الله)

وفي الخرطوم البحرية أنشئت بضعة مخازن وورش كبرى بها ما يلزم الجيوش من مهمات وملابس، وهذا البناء يشغل حوالي ٢٠ فدانا، كما بني سجنا مدنيا يسع ثلاثة آلاف مسجونا، وبأموال مصرية شيدت مخازن تعيينات الجيش، فضلا عن مخازن وورش كبرى لمصلحة وابورات النيل والسفن (١٩٠٢ – ١٩٠٧) أما أهم المنشآت العامة التي عرفتها الخرطوم فهي – بلا مراء – الجسر المائي الحاجز للمياه مدة الفيضان.

ليس هذا فحسب كل ما شيده المصريون العسكريون في الخرطوم؛ فإن القائمة الطويلة، ولن تأتي منها إلا بالعمائر المهمة كالمستشفى العسكري الكبير، ومساكن كبار الموظفين الإنجليز (حوالي ٢٢ مسكنا) ومباني مديرية الخرطوم التي تضم أفرعها المختلفة والمحاكم المحلية التي تزدان

بها المدينة حتى اليوم. وفي أم درمان شيدت ثكنتان كبيرتان ومستشفى عام وثكنة للمدفعية بالإضافة إلى ثكنات للخيالة... الخ

كل هذه المنشآت بناها المصريون بأموال مصرية في الخرطوم وأم درمان، ما عدا كلية جوردون فقد شيدها المصريون بأموال التبرعات الإنجليزية، وفي العطبرة وفي شندي وفي حلفا وفي بربر وفي واد مدني وفي كسلا وفي الأبيض والفاشر. في كل هذه المدن شيد المصريون وعمروا، وأقاموا معالم الحضارة والعمران من مستشفيات ومساكن ومعاهد. الخ

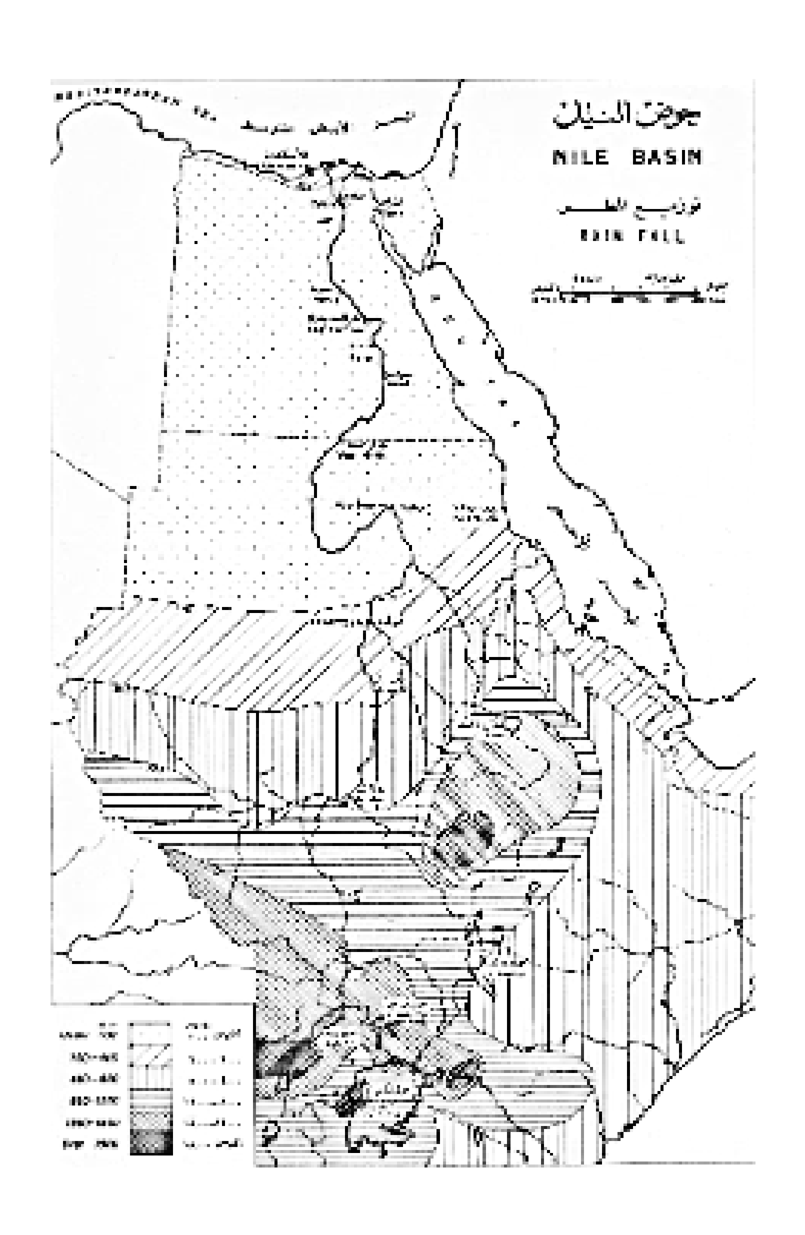
حلفا: وما دمنا بصدد الحديث عن المدن، فينبغي أن نذكر بوجه خاص (حلفا) فقد كانت قرية صغيرة إلى أن بدئ في إنشاء رأس السكة الحديدية، فبنيت فيها ورشة كبرى وثكنة للجيش ومستشفى عسكري ومسجد، ومد منها خطان حديديان أحدهما يسير محاذيا للنيل إلى الكرمة وثانيهما يخترق الصحراء إلى أبو حمد والخرطوم.

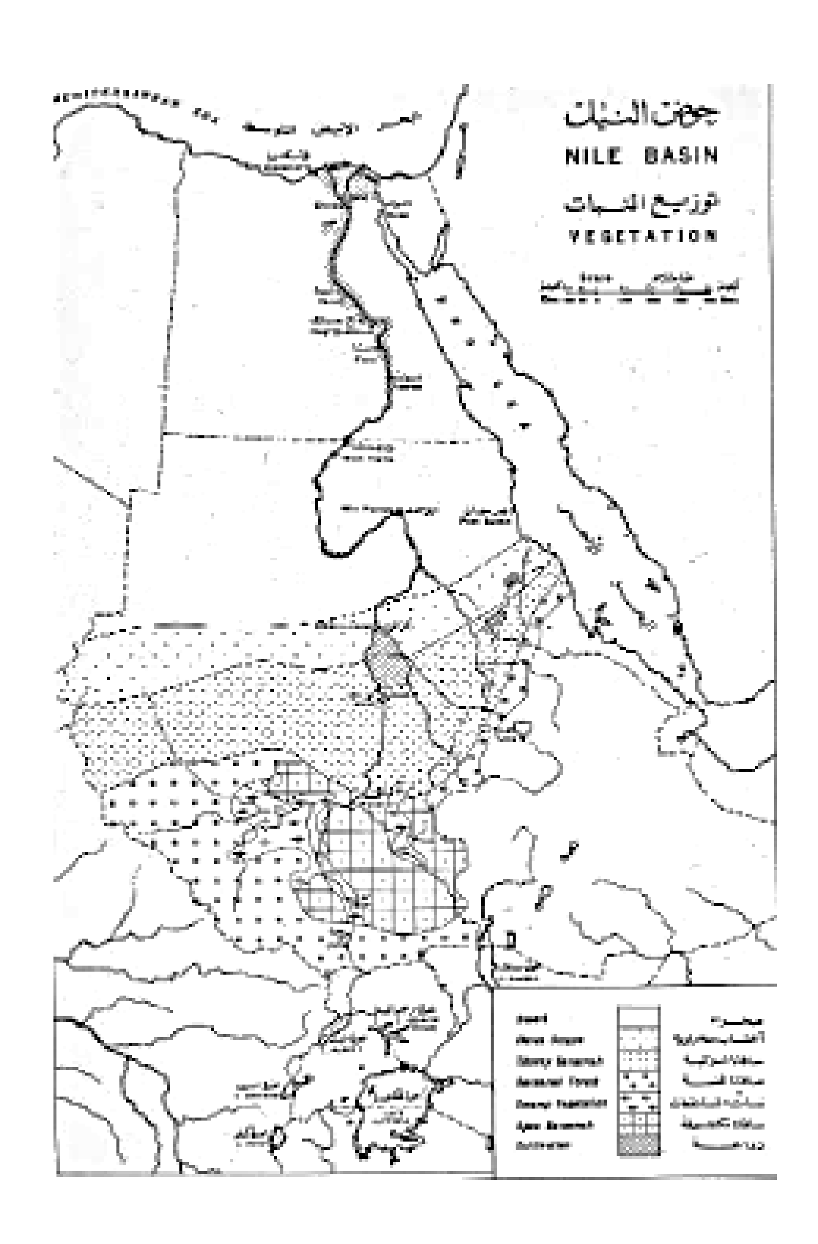
بورسودان: وهذا هو ثغر السودان، المنفذ الوحيد الصناعي للأقمار السودانية الشاسعة، الذي لا يعد شيئا يذكر إلى جانب المنفذ الطبيعي نحو الشمالية، عمل الإنجليز على إنشائه بدلا من سواكن فأنشئ بأموال مصرية، وشيدت فيه المباني والمنشآت وأسمته بورسودان واحتفل بافتتاحه يوم ٢٧ يناير عام ١٩٠٦

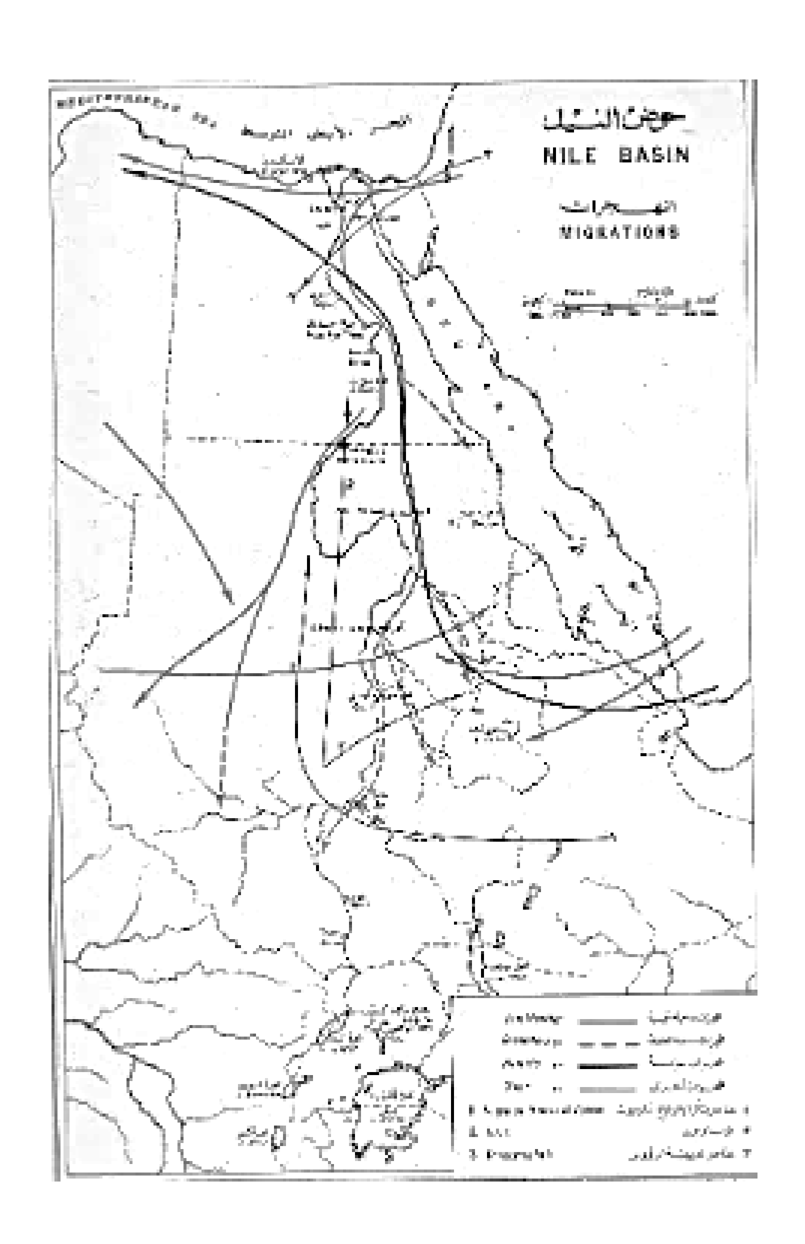
ونعتقد بعد قراءة هذا البيان الملخص عن تراث مصر في السودان أنه قد وضح من أنشأ الطرق في السودان وعبدها؟ ومن مد الخطوط

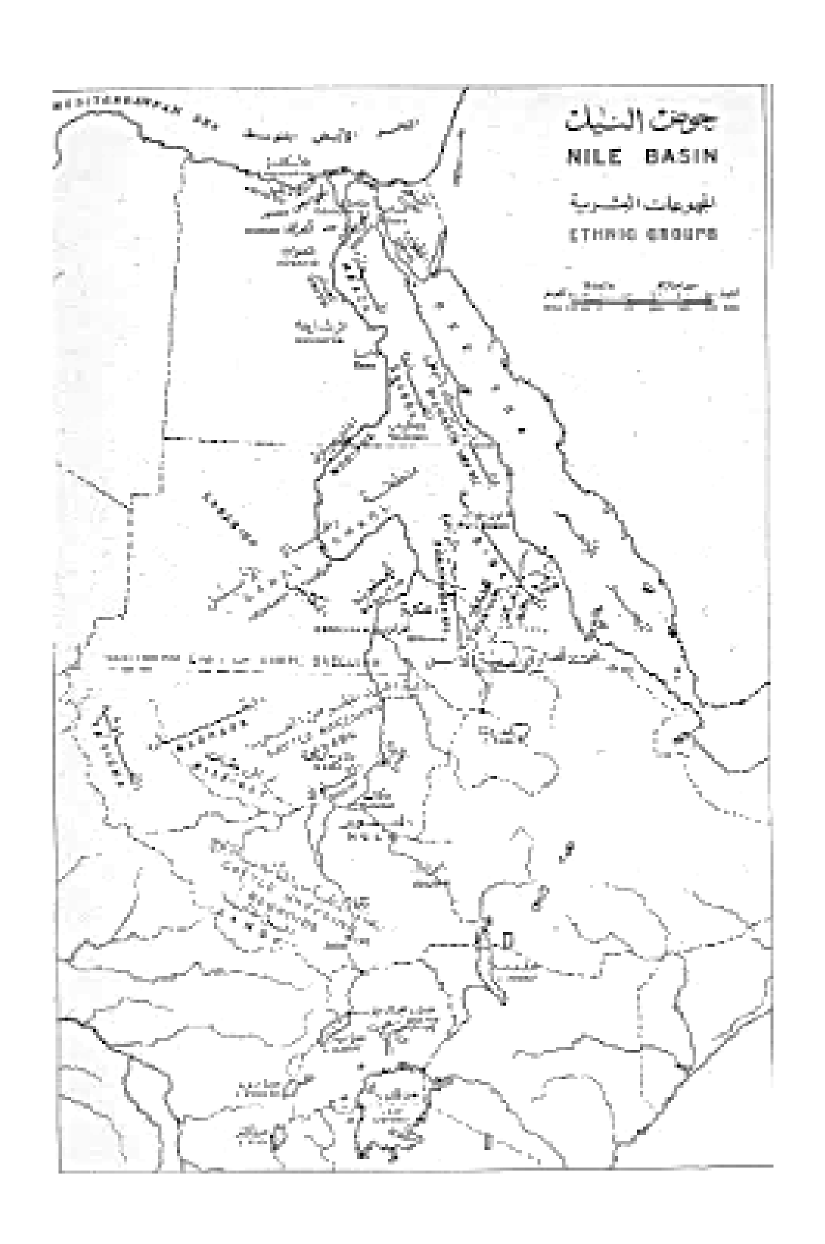
الحديدية في القفر البلقع ومن صانها؟ والجسور فوق الأنهار ومن أقامها؟ والقصور والمنشآت المنيعة ومن بناها؟ والدواوين والمساجد والكنائس ومن شادها وعمرها؟ والجواري المنشآت في البحر كالأعلام من أسسها وأجراها؟ والأسلاك البرقية والتليفونية من أنشأها وقام بإدارتها؟ ومن الذي وطد الأمن ومسح الأرض؟ أليس هم أبناء وادي النيل؟

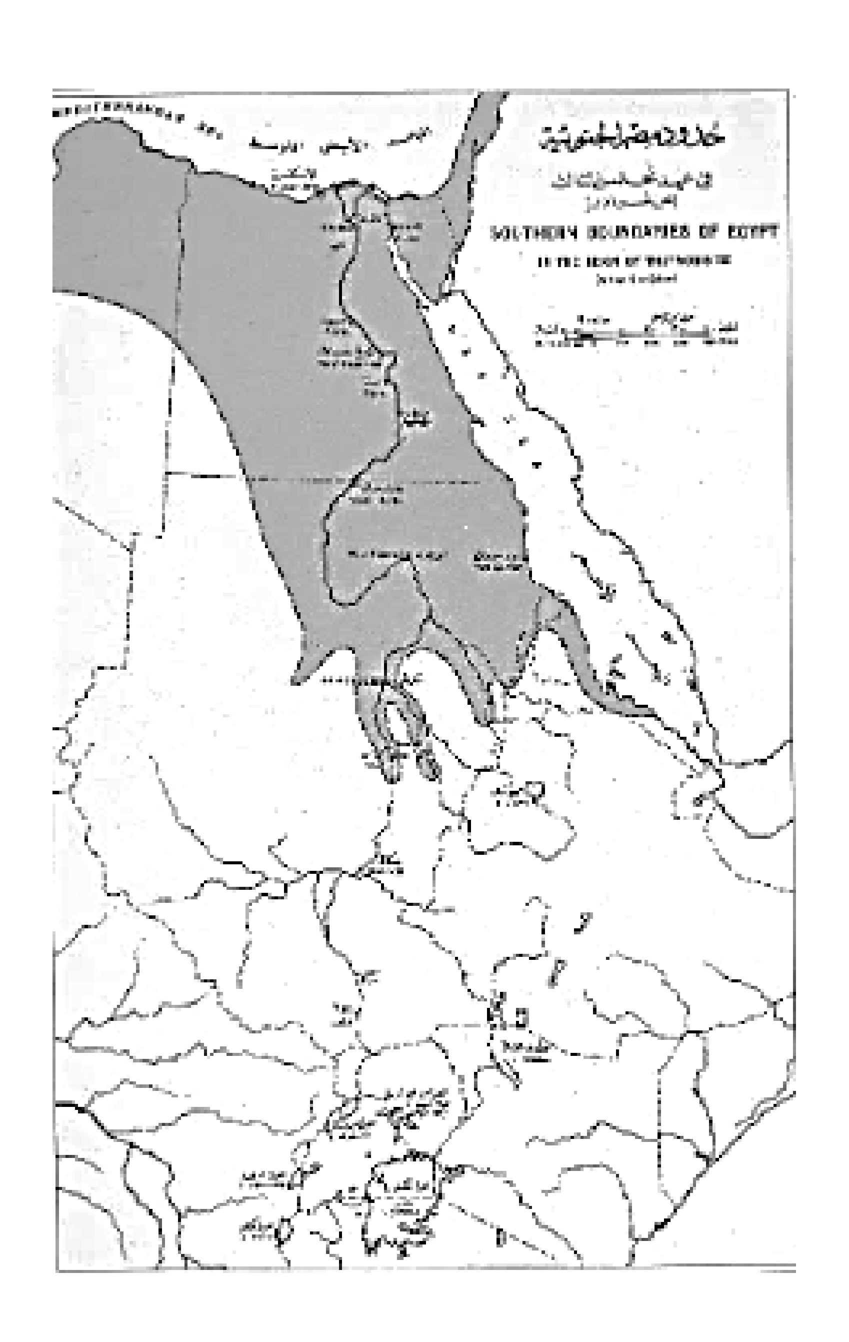
عبد الرحمن زكي - مدير المتحف الحربي

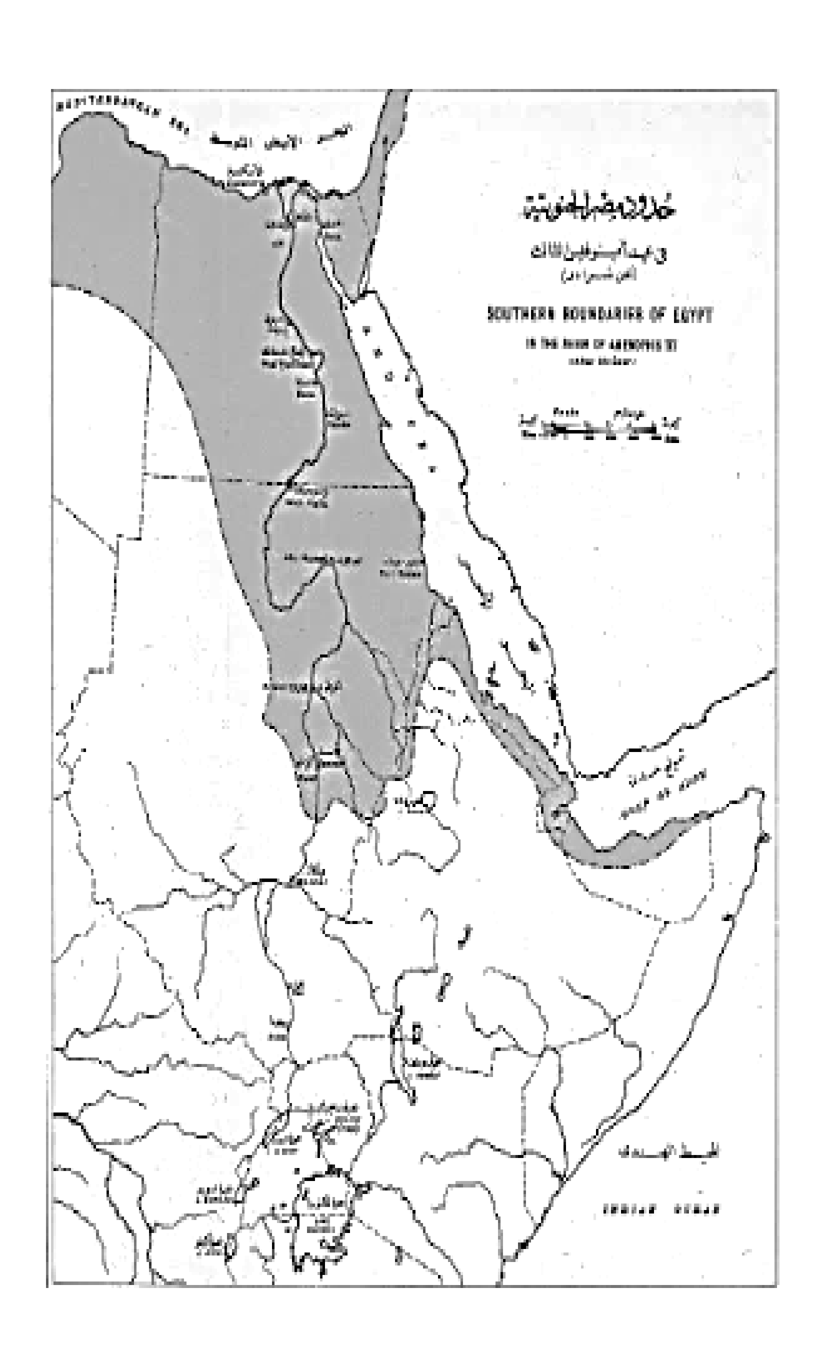

حوض النيل
NILE BASIN
توزيع المطر
RAIN FALL

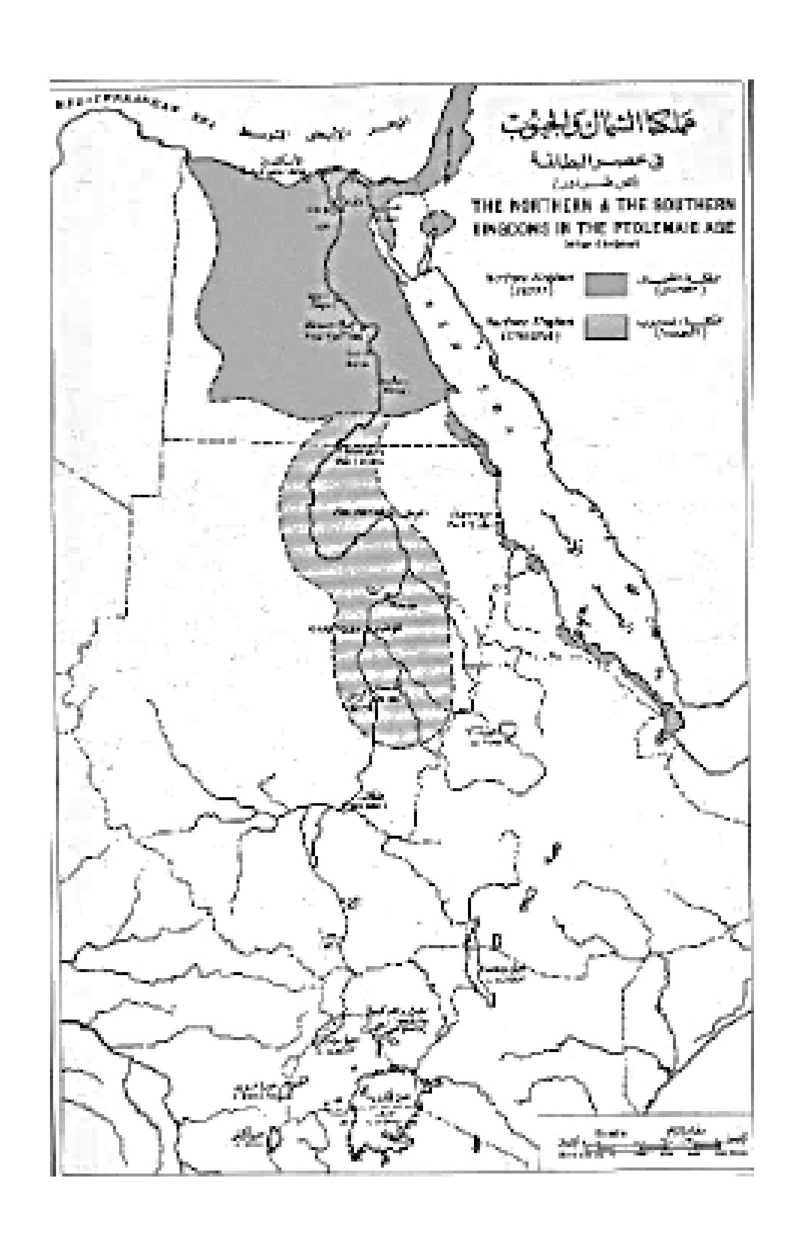

حوض النيل
NILE BASIN
توزيع النبات
VEGETATION

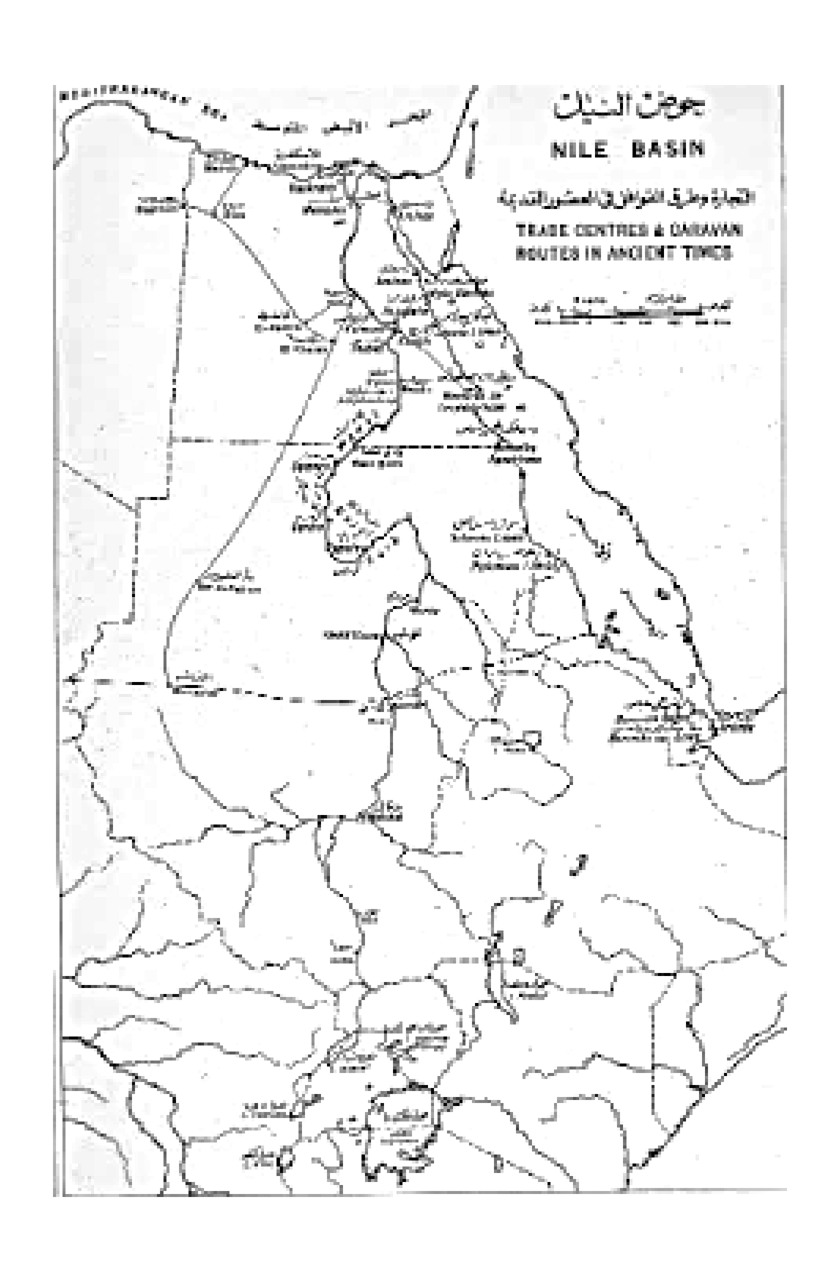

حوض النيل
NILE BASIN
الهجرات
MIGRATIONS

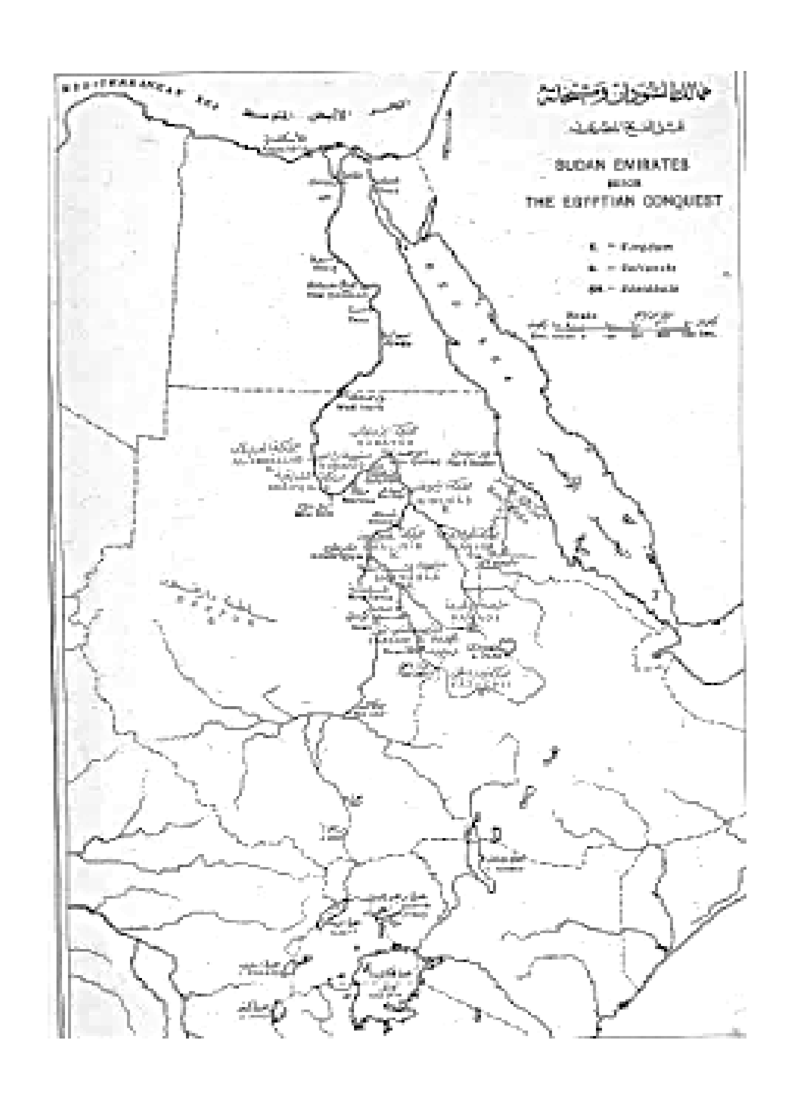

حوض النيل
NILE BASIN
المجموعات البشرية
ETHNIC GROUPS

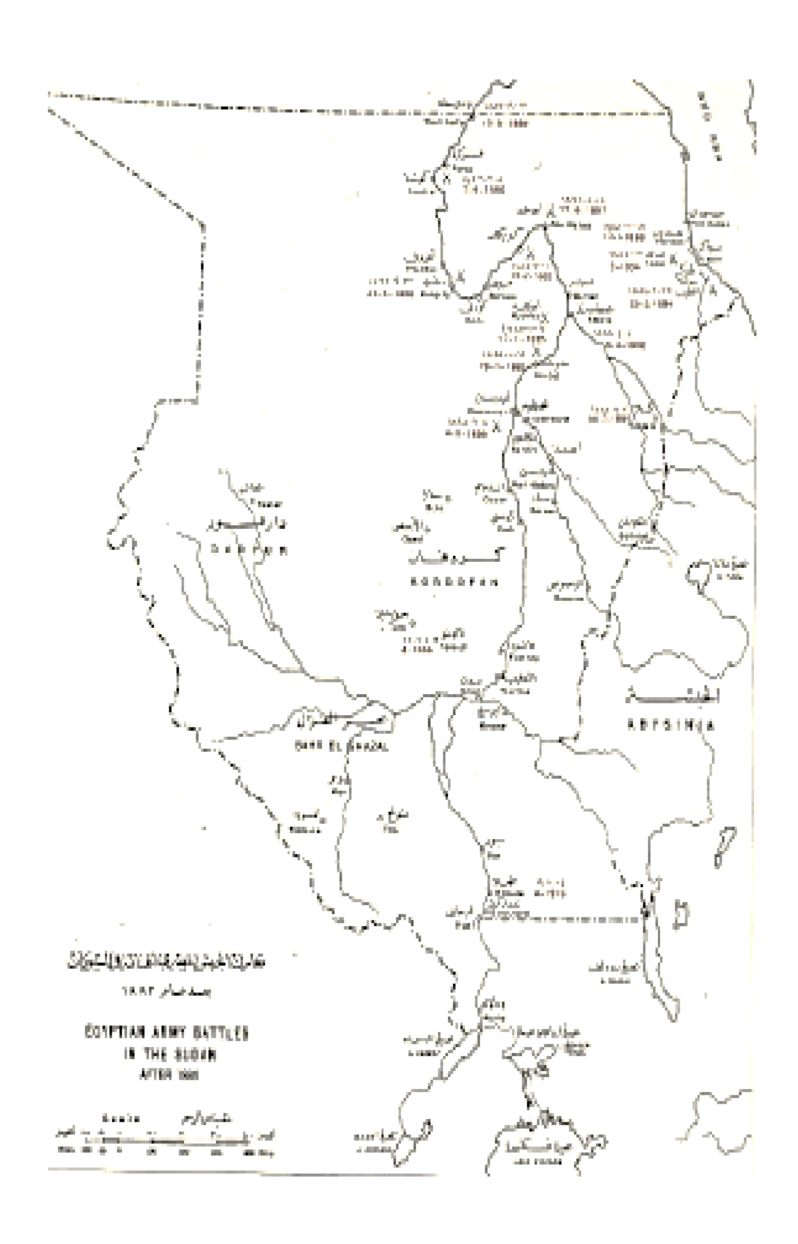

MEDITERRANEAN SEA
SOUTHERN BOUNDARIES OF EGYPT


حدود مصر الجنوبية
SOUTHERN BOUNDARIES OF EGYPT
INDIAN OCEAN


مملكتا الشمال والجنوب
في عصر البطالمة
THE NORTHERN & THE SOUTHERN
KINGDOMS IN THE PTOLEMAIC AGE


حوض النيل
NILE BASIN
التجارة وطرق القوافل في العصور القديمة
TRADE CENTRES & CARAVAN
ROUTES IN ANCIENT TIMES
MEDITERRANEAN SEA
البحر الأبيض المتوسط


SUDAN EMIRATES
THE EGYPTIAN CONQUEST



EGYPTIAN ARMY BATTLES
IN THE SUDAN
DARFUR
KORDOFAN
BAHR EL GHAZAL


الدولة المصرية
عام ١٨٨٢
EGYPT 1882
EGYPT
ABYSSINIA
DARFUR
UGANDA

الفهرس